جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة ماجستير

تخصص:محاسبة وتدقيق

إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية
دراسة تطبيقية للنظام المحاسبي المالي في مؤسسة CR METAL

من طرف

معمر الطيب إبتسام

أمام اللجنة المشكلة من:

درحمون هلال	أستاذ محاضر -أ-	جامعة البليدة	رئيسا
دراوسي مسعود	أستاذ محاضر -أ-	جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
بوزعرور عمار	أستاذ محاضر -أ-	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
معيزي قويدر	أستاذ محاضر - ب-	جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، فيفري 2012.

ملخص

أصبح للقوائم المالية المنتجة من طرف النظام المحاسبي أهمية كبيرة لما تتضمنه من معلومات لها أثر على القرارات الاقتصادية،ونتيجة للتطور الذي يعرفه الاقتصاد العالمي من انتشار لشركات متعددة الجنسيات وكبر حجم الأسواق المالية كان لا بد من توفر أساس يتم الاعتماد عليه في إعداد القوائم المالية وذلك حتى تحقق المعلومات التي تتضمنها هذه الأخيرة الفائدة المرجوة منها في ترشيد القرارت ،وقد تمثل هذا الأساس في المعايير المحاسبية والإبلاغ المالية الدولية التي أصبحت المرجع المحاسبي الدولي الذي يعتمد عليه الكثير من الدول في بناء أنظمتها المحاسبية ومن بينها الجزائر التي تبنت نظام محاسبي مالي مستمد بنسبة كبيرة من هذه الأخيرة .

ومن بين تلك القوائم المالية نجد قائمة التدفقات النقدية التي هي محل دراستنا والتي أصبحت من بين القوائم المالية الأساسية التي ينبغي إعدادها في العديد من دول العالم نتيجة لتزايد الاهتمام بالمعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية للمؤسسة في السنوات الأخيرة، وهي عبارة عن خلاصة دراسات وجهود تتابعت عبر مراحل زمنية إلى أن ما وصلت عليه الآن وتوجت بصدور المعيار المحاسبي الدولي السابع الذي يبين المعلومات التي تحتويها، أسس عرضها وطرق إعدادها ونظرا لأهميتها فقد أدرجها النظام المحاسبي المالي الجزائري ضمن القوائم المالية التي ينبغي إعدادها .

ABSTRACT

The financial statements stemming from the accounting system have become very important with regard to information it contains likely to affect the economic decisions ,following the evolution of the world economy reflected in the growing number of multinational companies and the big financial markets a reliable base was needed to set up the financial statements so the information provided on the said lists would realize the expected objective in rationalizing the decisions,this base is materialized in the international accounting standars wich have become nowadays the international accounting reference for many countries wishing to build up its accounting systems including algeria wich adopted a financial and accounting system largely inspired from the above-mentioned systems .

Among the financial statement we find the cash flow statement wich is subject of our study wich has become one of the key financial statements that should be set up by many countries troughout the world following the increasing interest for the information pertaining to the cash flow of the company during the recent years ,and it is the summary of studies and efforts successively achieved long time ago until it has been crowned with the issuance of the seventh international accounting norm which shows the information contained and ways of its establishment,and due to thier importance was included by the algerian financial and accounting system among the financial statement to be prepared.

شُكر

"الحمد لله رب العالمين ،والصلاة على سيّدنا محمد سيّد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين"

أمّا بعد : سطور الشكر دائما ما تكون في غاية الصعوبة عند صياغتها ربما لأنها تشعرنا بقصورها وعدم إيفائها من نهديه إياها،والآن نقف عاجزين ونحن نخط هذه السطور والتي نهديها إلى المشرف على هذا العمل **الدكتور دراوسي مسعود** الذي أعطى من وقته وجهده لتصحيح كل صفحة من صفحات المذكرة.

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم لمناقشة هذا العمل وتصويب ما بدا منه من أخطاء ، وإلى كافة الأساتذة الذين تلقيت من عندهم مبادئ البحث العلمي وأخص بالذكر أستاذي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة البليدة **الدكتور درحمون هلال** .

إهداء

إلى من أحبا أن يراني في هذا المقام إلى والدي الغاليين

إلى أخي ربيع وصديقاتي صارة ونذيرة الذين أحاطوني بالعون والدعاء

إلى المشرف على هذا العمل الدكتور دراوسي مسعود لما أحاطني به من رعاية واهتمام

إلى جميع من علمني حرفا خلال مراحل دراستي وأنار طريقي بنور العلم.

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تعريف المحاسبة	23
02	نظام المعلومات	26
03	المحاسبة كنظام معلومات	27
04	عوامل الاختلاف في الممارسات المحاسبية	34
05	مسار التوحيد المحاسبي	38
06	هيكل لجنة معايير محاسبية الدولية والمالية	42
07	مراحل إعداد المعايير المحاسبي الدولية	44
08	الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي	52
09	العلاقة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية	67
10	الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق	73
11	التدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية	74
12	أنواع التدفقات التشغيلية	77
13	العمليات التي تدخل ضمن التدفقات النقدية للنشاطات المختلفة	79
14	الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية	79
15	الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحاسبة	107
16	الهيكل التنظيمي لمؤسسة CR METAL	108

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	احتياجات مستخدمي النظام المحاسبي من المعلومات	29
02	الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في المركز المالي	71
03	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	81
04	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	83
05	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	84
06	الأنشطة التشغيلية حسب الطريقة غير المباشرة	86
07	الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة	87
08	الميزانية الختامية للمنشأة بتاريخ 2009/12/31 جانب الأصول	110
09	الميزانية الختامية للمنشأة بتاريخ 2009/12/31 جانب الخصوم	111
10	جدول حسابات النتائج لسنة 2009	112
11	الميزانية المالية الختامية جانب الأصول لسنة 2010	114
12	الميزانية المالية الختامية جانب الخصوم لسنة 2010	115
13	المقارنة بين الأصول والخصوم في النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	116
14	تحويل حسابات النقدية من PCN إلى SCF	119
15	جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي	120
16	البنية المالية لمؤسسة CR METAL	122
17	نسب توازن البنية المالية لمؤسسة CR METAL	123
18	مؤشرات التوازن المالي	126
19	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CR METALوفق الطريقة المباشرة	136
20	قائمة التدفق النقدية وفق الطريقة غير المباشرة	139
21	التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لمؤسسة CR METAL	140

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية	160
02	نموذج الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي	163
03	نموذج جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي	165
04	نموذج قائمة التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي	167
05	نموذج قائمة التغيرات في حقوق الملكية	169
06	الميزانية الختامية لمؤسسة CR METAL في 2009/12/31 المعدة وفق PCN	170
07	جدول حسابات النتائج لمؤسسة CR METAL في 2009/12/31 المعد وفق PCN	172
08	الميزانية المالية لمؤسسة CR METAL في 2010/12/31 المعدة وفق SCF	173
09	جدول حسابات النتائج لمؤسسة CR METAL في 2010/12/31 المعد وفق SFC	175

قائمة المختصرات

المصطلح	باللغة العربية	باللغة الانجليزية أو الفرنسية
AAA	المعهد الأمريكي للمحاسبة	American accounting association
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين	American institute of certified public accounting
APB	مجلس المبادئ المحاسبية	Accounting principle board
CNCC	الهيأة الوطنية لمحافظي الحسابات	Compagnie National des Commissaires aux Comptes
CSOEC	مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين	Conseil Supérieur de l'ordre des Experts Comptables Français
EEC	الجماعة الاقتصادية الأوروبية	The European economic community
FASB	مجلس معايير المحاسبة	Financial Accounting Standard Board
GAP	لجنة الإجراءات المحاسبية	Committee On Accounting Principles
IAS	المعايير المحاسبية الدولية	International accounting standard
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International accounting standard board
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية	International accounting standard committee
IASCF	لجنة معايير المحاسبة الدولية والمالية	
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين	The International federation of accounts
IFRIC	لجنة التفسير المعايير الدولية	International financial reporting interpretation committee
IFRS	معايير المالية للتقارير المالية	International financial reporting standard
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	The organization for economic corporation and development
PCN	المخطط المحاسبي الوطني	Plan comptable nationale
SAC	اللجنة الاستشارية	Standard advisory
SCF	النظام المحاسبي المالي	Système comptable financier
SFAC	قوائم مفاهيم المحاسبة المالية	Statement of financial acounting concepts

الفهرس

العنصر رص

ملخص

شكر

إهداء

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة المختصرات

الفهرس

مقدمة عامة

الفصل 1: الإطار النظري للمحاسبة وللنظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل 20

1.1. مفاهيم أساسية في المحاسبة..... 21
1.1.1.نشأة ومفهوم المحاسبة..... 21
2.1.1.المحاسبة ودورها كنظام معلومات..... 25
3.1.1.انتقال الفكر المحاسبي من المبادئ إلى المعايير..... 30

2.1.الإطار الفكري لتنظيم المحاسبة في العالم..... 33
1.2.1.الاختلاف في الممارسات المحاسبية..... 33
2.2.1.التوافق والتوحيد المحاسبي..... 35
3.2.1.المعايير المحاسبية الدولية..... 39

3.1.النظام المحاسبي المالي..... 46
1.3.1.الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي..... 46

2.3.1.الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي..... 50
3.3.1.مضمون النظام المحاسبي المالي..... 54

خلاصة الفصل..... 61

الفصل 2: قائمة التدفقات النقدية

مقدمة الفصل..... 62

1.2.الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية..... 63
1.1.2.مفاهيم أساسية حول قائمة التدفقات النقدية..... 63
2.1.2.مراحل تطور قائمة التدفقات النقدية..... 68
3.1.2.أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية..... 72

2.2.أسس عرض وتبويب قائمة التدفقات النقدية..... 75
1.2.2.تبويب قائمة التدفقات النقدية..... 75
2.2.2.طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية..... 80
3.2.2.المشاكل المتعلقة بمعيار قائمة التدفقات النقدية والانتقادات الموجهة إليه..... 87

3.2.تحليل قائمة التدفقات النقدية..... 91
1.3.2.قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية..... 91
2.3.2.النسب المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية..... 95
3.3.2.تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية..... 99

خلاصة الفصل..... 101

الفصل 3: دراسة حالة مؤسسة CR METAL

مقدمة الفصل..... 102

1.3.تقديم مؤسسة CR METAL 103
1.1.3.تعريف مؤسسة CR METAL..... 103
2.1.3.مهام وأهداف مؤسسة CR METAL..... 105
3.1.3.القوائم المحاسبية لمؤسسة CR METAL..... 109

2.3.تشخيص الوضعية المالية لمؤسسةCR METAL..... 113
1.2.3.القوائم المالية لمؤسسة CR METAL بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 113
2.2.3.دراسة توازن البنية المالية لمؤسسة CR METAL..... 121
3.2.3.تحليل التوازن المالي لمؤسسة CR METAL..... 125

مقدمة عامة

أصبح من البديهيات المقبولة على نطاق واسع في المجتمع المحاسبي بأن المحاسبة قد تطورت خلال مسيرتها التاريخية من مجرد نظام لمسك الدفاتر (book keeping) تعتمد على الخبرة والحرفية إلى نظام للمعلومات(accounting information system) يهدف أساسا إلى توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات ،كما أنها في حالة تغيّر ديناميكي مستمر نتيجة للعوامل البيئية المتواجدة فيها التي تختلف من دولة إلى أخرى والتي بدورها ساهمت في وجود اختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول ،وقد شكلت هذه الاختلافات عائقا أمام ضمان القراءة الموحدة للقوائم المالية وأثرت على وظيفة تبادل المعلومات المالية المرتبطة باتخاذ القرارات .

ومن هذا المنطلق بدأ السعي وراء العمل على وضع مبادئ وأسس دولية لمهنة المحاسبة ترمي إلى إيجاد نوع من التوافق بين الأنظمة المحاسبية لمختلف دول العالم ،وكان ذلك من خلال وضع معايير محاسبية دولية تضمن القراءة الموحدة للقوائم المالية التي تعتبر الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي لما تتضمنه من معلومات مهمة حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية والتي تبنى على أساسها عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية إضافة إلى كونها تمثل ملخص كمي للعمليات والأحداث التي تقوم بها المؤسسة خلال الفترة المالية.

وبين القوائم المالية التي كانت أكثر انتشارا واستخداما في مختلف دول العالم نجد قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) وعلى الرغم من الأهمية الفائقة للمعلومات التي تقدمها كل من هاتين القائمتين للأطراف المستفيدة إلاّ أنها تبقى قاصرة في بعض الحالات عن مد العديد من المستخدمين بحاجاتهم المتزايدة من المعلومات المالية نتيجة للتغيرات الحاصلة في البيئة المحاسبية من جهة،ومن جهة أخرى نتيجة للتلاعبات والاختلاسات التي كانت تتعرض إليها مختلف المؤسسات.

ونتيجة لذلك ظهرت أصواتا تطالب بالتوسع في زيادة مجال الإفصاح المحاسبي وكان ذلك وفق مسارين ،اهتم الأول بزيادة الإفصاح من خلال إغناء محتوى الإعلامي للقائمتين في حين اهتم الثاني بإضافة قائمة جديدة تلبي الاحتياجات المتجددة لمستخدمي المعلومات المالية ،وبدأت ثمرات المسار الثاني بالظهور من خلال إضافة قائمة جديدة أطلق عليها اسم" قائمة التغيرات في المركز المالي"التي تم تطبيقها واعتمادها منذ الستينيات.

ونظرا لأن القوائم المالية الثلاث سابقة الذكر تعد وفق أساس الاستحقاق (accrual basis) وبسبب حاجة العديد من المستخدمين للمعلومات التي تعد وفق الأساس النقدي (cash basis) فقد توجّت البحوث والدراسات المحاسبية في مطلع الثمانينات والتي أشرفت عليها منظمات مهنية محاسبية بظهور قائمة أساسها نقدي بدلا من قائمة التغيرات في المركز المالي والتي أطلق عليها اسم "قائمة التدفقات النقدية"(cash flow statment) حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في أكتوبر 1987 معيار رقم 95 خاص بهذه القائمة ونظرا لأهميتها فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار محاسبي دولي رقم 07 خاص بها في 1992.

وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا داخلا أو خارجا إضافة إلى المعلومات التي تقدمها للأطراف المستفيدة عن التحصيلات والمدفوعات النقدية من ثلاث أنشطة رئيسية تتمثل في النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

1. إشكالية الدراسة :

بما أن أغلب الدول في العالم اليوم تعمل على أن تكون معاييرها متوافقة مع المعايير المحاسبية والإبلاغ المالية الدولية باعتبارها المرجع المحاسبي الذي يحظى حاليا بصفة القبول الدولي بغية تحقيق التوافق في الممارسات المحاسبية الدولية، فإن الجزائر أقدمت مؤخرا على اعتماد نظام محاسبي مالي جديد يتوافق إلى حد كبير مع ما جاءت به المعايير المحاسبية والإبلاغ المالية الدولية والذي أدرج قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم التي يجب على المؤسسات الجزائرية القيام بإعدادها والتي لم يكن يعمل بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني .

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التي نحن بصدد معالجتها على النحو التالي :

- **كيف يتم إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية ؟**

والتي تندرج منها مجموعة من الأسئلة والمتمثلة في:

- لماذا ظهرت المعايير المحاسبية الدولية ؟وهل كانت الأساس الذي اعتمدت عليه الجزائر في بناء نظامها المحاسبي المالي ؟
- ما هي أهمية قائمة التدفقات النقدية بالمقارنة مع باقي القوائم المالية ؟
- هل تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة مناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؟
- ما هو واقع قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة CR METAL؟

2.فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: ظهرت المعايير المحاسبية الدولية نتيجة لتطور المحاسبة وتعدد عملياتها وأشكال ممارساتها من دولة إلى أخرى وفي ظل التوافق المحاسبي الدولي أقدمت الجزائر على تبني نظام محاسبي مستمد من هذه الأخيرة ؛

الفرضية الثانية: قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة لباقي القوائم المالية ولا يمكن الاستغناء عنها ؛

الفرضية الثالثة: تحليل قائمة التدفقات النقدية يمّكن من الحصول على عدة مؤشرات يتم على أساسها اتخاذ القرارات؛

الفرضية الرابعة:تواكب مؤسسة CR METAL متطلبات النظام المحاسبي المالي وتقوم بإعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية .

3.أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من الاتجاه المتزايد نحو انسجام وتوافق التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي،الأمر الذي يفرض على كل دولة ترغب في الاندماج في الاقتصاد العالمي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية أو تكييف أنظمتها المحاسبية مع هذه الأخيرة لضمان الفهم والقراءة الموحدة للقوائم المالية،ولمواكبة الواقع الدولي تبنت الجزائر نظام محاسبي مالي أدرج قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم المالية الأساسية التي ينبغي على المؤسسات الجزائرية القيام بإعدادها والتي سنحاول معرفة واقع تطبيقها في المؤسسة محل الدراسة وهل تكتسي نفس الأهمية التي تتمتع بها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل باعتبارها قائمة جديدة لم يكن يعمل بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني .

4.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في :

- التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالمحاسبة الدولية والمتمثلة أساسا في المعايير المحاسبية والإبلاغ المالية الدولية والأسباب التي دفعت بمختلف الدول إلى تبنيها ؛
- دراسة النظام المحاسبي المالي بشكل عام وقائمة التدفقات النقدية بشكل تفصيلي والتي ستبدأ المؤسسات الجزائرية بإعدادها بعد تطبيقها للنظام المحاسبي المالي؛

-محاولة رؤية واقع المؤسسة محل الدراسة بعد تطبيقها للنظام المحاسبي بشكل عام وإعدادها لقائمة التدفقات النقدية بشكل خاص؛

-محاولة تحليل قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة محل الدراسة والوقوف على أهم المؤشرات التي تمكن من معرفة وضعيتها.

5.أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات نذكر من بينها :

-التخصص الدراسي ؛

الرغبة الشخصية في البحث في موضوع المعايير المحاسبية وتطبيقاتها ؛

الرغبة في التعمق بمفاهيم النظام المحاسبي المالي؛

تبني الجزائر نظام محاسبي مالي ينص على إعداد قائمة التدفقات النقدية والتي لم يكن يعمل بها مسبقا؛

محاولة التقريب والربط بين الجانب النظري للموضوع وإسقاط ذلك على المؤسسة محل الدراسة.

6.منهج الدراسة:

بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة،اعتمدنا في الجانب النظري للدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عند تناولنا للإطار النظري للمحاسبة وللنظام المحاسبي المالي وعند تطرقنا أيضا لقائمة التدفقات النقدية والمعلومات التي تحتويها وطرق إعدادها ،أما في الجانب التطبيقي للدراسة اعتمدنا على منهج دراسة حالة لإسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة محل الدراسة.

7.دراسات سابقة:

من بين الدراسات التي تناولت قائمة التدفقات النقدية نذكر :

-دراسة مصطفى جاموس بعنوان "قائمة التدفقات النقدية أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا" بحث مقدم ضمن مجلة دمشق،العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، 1999.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وشرح مفهوم قائمة التدفقات النقدية أهدافها الرئيسية وطريقة تطبيقها في سوريا لتحسين مخرجات النظام المحاسبي السوري ،وكذلك طرحت الدراسة صيغة علمية

ومبسطة لتطبيقها في مؤسسات القطاع العام والخاص في ظل قانون الاستثمار رقم (10) واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي للتأكد من صحة الفرضيات المطروحة .

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها خلو النظام المحاسبي السوري من قوائم سنوية لقائمة التدفقات النقدية، وكان أهم توصيات الدراسة ضرورة إدخال بعض التعديل والتطوير على مجمل مكونات النظام المحاسبي ليتلاءم والبيئة الاقتصادية والاستثمارية السائدة والبدء بتطبيق قائمة التدفقات وفق آلية متدرجة.

-دراسة نبيل الحلبي : بعنوان "دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة" بحث مقدم ضمن مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق ،2006

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الملاحظات المتعلقة بآراء مستخدمي المعلومات ومواقفهم المهنية في محيط العمل عن دور معلومات التدفقات النقدية وفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية والأنظمة المحاسبية المطبقة في المؤسسات لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض .

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها أن نسبة 85 % من المشاركين يعتمدون على القوائم المالية التقليدية في اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية،والباقي يعتمدون على قائمة التدفقات النقدية في حالات محددة فقط وذلك لمنع التلاعب المحاسبي.

أما من أهم التوصيات دعوة لتضمين بيان مالي المعد من طرف المؤسسات للأغراض الضريبية معلومات وبيانات عن قائمة التدفقات النقدية وضرورة إيجاد نوع من الثقة بين ممارسي المهنة للإفصاح الكامل عن معلومات التدفقات النقدية.

-دراسة أحمد دحدوح : بعنوان "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية " بحث مقدم ضمن مجلة للعلوم الاقتصادية ، جامعة دمشق،سوريا 2008

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أراء المهتمين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة على اتخاذ القرار،وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات.

وخلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها أن قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية فيما يخص تقييم درجة السيولة وقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها ،وتعد

الطريقة المباشرة في إعدادها أفضل من الطريقة غير المباشرة نظرا لما تقدمها من معلومات تفيد أكث في اتخاذ قرارات في العديد من الجوانب لا تقدمها الطريقة المباشرة.

أما من أهم التوصيات هي قيام المؤسسات باستخدام الطريقة المباشرة في إعداد هذه القائمة.

71.-Maxwell sammuel, "cash flow ratio as a measure of performance of listed campanies in emerging economies", phd thesis, clements university,turk and caicos island ,2010.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى استخدام تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحديد القدرة التنافسية للمشاريع .

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن مؤشرات تحليل قائمة التدفقات النقدية هي من أهم المقاييس المستخدمة من قبل المستثمرين في تقييم المؤسسة.

التعليق على الدراسات السابقة :

معظم الدراسات السابقة تناولت أهمية قائمة التدفقات النقدية وما تقدمه من معلومات لمستخدمي القوائم المالية قصد ترشيدهم في اتخاذ قراراتهم وذلك من خلال معرفة آراء الأكاديميين والمهنيين في ذلك ،وما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو محاولة معرفة واقع هذه القائمة في المؤسسات الجزائرية باعتبارها قائمة جديدة لم يكن يعمل بها من قبل وهل تكتسي معلوماتها نفس أهمية المعلومات التي تقدمها الميزانية وجدول حسابات النتائج .

8.حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع ،تم تحديد الإطار العام وحدود البحث كالأتي:

الحدود المكانية:

تمثلت الحدود المكانية لدراستنا التطبيقية على إحدى المؤسسات الوطنية الجزائرية وهي مؤسسة البناءات المعدنية CR METAL.

الحدود الزمنية:

فيما يخص الجانب الزمني للدراسة فتم الاعتماد على سنة 2010 ابتداء من 2010/01/01 إلى2010/12/31 باعتبارها أول سنة تطبيق للنظام المحاسبي المالي على مستوى المؤسسة .

9. خطة وهيكل البحث:

تضمنت الدراسة مقدمة عامة و ثلاث فصول تضمن كل فصل ثلاث مباحث، وكل مبحث ثلاث مطالب، وتعقبهم خاتمة قدمت تلخيصا عاما لمحتوى الدراسة واختبارا للفرضيات وللنتائج التي تم التوصل إليها، وفي الأخير تم تقديم بعض الاقتراحات التي رأيناها ضرورية بناءا على النتائج التي توصلنا إليها وذلك وفق ما يلي :

- الفصل الأول : **"الإطار النظري للمحاسبة وللنظام المحاسبي المالي "** حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم الأساسية في المحاسبة وإلى المحاسبة كنظام معلومات إضافة إلى الإطار الفكري لتنظيم المحاسبة في العالم و تقديم عام للنظام المحاسبي المالي الذي تبنته الجزائر مؤخرا.

الفصل الثاني : **"قائمة التدفقات النقدية"** حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة تفصيلية للقائمة من حيث الإطار المفاهيمي لها و أسس تبويبها وطرق إعدادها إضافة إلى المشاكل المتعلقة بها وأهم المؤشرات التي يمكن الحصول عليها عند القيام بتحليلها .

الفصل الثالث : والذي خصص لدراسة حالة في مؤسسة CR METAL حيث تطرقنا إلى الانتقال التي قامت به المؤسسة من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي إضافة إلى تشخيص وضعيتها المالية وإلى كيفية إعداد المؤسسة لقائمة التدفقات النقدية وتحليلها والوقوف على أهم المؤشرات.

الفصل 1

الإطار النظري للمحاسبة وللنظام المحاسبي المالي

لقد رافقت المحاسبة نشوء الحضارات وتطورها ولم تكن مجرد نظام كمي مدين ودائن بل كانت تلبي احتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي على مر العصور ،وقد تطورت في مختلف دول العالم بما ينسجم مع متطلبات ونظم كل دولة والتشريعات السائدة فيها،وهذا ما ساهم في تعزيز الاختلاف في الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى،ومع تزايد درجة العولمة وتطور التجارة العالمية والأسواق المالية ظهرت أصواتا تطالب بالسعي إلى تطوير المحاسبة باتجاه التقارب في إجراءات المعالجات المحاسبية، الأمر الذي دفع بالهيئات المحاسبية الدولية إلى العمل على توحيد أو على الأقل التوفيق بين الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة وذلك من خلال وضع معايير محاسبية دولية تحد من الاختلافات وتمكن من إيجاد لغة محاسبية متوافقة بين مختلف دول العالم.

والجزائر على غرار باقي دول العالم تبنت نظام محاسبي مالي جاء بالكثير من المفاهيم والأهداف والقواعد المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية والتي لم تكن معروفة في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث النقاط التالية:

- مفاهيم أساسية في المحاسبة؛
- الإطار الفكري لتنظيم المحاسبة في العالم؛
- النظام المحاسبي المالي الجزائري .

1.1 .1.1. مفاهيم أساسية في المحاسبة

يشكل البيان النظري لأي علم من العلوم الإطار الفلسفي الذي يستمد منه هذا العلم مجموعة الفروض والمفاهيم والمبادئ التي تحكم الممارسات المهنية له، وفي عصر تتداخل فيه فروع المعرفة وتتواصل فيه أغراضها وأهدافها نجد أن المحاسبة كانت هي الأكثر اعتمادا على غيرها من العلوم الاجتماعية في بناء نظرياتها الخاصة،وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم الأساسية في المحاسبة.

1.1.1. نشأة ومفهوم المحاسبة

نشأت المحاسبة وتطورت نتيجة لعوامل اقتصادية ،اجتماعية وقانونية أدت بمجملها إلى ظهور الحاجة إليها لبيان نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة،وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم مراحل التطور المحاسبي إضافة إلى مفهوم المحاسبة ،أهدافها ومبادئها.

1.1.1.1. مراحل تطور المحاسبة

يمكن تلخيص مراحل تطور المحاسبة فيما يلي:

1.1.1.1.1المرحلة الأولى ما قبل عام 1494:

شهدت هذه المرحلة تطورات أساسية في ممارسة مهنة المحاسبة نتيجة لاستخدام النقود وظهور المنشآت الفردية ونشأة الائتمان وازدياد حركة التجارة.

وقد أطلق على هذه المرحلة بمرحلة إمساك الدفاتر(Book Keeping)[1]* حيث تم التركيز فيها على كيفية إثبات العمليات في دفاتر وذلك بالاعتماد على وحدة النقد والقيد البسيط.

2.1.1.1.1.المرحلة الثانية من 1495 إلى 1800:

تميزت هذه المرحلة بظهور القيد المزدوج وسجلات لحسابات التكاليف، إضافة إلى ظهور قواعد مفهومة لإمساك الدفاتر وقد أطلق على هذه الفترة بمرحلة التحضير الأساسي لظهور نظرية المحاسبة.

3.1.1.1.1.المرحلة الثالثة من 1801 إلى 1900:

تميزت هذه المرحلة بظهور الثورة الصناعية في أوروبا والمنشآت الكبيرة، وظهور الضرائب في صورة تشريعات منظمة ،إضافة إلى ظهور الشخصية المعنوية مما كان له أثر مباشر على تغيير النظرة إلى

* يعرف نظام مسك الدفاتر على أنه فن تدوين العمليات لأي مشروع أو مؤسسة في دفاتر معينة واستخراج نتائجها وفقا لمبادئ محاسبية.

طبيعة معادلة الميزانية وطبيعة كل من الأصول والالتزامات. [1] ص ص35-37

.4.1.1.1.1. المرحلة الرابعة من 1902 إلى 1970:

تميزت هذه المرحلة بظهور المنظمات المهنية والأقسام العلمية المتهمة بأمر المهنة، إلى جانب الكثير من الدراسات حول نظرية المحاسبة، كما تميزت بظهور المدخل المعياري في عرض نظرية المحاسبة إلى جانب المدخل الوصفي والتفسيري.

5.1.1.1.1.المرحلة الخامسة من 1971 إلى يومنا :

يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة التقدم السريع في مجال المحاسبة نتيجة لظهور الأساليب الإحصائية، بحوث العمليات، الحاسب الآلي ،مدخل النظم والمعايير المحاسبية الدولية وشركات متعددة الجنسيات مما كانت نتيجته اتساع مجال الدراسة في نظرية المحاسبة وتطور الأساليب المستخدمة في القياس والتوصيل.[1] ص ص38-40

2.1.1.1. مفهوم وأهداف المحاسبة

1.2.1.1.1. تعريف المحاسبة

تعتبر المحاسبة من العلوم الاجتماعية والتي تتطور بتطور المجتمع من كافة جوانبه،وقد تعددت تعاريف هذه الأخيرة باختلاف وجهات النظر إليها كعلم أو فن أو مهنة، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- المحاسبة هي علم وفن تقييم العمليات ذات الأثر المالي بوحدات نقدية،وتسجيلها وتصنيفها وتلخيصها وتفسيرها كحقائق مالية تخص المشروعات الفردية والشركات والهيئات لأجل اتخاذ القرارات اللازمة [2] ص01 .
- المحاسبة هي نظام للمعلومة المالية يسمح بإدخال، ترتيب، تسجيل معطيات عددية المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة ثم إيصالها في شكل معلومات إلى مختلف المستخدمين المعنيين [3] ص18.
- المحاسبة هي مجموع العمليات التي تسمح بتسجيل التدفقات الحقيقية والنقدية للمؤسسة من جهة ومن جهة أخرى وضع قوائم مالية تتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج في متناول المهتمين بالأمر [4] ص05.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للمحاسبة كما يلي: "المحاسبة هي نظام للمعلومات يسمح بجمع المعطيات ، ومعالجتها، وإخراجها على شكل معلومات ملخصة في قوائم مالية ومن ثم إيصالها للأطراف المهتمة بالأمر بهدف اتخاذ قرارات رشيدة".وللتوضيح ندرج الشكل رقم (01):

الشكل رقم (01) : تعريف المحاسبة [4]ص 25

2.2.1.1.1. أهداف المحاسبة

كان من الطبيعي أن تتطور أهداف المحاسبة عبر الزمن وفقا للتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وفي اتجاه يتفق مع دورها الوظيفي الذي يتسم بالاستمرارية والتغيير، ويمكن تلخيص أهم أهداف المحاسبة حاليا في الآتي:

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات عن الأصول التي يملكها المشروع والالتزامات التي ترتبت عليه، وبالمعلومات التي تقيس نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية للمشروع ومدى قدرته على تسديد التزاماته وحقوق الغير إضافة إلى معلومات مالية تساعد على القيام بالتحليل المالي ؛
- المساعدة في عملية الرقابة بتزويد القائمين بالمعلومات، إضافة إلى تقديم معلومات للأطراف المهتمة والتي تساعدهم على اتخاذ قرارات اقتصادية[6]ص 16؛

- خدمة الهيئات الحكومية في تحديد الأوعية الضريبية وتقدير المبالغ الضريبة المستحقة على المؤسسة،كما تساعدها في جمع البيانات لإعداد الخطط على مستوى الدولة؛
- مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين،المؤسسات المالية والمقرضين بصفة عامة وكذا الموردين في تقدير مدى المخاطر في التعامل مع مؤسسات معينة واتخاذ القرارات المناسبة[7] ص 9.

وما يمكن ملاحظته من الأهداف السابقة أن المحاسبة تغطي استخدامات داخلية وخارجية كما أنها تسعى إلى إيجاد معلومات ذات قدرة تنبؤية مستقبلا.

3.1.1.1. الفروض والمبادئ المحاسبية

تقوم المحاسبة على مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية والتي سوف نتطرق إليها في النقاط التالية :

1.3.1.1.1.الفروض المحاسبية : ACCOUNTING POSTULATES

هي افتراضات أساسية تتعلق بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يجب أن تعمل خلالها المحاسبة وبصفة عامة توجد عدة فروض محاسبية من أهمها:

- فرض الوحدة المحاسبية : ينص هذا الفرض على ضرورة فصل العمليات المالية المتعلقة بالملاك عن تلك المعلقة بالوحدة المحاسبية. [8] ص 27
- فرض الاستمرارية: إن وجود وتطبيق فرض الوحدة المحاسبية يتطلب النظر إلى أن الوحدة قامت لكي تبقي ولفترة غير محدودة ما عدا بعض الأنشطة التي تحتم طبيعتها الانتهاء خلال فترة معينة، لذلك يصبح فرض الاستمرارية من الفروض المحاسبية التي تتطلب من المحاسب أن يقوم بعملية القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات الخاصة بالوحدة على أساس أنها مستمرة في أنشطتها[9] ص177.
- فرض القياس النقدي: ينص هذا الفرض على أن النقود هي وحدة القياس لجميع العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة،وقد تعّرض إلى العديد من الانتقادات نتيجة التغيّر المستمر في قيمة النقود الناتجة عن التغيّر العام لمستوى الأسعار وهذا ما أدى إلى ظهور عدة مشاكل متعلقة بتقييم الأصول الثابتة. [10] ص 26
- فرض الموضوعية في القياس: يقصد به عدم التحيز في القياس وعدم خضوعه للتقدير الشخصي، والموضوعية في المحاسبة موضوعية نسبية وغالبا ما تنشأ مشكلة الموضوعية في ضوء تقلبات

المستوى العام للأسعار وضرورة الأخذ الآثار المترتبة عليه في الحسبان عند إعداد القوائم المالية [8] ص 28.

2.3.1.1.1. المبادئ المحاسبية ACCOUNTING PRINCIPLES

تعتبر المبادئ المحاسبية قواعد عامة تحكم تطوير أساليب المحاسبة،وتشتق تلك المبادئ من الفروض المحاسبية وتعتبر بمثابة المرشد لحل المشاكل المحاسبية، ومن أهمها نذكر :

- مبدأ التكلفة التاريخية: بمقتضى هذا المبدأ يتم تقييم كافة الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها وجميع المصروفات والإيرادات بتكلفتها الأصلية بغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود. [11] ص 64 .
- مبدأ تحقق الإيراد : ينص هذا المبدأ على أن الإيراد يجب أن يعترف به في الفترة التي عندها يتم القيام بالبيع أو تقديم الخدمة،وهذا ما يوافق اعتماد المحاسبة على تطبيق أساس الاستحقاق. [8] ص 30
- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: يقوم على أن نفقات أي فترة مالية معينة هي في الواقع مسؤولة عن تكوين إيرادات معينة خلال تلك الفترة،وبالتالي فإن صافي الدخل للوحدة الاقتصادية يحتسب من خلال مقابلة الإيرادات بمصروفات تلك الفترة. [12] ص 35
- مبدأ الإفصاح : ويقوم على أن تقدم القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لها المعلومات الكافية عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها وكذا السياسات المحاسبية المتعبة في إعداد وعرض القوائم المالية [13] ص29 .

2.1.1.المحاسبة ودورها كنظام معلومات

لقد مرت المحاسبة خلال تطورها بالعديد من المراحل والتي تطرقنا إليها سابقا،وقد تميزت كل مرحلة بمجموعة من المميزات والخصائص واستقر الأمر على اعتبارها نظاما للمعلومات مهمته الرئيسية تقديم البيانات والمعلومات الضرورية لمتخذي القرارات.

1.2.1.1. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يمثل نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات والذي ينتج معلومات يتم على أساسها اتخاذ قرارات ،و قبل التطرق إليه من المهم معرفة بعض المفاهيم المرتبطة به.

1.1.2.1.1. نظام المعلومات :Information System

▪تعريف النظام System :هو مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة مع بعضها بسلسة من العلاقات من أجل أداء وظيفة واحدة أو تحقيق هدف معين، فالعناصر التي تدعى بمكونات النظام ممكن أن تكون مادية أو معنوية،أمّا العلاقات فهي كل ما يعمل على ربط مكونات النظام ،وبالتالي يجب توفر عنصرين في النظام هما وحدانية الهدف لعناصر النظام والترابط والتكامل بين عناصر النظام[14] ص14.

▪تعريف نظام المعلومات Information System : هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد، التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال[15] ص 21،وبالتالي العناصر المكونة لنظام المعلومات هي:

1. البياناتData : والتي تمثل الحقائق الأولية أو الأرقام إذا ما جمعت معا تمثل لنا مدخلات النظام؛
2. المعلومات Information: هي بيانات تمت معالجتها لتصبح صالحة للاستخدام[16] ص187 .

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(02):نظام المعلومات [17] ص01

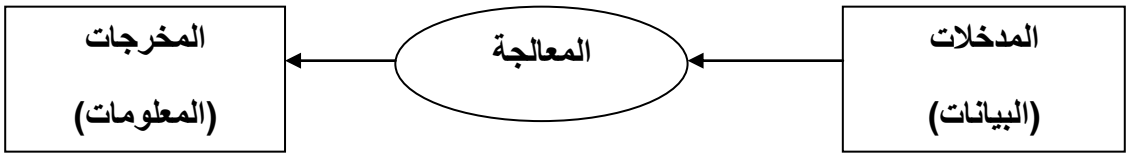

2.1.2.1.1. نظام المعلومات المحاسبي Accounting Information System :

هو مجموعة من العناصر المادية والبشرية والآلية التي تسمح بتجميع، معالجة، تخزين وإيصال المعلومات المالية التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات. [18] ص 21

كما يعتبر من أهم وأكبر النظم الفرعية المكونة للنظام الإداري في الوحدة الاقتصادية، حيث يمتد إلى كل أنشطتها ويتداخل ويتفاعل مع سائر الأنظمة الفرعية الأخرى مثل نظم الإنتاج، التسويق والتمويل ...الخ، فضلا عن أنه يوفر المعلومات المفيدة لمختلف المستعملين سواء كانوا داخليين أو خارجيين. والشكل رقم 03 يوضح لنا المحاسبة كنظام للمعلومات

الشكل رقم (03) : المحاسبة كنظام معلومات[19] ص22

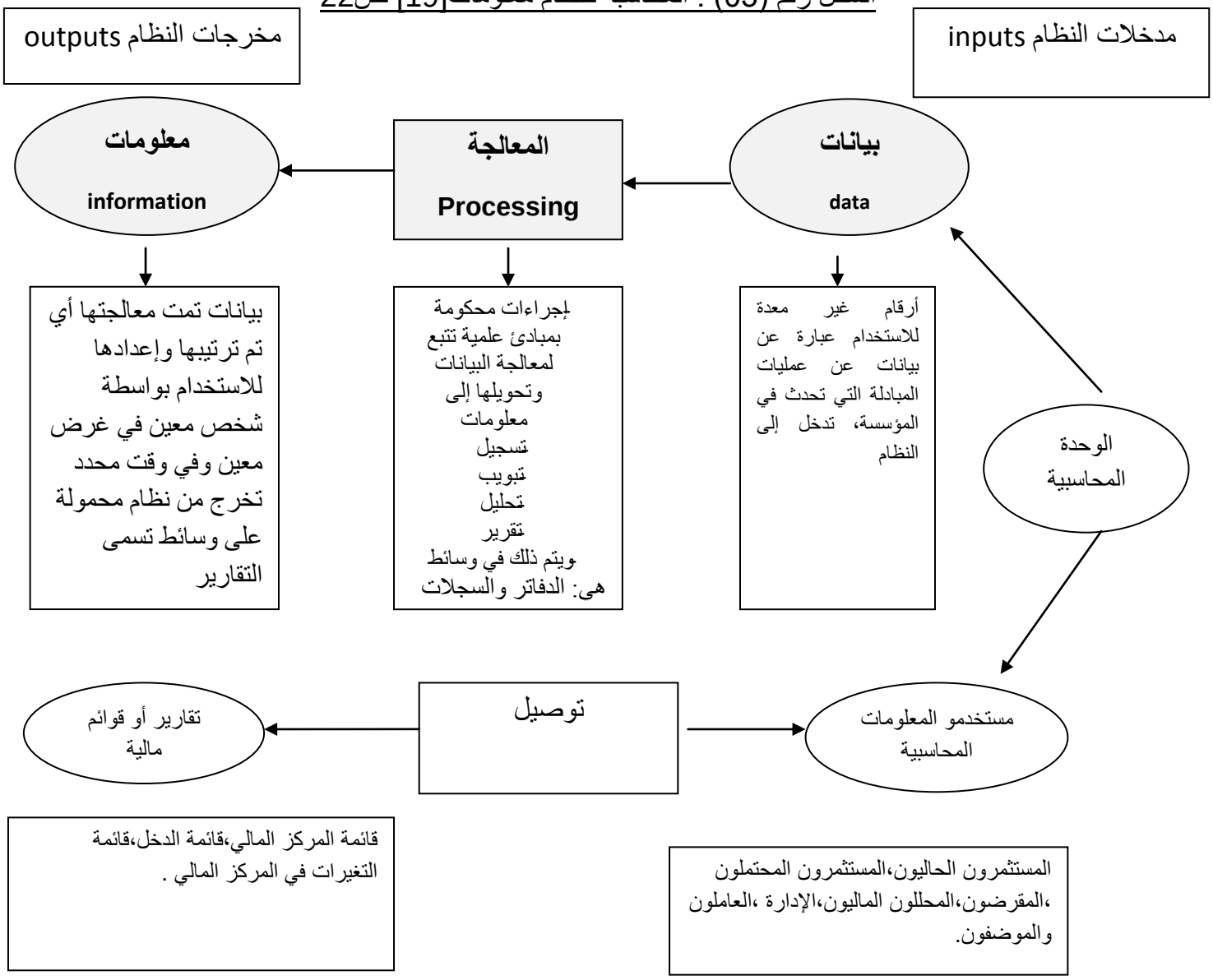

ومن الشكل رقم (03) يمكن تمييز ثلاث أجزاء رئيسية لنظام المعلومات المحاسبي،هي:

- المدخلاتInputs: وتتمثل في البيانات التي تعبر عن عمليات المبادلات المالية التي تحدث في المنشأة، ويتم إدخالها إلى النظام محمولة على وسائط مادية تسمى "المستندات"[20] ص15.
- وسائل المعالجة ProcessingMeans: تتم معالجة البيانات المالية بواسطة إجراءات مَحكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وهذه الإجراءات هي:

  - التسجيل Recording؛
  - التبويب أو التصنيف Classifying ؛

- التلخيص Summarizing ؛
- تحليل النتائج Analyzing؛
- التقرير عن النتائج Reporting؛

ويتم القيام بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية، أو وفق برامج يتم تشغيلها باستعمال أجهزة الحواسيب الالكترونية والتي يغلب استعمالها في الوقت الحاضر.

- المخرجات Outputs: تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات الجاهزة المستخلصة من خلال البيانات التي تم تشغيلها بالإجراءات السابقة، وتحمل هذه المعلومات على وسائط تسمى "القوائم المالية".[20] ص 15

2.2.1.1.الأطراف المستخدمة لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تتعدد الجهات المستخدمة لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي،حيث منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبية (كالمسيرين والملاك)،ومنها من له علاقة غير مباشرة وبالتالي يمكن تصنيف مستعملي مخرجات النظام المحاسبي إلى فئتين:

1.2.2.1.1. فئة داخلية: والتي تتمثل في العمال والإدارة الذين يمكنهم الإطلاع على هذه المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة من عدة مصادر داخلية نذكر من بينها الاجتماعات،تقارير المحاسبة والإدارية....الخ.

2.2.2.1.1.فئة خارجية: الذين يمكن حصرهم في المستثمرين،المقرضين،مكاتب الاستشارة،الموردون، ،الزبائن ،مصالح الضرائب.....الخ. [21] ص03

وتتباين الاحتياجات من المعلومات من مستخدم إلى آخر حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (01)

الجدول رقم (01): احتياجات مستخدمي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي من المعلومات[21] ص03

المعلومة المستعمل	نتائج المؤسسة	تقييم التسيير	أفاق المؤسسة	تقييم المخاطر	التوازن المالي	تقييم السيولة	مقارنة بالمؤسسة أخرى	احترام القوانين	مساهمة في تطوير المجتمع
المستثمرون	+	+	+	+	+	+	+	+	+
المقرضون	+	+	+	+	+				
مكاتب الاستشارة	+	+	+	+	+	+	+		
الزبائن			+	+	+	+			
الموردون				+	+	+			
مصالح الضرائب	+					+			
عموم الناس	+							+	+
المجموع	05	03	04	05	05	06	02	02	02
الترتيب	02	06	05	02	02	01	07	07	07

وبالتالي من خلال الجدول نرى أن المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي تكتسي أهمية بالغة لدى مستخدميها كل حسب احتياجاته، ومن بين الخصائص التي يجب أن تتميز بها هذه المعلومات والتي تجعلها ذات جودة عالية بحيث تفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات رشيدة نجد:

- القابلية للفهم Understandability : أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم المباشر من طرف مستخدميها؛

- الملاءمة Relevance : أن تؤثر المعلومة على قرارات المستخدمين وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تصحح تقييماتهم الماضية؛
- الموثوقية Reliabilit: أن تكون المعلومة خالية من الأخطاء والتحيّز ،وبإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه[22] ص 09.

إضافة إلى خصائص أخرى تتمثل في التمثيل الصادق،الأهمية النسبية،الحياد، الاكتمال.

3.1.1. انتقال الفكر المحاسبي من المبادئ إلى المعايير المحاسبية

إنّ الحياة العملية ومتطلباتها (من قوانين ،الوضع الاقتصادي والاجتماعي،التطور التكنولوجي) قد فرضت على التطور المحاسبي اتجاهات محددة ،حيث عند دراسة التطور التاريخي للفكر المحاسبي تتبين لنا السيطرة الكاملة للتطبيق العملي له حتى بداية القرن العشرين هذا ما أدى إلى تراكم خبرات المحاسبة منذ العصر الوسيط تحولت تدريجيا إلى قواعد أو مبادئ أصبحت مقبولة بين المحاسبين ،وما ساعد في ترسيخ هذا الاتجاه العملي في المحاسبة هو تكوين اتحادات مهنية علمية اعترفت بتلك المبادئ ونشرتها كتوصيات،وسمي هذا المدخل في تكوين المبادئ المحاسبية بالمدخل العملي،حيث وجهت له عدة انتقادات نتيجة اعتماده على مجموعة من القواعد ومبادئ الناتجة هي الأخرى عن التطبيق العملي ولا تستند إلى تأصيل علمي أو دراسة أو تحليل.

ويمكن القول بأن المدخل الذي نال القبول لوضع إطار فكري نظري للمحاسبة وتطوير مبادئها هو المنهج الانتقائي التركيبي الذي يجمع بين عدة مداخل مختلفة والذي ساهم في إنشاء المفاهيم والمبادئ التي تشكل الإطار النظري للمحاسبة .

وتوضح الأبحاث المحاسبية أن هناك ثلاثة مراحل متتالية ساهمت في انتقال الفكر من مفهوم المبادئ إلى مفهوم المعايير والتي تتمثل في:

1.3.1.1. مرحلة مساهمة الإدارة(1900-1933)

تنامى دور الإدارة في التأثير على صياغة المبادئ المحاسبية وذلك بعد انتشار شركات المساهمة سنة 1900 ،وقد تميزت هذه المرحلة بظهور خاصية الاستمرارية وانفصال الملكية عن الإدارة[1]*.

* هذه الخصائص كانت الدعامة الأساسية في بناء الفروض والمبادئ المحاسبية فيما بعد

وخلال هذه المرحلة وكمحاولة للتأصيل العلمي للمحاسبة قدمت أدبيات المحاسبة أول محاولة علمية متكاملة لبناء نظرية محاسبية وفق المنهج الاستنباطي وذلك عندما نشر كتاب نظرية المحاسبة سنة 1922 لوليام باتون[1]* (William patton) حيث حدد ستة فروض محاسبية[23] ص97 تتمثل في :

- الوحدة المحاسبية :وجود الشخصية معنوية مستقلة للمشروع؛
- الاستمرارية: يقصد به أن المشروع مستمر في نشاطه ولا توجد نية في تصفيته؛
- معادلة الميزانية:ويقصد به التوازن التام بين الحسابات الدائنة والمدينة؛
- عدم تغير وحدة القياس النقدي أو ما يسمى بفرض ثبات وحدة القياس النقدي؛
- الاعتماد على التكلفة التاريخية؛
- استحقاق المصروفات وتحقيق الإيرادات.

وبالنظر إلى مجموع الافتراضات الستة التي اقترحها باتون،يتضح لنا أنه حدد وبشكل متكامل الفروض المحاسبية والتي مازلت حتى اليوم مقبولة قبولا عاما في النموذج المحاسبي المعاصر.

2.3.1.1.مرحلة مساهمات الجمعيات المهنية 1933-1973

أدت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 التي أصابت النظام الرأسمالي العالمي إلى إفلاس الكثير من المنشآت الكبيرة،وهذا ما دفع بالعديد من المؤسسات إلى تقديم قوائم مالية مغايرة للواقع عن طريق اختيار إجراءات وسياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول وزيادة الأرباح صوريا،ونتيجة لهذا الوضع طالبت الدول بوضع مبادئ محاسبية تنظم المهنة ،وهذا ما أدى إلى :

- ظهور قانون الاستثمارات سنة 1933 الذي يطالب بتسجيل الأوراق المالية المعروضة للبيع تحت إشراف لجنة حكومية أصبحت فيما بعد "لجنة الاستثمارات والبورصة sec"؛
- ظهور قانون سوق الأوراق المالية وتبادلها؛
- إنشاء "لجنة الاستثمارات والبورصة sec" عام 1934 لتكون مسؤولة عن مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات وتبادل الأوراق المالية في البورصات،وقد أعطيت لها سلطة تحديد معايير محاسبية واجب إتباعها من طرف الشركات الخاضعة لدائرة نفوذ اللجنة.

وقد كان للتنظيم القانوني السابق وإنشاء لجنة الاستثمارات والبورصة أثر كبير في تطوير المبادئ المحاسبية وتحفيز المجمعات المهنية المحاسبية لتكوين اتحادات وطنية وإقليمية ودولية كبيرة وإنشاء معاهد

* وليام باتون [19 جويلية 1889-26 أفريل 1991]مؤسس جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1916 ونشر أكثر من 150 مقال في مجال المحاسبة إضافة إلى كتب متعددة وكان مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسبة

علمية ولجان متخصصة بهدف إيجاد مبادئ محاسبية تلقى قبولا عاما وترفع مستوى المعرفة المحاسبية[23] ص98.

وخلال هذه الفترة قام "المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA" بإنشاء لجنة بهدف إقرار مبادئ محاسبية مقبولة قبولا عاما ويعتبر بيانها الصادر عام 1934 أول وثيقة لتطوير المبادئ المحاسبية ،وفي سنة 1938 شكّل المعهد" لجنة الإجراءات المحاسبية GAP " التي سعت إلى تطوير البيان الشامل لمبادئ المحاسبة لكي يكون مرشدا عاما لحل مشاكل التطبيق العملي،إلا أنّ هذه اللجنة فشلت في إيجاد صيغة مقبولة قبولا عاما للمبادئ المحاسبية لذا تم حلها وحلّت مكانها لجنة جديدة أطلق عليها اسم "هيئة المبادئ المحاسبية APB " سنة 1959 التي كانت تهدف إلى تطوير وتوضيح مضمون المبادئ المحاسبة المتعارف عليها حيث أصدرت مجموعة من الآراء سميت "بآراء هيئة المبادئ المحاسبية APB-opinions" والتي هي عبارة عن حلول مقترحة لمشاكل تواجهها مهنة المحاسبة أو تعديلات لمواقف سابقة صدرت عن لجنة GAP ،وقد وجهّت انتقادات كثيرة إلى أسلوب عمل هيئة المبادئ المحاسبية APB الأمر الذي أدى إلى حلّها سنة 1973 وإنشاء "هيئة معايير المحاسبة المالية FASB " وبذلك تكون المحاسبة قد دخلت مرحلة التسييس وإصدار المعايير المحاسبية.

وخلال نفس الفترة كذلك قامت الجمعية الأمريكية للمحاسبة[1]*AAA بإصدار العديد من الدراسات عالجت مشاكل محاسبية متعددة من أهمها:

- قائمة المبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية في سنة 1936؛
- بحث في طبيعة المحاسبة سنة 1934؛
- مدخل إلى معايير محاسبة الشركات سنة 1940؛
- بيان حول نظرية المحاسبة ومدى قبولها سنة 1966؛

3.3.1.1. مرحلة التسييس 1973 إلى وقتنا الحاضر

لقد باءت بالفشل محاولات الجمعيات المهنية لصياغة نظرية محاسبية واستبعاد الممارسات المهنية غير المرغوب فيها، الأمر الذّي أدّى كما ذكرنا سابقا إلى حل هيئة المبادئ المحاسبية APB وإنشاء هيئة معايير محاسبية FASB عام 1973 التي اتبعت في دراستها منهجا علميا يجمع بين الاستنباط والاستقراء،وقد أوكلت إليها مهمة :

- تكوين إطار مفاهيمي لنظرية المحاسبة؛

* منظمة علمية تضم مجموعة من أساتذة المحاسبة في الجامعات تأسست سنة1916

- إصدار معايير التطبيق العملي؛

إضافة إلى ظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية[1]* سنة 1973 تبعا لاتفاق منظمات مهنية محاسبية ،أي أنّ الاهتمام قد تحول من تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية إلى تحديد الأهداف والمفاهيم والمعايير[23] ص100.[2]

2.1. الإطار الفكري لتنظيم المحاسبة في العالم

لقد تطورت المحاسبة في مختلف دول العالم وذلك بما ينسجم مع متطلبات ونظم كل دولة،هذا ما ساهم في تعزيز الاختلاف في الممارسات المحاسبية، الأمر الذي أدى إلى السعي وراء إيجاد نوع من التوافق المحاسبي من خلال وضع معايير محاسبية دولية يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية .

1.2.1. الاختلاف في الممارسات المحاسبية

من خلال المراحل التي مرت بها المحاسبة خلال تطورها أثبت الواقع أن النظام المحاسبي لأي دولة يتأثر إلى حد كبير بالبيئة المحيطة به ، الأمر الذي أوجد نوع من الاختلاف في الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المطلب إلى أسباب الاختلاف في الممارسات المحاسبية والمشاكل التي نتجت عن ذلك إضافة إلى بعض الممارسات المحاسبية لدول مختلفة.

1.1.2.1. أسباب التنوع المحاسبي

تفسر أسباب الاختلاف في الممارسات المحاسبية بالعوامل الأساسية التالية :

- النظام القانوني والضريبي: مصدر الاختلاف ينبع من طبيعة الأنظمة القضائية السائدة في كل دولة، حيث تنقسم الدول في هذا المجال إلى مجموعتين،إحداهما تعتمد على إصدار مبادئ عامة وتترك مجال تقدير واسع للقضاة وهذا ما يفسر توكيل عمليات التوحيد المحاسبي إلى هيئات معينة غير مستقلة، بينما المجموعة الثانية تعتمد على تشريع مفصل يتم توكيل عمليات التوحيد المحاسبي فيها إلى هيئات حكومية عامة يحكمها القانون المحاسبي؛
- طرق تمويل المؤسسات : في الدول الأنجلوساكسونية تعتمد في التمويل على الأسواق المالية ، وبالتالي يكون الاهتمام المحاسبي ينصب على تلبية احتياجات المستثمرين أو مقدمي الأموال من معلومات،بينما في الدول الفرانكوفونية تعتمد في التمويل على البنوك لذلك المحاسبة فيها تقوم على مبدأ الحذر وينصب اهتمامها في حماية المقرضين؛

* أصبحت فيما بعد تسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (سنة 2001) التابع للجنة معايير المحاسبية الدولية والمالية

- عوامل ثقافية والمتمثلة في مستوى التعليم والتكوين المحاسبي،دور ومكانة مهنة المحاسبة ،المستوى الثقافي للمجتمع.....الخ .
- عوامل سياسية واقتصادية التي تختلف من دولة إلى أخرى؛[24] ص 115

ويمكن توضيح عوامل الاختلاف في الممارسات المحاسبية في الشكل رقم (04):

الشكل رقم (04): عوامل الاختلاف في الممارسات المحاسبية الدولية [25] ص248

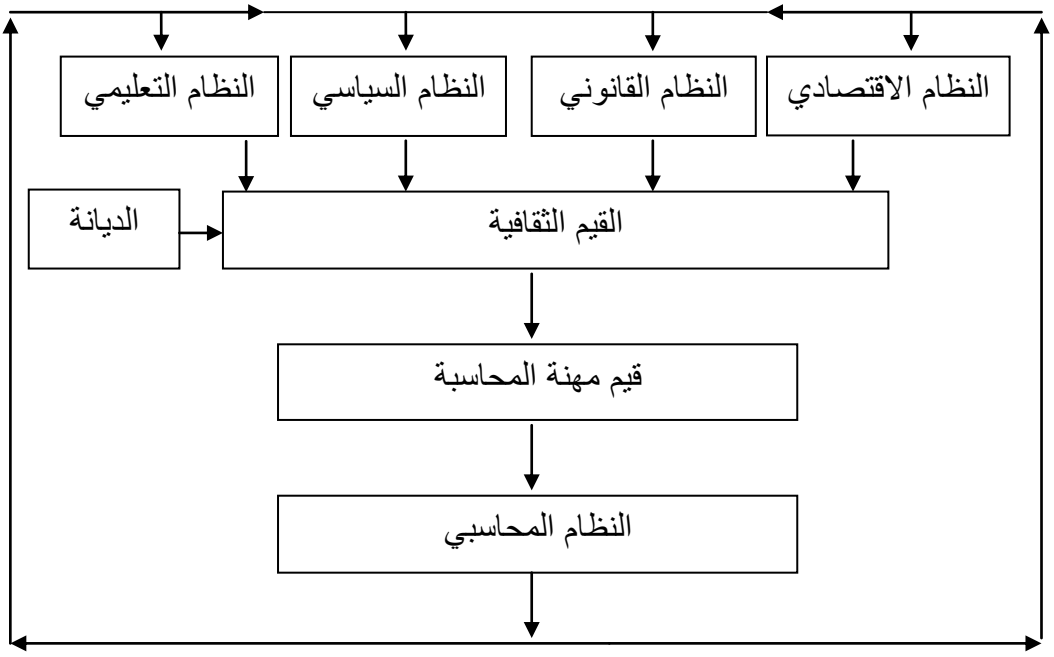

2.1.2.1. مشاكل الاختلاف في الممارسات المحاسبية

من بين المشاكل التي نتجت عن الاختلاف في الممارسات المحاسبية نذكر:

- إعداد القوائم المالية: ويتعلق الأمر بإعداد القوائم المالية الموحدة والتي تعدها الشركة القابضة[1]* التي لها شركات تابعة ،حيث أن كل شركة تابعة تطبق النظام المحاسبي الذي يتطلبه قانون الدولة التي توجد فيها ،وبالتالي عند قيام الشركة القابضة بإعداد القوائم المالية الموحدة يجب عليها أولا تحويل القوائم المالية للشركات التابعة إلى قوائم معدة حسب المبادئ المحاسبية للدولة المتواجدة فيها.
- دخول الشركات إلى الأسواق رأسمال الأجنبي: حيث إذا أرادت الشركة الحصول على رأسمال عن طريق بيع أسهم أو اقتراض أموال بالعملة الأجنبية، فمن الضروري إعداد مجموعة من القوائم المالية المعدة حسب المبادئ المحاسبية في الدولة التي يتم تحويل رأس المال إليها.

* الشركة القابضة هي عبارة عن منشأة تمتلك غالبية الأسهم واحدة أو أكثر من الشركة التابعة،أما الشركات التابعة هي عبارة عن منشأة تسيطر عليها منشاة أخرى

- نقص المقارنة للقوائم المالية فيما بين الشركات الموجودة في الدول المختلفة ويؤثر ذلك على تحليل القوائم المالية الأجنبية لغرض قرارات الاستثمار والاقتراض والإقراض. [26] ص 150

3.1.2.1. الممارسات المحاسبية في بعض الدول

- تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية: يعتمد التنظيم المحاسبي فيها على الأسواق المالية التي تعتبر العامل المؤثر الأكبر في النظام المحاسبي،وحسب الإطار الفكري للمعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية،فإنه ينبغي أن تكون المعلومات والبيانات التي تحتويها التقارير المالية مفيدة بحيث تساهم بشكل فعّال في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار،وعموما فإن النظام المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية يحتوي على جانبين، الجانب الأول تابع للقطاع العام ويضم مصلحة الإيراد الداخلي وكذلك هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية،في حين الجانب الثاني تابع للقطاع الخاص ويضم مجلس معايير المحاسبة للأوراق المالية ومجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين.
- تنظيم المحاسبة في فرنسا: يعتبر القانون الضريبي من بين العوامل الأساسية التي لها تأثير مباشر على القواعد المحاسبية وتعتبر مهنة المحاسبة أقل تقنية مقارنة بالدول الأنجلوساكسونية فالقوانين والمراسيم المحاسبية تعتبر امتداد للقانون التجاري،وكل هذه القواعد والتشريعات مضاف إليها القانون الضريبي تمثل الإطار العام للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- تنظيم المحاسبة في الجزائر : قامت الجزائر باعتماد نظام محاسبي مالي يتماشى إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية والذي طبق سنة 2010 على المؤسسات الجزائرية بعدما كان يخضع تنظيم المحاسبة فيها لمبادئ المخطط المحاسبي الوطني الذي تم اعتماده سنة 1975 [27] ص91 .

2.2.1. التوافق والتوحيد المحاسبي

نتيجة للمشاكل المحاسبية التي طرحت على المستوى الدولي والناتجة أساسا عن الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول والمذكورة سابقا،ظهرت الحاجة إلى معايير محاسبية دولية مقبولة تؤدي إلى إيجاد نوع من التوافق في الممارسات المحاسبية الدولية.

1.2.2.1. التوافق المحاسبي الدولي **Harmonization**

1.1.2.2.1. مفهوم التوافق المحاسبي: هو عملية مزج وتوحيد وتنسيق الممارسات المحاسبية المتنوعة الناتجة عن بيئات مختلفة في إطار منهجي يعطي نتائج متناسقة. [28] ص91

أي أن التوافق المحاسبي هو عبارة عن رفع درجة الانسجام في الممارسات المحاسبية من خلال حد لدرجة الاختلاف،وقد برزت الحاجة إليه نتيجة توسع الأنشطة العالمي للمؤسسات وتطور الأسواق المالية،إضافة إلى تزايد الطلب على المعلومة المالية.

2.1.2.2.1 أهداف التوافق المحاسبي:

من الأهداف التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:

- المؤسسات المعدة للقوائم المالية: يساعد التوافق على ما يلي:
- توفير المال والوقت الذي ينفق لتوحيد المعلومات المالية المختلفة خاصة عندما تكون هناك مجموعة من التقارير تتماشى مع عدة قوانين وممارسات مختلفة [29] ص 353؛
- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعّال خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى؛
- التحكم في سياسية الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة؛
- الأطراف المستعملة للقوائم المالية: إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة وبالتالي استبعاد أثر العوامل القيمية والثقافية والعوامل الأخرى على حساب المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.
- الهيئات الأخرى: تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي،الأمم المتحدة،هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية لما يتيحه من خفض التكاليف لهذه الرقابة التي تتطلب في حالة العكس أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع[24] ص 118.

3.1.2.2.1. مزايا التوافق المحاسبي الدولي: يحقق التوافق الفوائد التالية:

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين؛
- تسهيل عملية الاتصال عن طريق توفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة،مما يرفع من فعالية تشغيل الأوراق المالية ويخفض درجة الغموض في تفسير البيانات المالية؛

- زيادة درجة انتظام وصدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها وأهميتها في عمليات المقارنة؛
- اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف تعود بالفائدة على شركات التدقيق والخدمات الاستشارية المالية[30] ص 7.

4.1.2.2.1.معوقات التوافق الحاسبي الدولي: بالرغم من وجود مزايا للتوافق المحاسبي إلا انه تقف أماه مجموعة من المعوقات نذكر منها :

- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول وتباين مضمون وأهداف تشريعاتها القانونية؛
- ضعف أو انعدام القوة الإلزامية لتنفيذ قواعد والمعايير المحاسبية المتفق عليها؛
- غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية لأنها تتوفر على أسواق على درجة من الكفاءة في التقييم المحاسبي؛
- التوجه الضريبي والحكومي حيث أن بعض الدول يكون الهدف من القوائم المالية هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية. [30] ص 7.

5.1.2.2.1.الهيئات القائمة على التوافق المحاسبي: بدأ الاهتمام المتزايد بوضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم تكن هناك قواعد مشتركة علمية يجرى تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة، ومن بين جهود الهيئات الدولية التي نادت إلى التوافق المحاسبي نذكر:

- لجنة المعايير المحاسبية الدولية والمالية IASCF والتي سنتطرق إليها في المطلب الموالي.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD : أسست سنة 1960 وتتكون من 24 دولة تهدف هذه المنظمة إلى تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في دول الأعضاء وكذلك تشجيع التجارة الدولية على أساس غير متحيز وفي سنة 1981 أنشأت فريق عمل لدراسة المحاولات التي قامت بها الهيئات الخاصة والمؤسسات الدولية من أجل تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية،وفي سنة 1985 عقدت المنظمة ندوة حول توافق المعايير المحاسبية على المستوى الدولي،وقد تم التأكيد في هذه الندوة على دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كمحفز للتوافق المحاسبي الدولي وتشجيع إعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة. [31] ص278

الاتحاد الأوروبي الدولي للمحاسبين IFAC : هي منظمة دولية تشمل عضوية 157 منظمة محاسبية من 123 دولة ،يهتم بمجالات المراجعة والمجالات المهنية الأخرى مثل الأبحاث التي تؤدي إلى تطوير وتنسيق مهنة المحاسبة في العالم. [32] ص

▪الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC : أو هي المعروفة أيضا بالسوق المشتركة مقيدة بعشرأعضاء هي فرنسا،ألمانيا، ايطاليا، المملكة المتحدة، بلجيكا، الدنمرك، اليونان، ايرلندا، لوكسمبورغ، هولندا ،وقد قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بإصدار 8 تقارير محاسبية[26] ص278.

2.2.2.1.التوحيد المحاسبي Uniformity

1.2.2.2.1. مفهوم وفوائد التوحيد المحاسبي

يشير التوحيد المحاسبي إلى حالة التي يكون فيها كل شيء متجانس أو غير متباين، فهو يعني التماثل أي أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة ،كما نجد أن جمعية المحاسبين الأمريكية عرفته بأنه الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس. [33] ص54

وبالتالي يمكن القول أن التوحيد المحاسبي يعني التوحيد الصارم للقواعد والسياسات المحاسبية ومن ثم تطبيقها على المستوى الدولي أي لا يكون هناك أي اختلاف في الإجراءات المحاسبية لكن في الواقع من الصعوبة تحقيق ذلك،والفرق بين التوحيد والتوافق المحاسبي أنه التوافق يقوم على مقارنة الأنظمة المحاسبية والممارسات المختلفة في دول العالم بهدف معرفة نقاط التوافق والاختلاف ومن ثم وضع الممارسات المتماثلة في معيار محاسبي،بينما التوحيد المحاسبي يرمي إلى أن تكون جميع الممارسات المحاسبية بما فيها من مبادئ وقواعد واحدة دون أي اختلاف،ونظريا يعتبر كل من التوافق والتقييس خطوتين من مجموع خطوات لمسار واحد ينتهي بالتوحيد وقابل للتوقف في أي لحظة والشكل رقم (05) يوضح مسار التوحيد المحاسبي .

الشكل رقم (05): مسار التوحيد المحاسبي[25] ص317

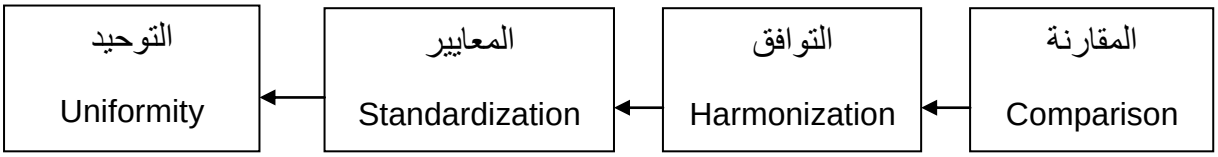

ومن الفوائد التي يحققها التوحيد المحاسبي نذكر ما يلي:

- زيادة دلالة البيانات المحاسبية،وذلك لقيامها على أسس موحدة ومفاهيم مشتركة بما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها لتحقيق أهداف المحاسبة؛
- زيادة إمكانية وسهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة بهدف قياس كفايتها النسبية أو لغرض اتخاذ القرار؛

- إمكانية وسهولة تعديل البيانات المحاسبية القائمة على أسس موحدة ومفاهيم محددة لما قد يطرأ من تقلبات في المستوى العام للأسعار؛
- زيادة قابلية البيانات المحاسبية المستخرجة على أساس موحد للتعديل بما يتفق والاحتياجات والمفاهيم الاقتصادية[34] ص 2.

2.2.2.2.1.مستويات التوحيد:

- على مستوى المبادئ: يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ والمعايير الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية؛
- على مستوى القواعد: ويشمل توحيد القواعد والإجراءات المحاسبية؛
- على مستوى التنظيم : ويشمل توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ويمتد هذا النتائج المحاسبية والقوائم المالية[33] ص54.

3.2.1. المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية

إن التنظيم المحاسبي هو محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية وذلك من خلال وضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها وإيجاد دليل عمل ومرجعية مقبولة ومعتمدة من قبل المحاسبين،ومن بين إحدى الأدوات الأساسية للتنظيم المحاسبي نجد المعايير المحاسبية الدولية التي تحظى بأهمية عالية من قبل المحاسبين على المستوى الدولي.

1.3.2.1. مفهوم ونشأة المعايير المحاسبية الدولية

بدأ الاهتمام المتزايد في إيجاد قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية.

1.1.3.2.1نشأة المعايير المحاسبية الدولية

المعيار"من الكلمة اللاتينية NORME ويقصد بها القاعدة" ويمكن تعريف "المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات"،وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما الإجراءات تتناول الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة[35] ص ص106-104.
ومرت خلال نشأتها بالمرحل التالية:

- مرحلة التأسيس (1973 - 1989): تم خلالها وضع معايير محاسبية أساسية ضرورية شكلت مواضيع البضاعة، السياسات المحاسبية، الإفصاح المالي؛
- مرحلة التطوير (1989 - 1995):وفيها تم إنجاز مشروع التطوير والقابلية للمقارنة والذي يتمثل في 10 معايير محاسبية من أجل قبوله من طرف الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية؛
- مرحلة المعايير المحاسبية الشاملة (1995 - 1999): في هذه المرحلة تم الاتفاق على عدد من المعايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها وقبولها لأغراض ومتطلبات الأسواق المالية على المستوى العالمي كما تم أيضا إنشاء مجلس لتفسير المعايير الدولية؛
- مرحلة إعادة الهيكلة (1999 - 2001): وجرى فيها إعادة النظر في البنية التحتية للجنة المعايير المحاسبية الدولية وأصبح التمثيل في المجالس واللجان يعتمد على الكفاءة والخبرة وليس على أساس التمثيل الجغرافي، وشملت عملية إعادة الهيكلة تشكيل مجلس استشاري للمعايير،وضع دستور جديد وتفسير الاختلافات وتم تغيير اسم لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).
- مرحلة الإبلاغ المالي (2002-2004): وفي هذه المرحلة تم إضافة معايير جديدة أطلق عليها اسم المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) [36] بدون صفحة .

2.1.3.2.1. أهمية المعايير المحاسبية الدولية: تكمن أهميتها في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي في سبيل الحصول على قوائم مالية تتضمن معلومات تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين وبالتالي تكمن أهمية المعايير في :

- تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل ،وبما أن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعد بموجبها تلك القوائم ؛
- إن توحيد الأسس لإعداد القوائم المالية هو ضروري لمتخذي القرارات،فإذا كانت القوائم المالية معدة وفق أسس مختلفة ومتعددة،عندئذ يحتاج متخذ القرار لطريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها وهذا من شأنه أن يكلف متخذ القرار كلفة إضافية لمعالجة هذه القوائم التي من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير[37] ص 13؛
- سهولة إجراء المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل، وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال يتجه صوب الشركات الفعالة؛
- تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين؛ الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار؛

- زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية[27] ص ص 124-125.

2.3.2.1. عملية إعداد المعايير المحاسبية الدولية

1.2.3.2.1.الهيأة القائمة على إعداد المعايير المحاسبية

يعتبر مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB الهيأة الدولية الذي يقوم بإصدار المعايير المحاسبية ، وهو تابع للجنة المعايير المحاسبية الدولية والمالية IASCF وهي مؤسسة دولية مستقلة تهدف إلى:

- وضع في المصلحة العامة معايير محاسبية مقبولة دوليا،سهلة الفهم وقابلة للتطبيق على المستوى الدولي وتسمح بتوفير معلومات مالية قبلة للفهم والمقارنة تمكن مستعمليها من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة؛
- ترقية استعمال وتعميم هذه المعايير على المستوى الدولي؛
- العمل على توحيد القواعد المحاسبية و القوائم المالية عبر مختلف دول العالم. [38] ص16

كما أنها تضم مجموعة من الهياكل تمكنها من أداء وظائفها تتمثل في :

- الأمناء:تضم 22 عضو يتمثل دورهم الأساسي في جمع الأموال لتمويل أنشطة لجنة المعايير المحاسبية الدولية والمالية ونشر تقرير سنوي لنشاطها إضافة إلى تعيين أعضاء مجلس المعايير المحاسبة الدولية وأعضاء اللجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية والمجلس الاستشاري للمعايير .
- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:هو هيأة تعمل تحت إشراف IASCF تتكون من 14 عضو لديهم خبرات متنوعة معينين لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ،حيث أن 07 من الأعضاء يعملون بشكل دائم مع المؤسسات أو المنظمات الوطنية التي تكون مسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية، وبالتالي يمكن حصر مهام المجلس في :
  - إعداد واعتماد المعايير المحاسبية الدولية؛
  - نشر بحوث ومشاريع المعايير المحاسبية الدولية؛
  - إجراء دراسات في البلدان المتقدمة لضمان تطبيق المعايير[38] ص ص 14-17

و قبل سنة 2001 كان تسميته لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تأسست سنة 1973 من طرف خبراء محاسبين لعشر دول (ألمانيا،استراليا ، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا،ايرلندا ،اليابان، ،المكسيك،هولندا ،فرنسا) [39] ص 23

▪اللجنة الدولية لتفسير التقارير المالية IFRIC :التي كانت تسمى سابقا اللجنة الدائمة لتفسير المعايير SIC، تتكون من 12 عضو يعينهم الأمناء لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد،وتتمثل مهمة اللجنة في إصدار شروحات حول المعايير المحاسبية الدولية.

▪ المجلس الاستشاري للمعايير SAC: يتألف من 30 عضو من مختلف المهارات والكفاءات يعينهم الأمناء لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد حيث يقوم المجلس بإرشاد وتوجيه عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية. [38] ص ص 14-17

والشكل رقم 06 بين مختلف هياكل لجنة المعايير المحاسبة الدولية والمالية.

الشكل رقم (06) : هيكل لجنة المعايير المحاسبة والمالية الدولية[40] بدون صفحة

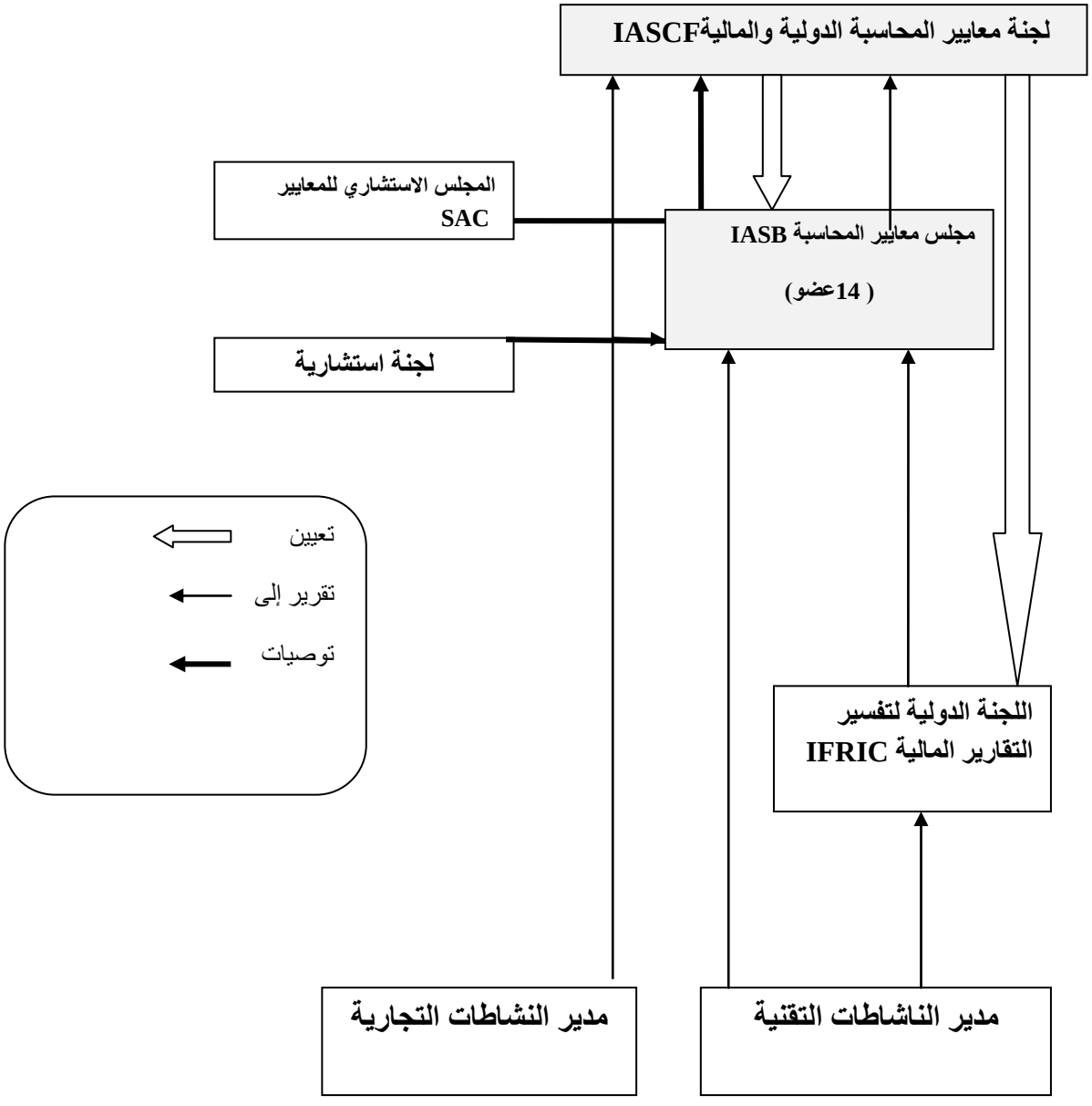

2.2.3.2.1. مراحل إعداد المعايير المحاسبية: تتمثل إجراءات وضع المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:

- يشكل المجلس معايير المحاسبة الدولية لجنة دولية توجيهية يرأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن المنظمات المحاسبية لثلاث دول على الأقل، وقد تتضمن اللجان التوجيهية ممثلين عن منظمات أخرى ؛
- تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد ومراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع ودراسة الممارسات والمتطلبات المحاسبية المحلية والإقليمية بما فيها المعالجات المحاسبية المختلفة، بعد ذلك تقوم اللجنة التوجيهية بتقديم موجز للنقاط الرئيسية للمجلس؛
- بعد تلقي تعليقات من المجلس على موجز النقاط الرئيسية، تحضر اللجنة التوجيهية بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي يشكل مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت في الاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها وتمتد الفترة 4 أشهر عادة؛
- تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للمصادقة عليها من قبل المجلس، وبعد أن تراجع ويوافق عليها ثلثي المجلس تنشر وتستند إلى الأطراف المهتمة للتعليق على المسودة خلال فترة حدها الأدنى شهر ويمكن أن تمتد إلى 6 أشهر؛
- تقوم اللجنة التوجيهية بمراجعة التعليقات وتعد مخطط للمعيار المحاسبي الدولي وتقدمه للمجلس وبموافقة ثلاثة أرباع المجلس على المعيار، يصدر هذا الأخير وينشر[35] ص 108.وقد أصدرت اللجنة حتى الآن 41 معيار محاسبي دولي و9 معايير للإبلاغ المالي الدولية [1]*. ولتوضيح سيرورة إعداد المعايير المحاسبية الدولية ندرج الشكل رقم (07)

* يمكن الإطلاع على قائمة المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي في الملحق رقم 01

الشكل رقم 07: سيرورة إعداد المعايير المحاسبية الدولية [42] ص3

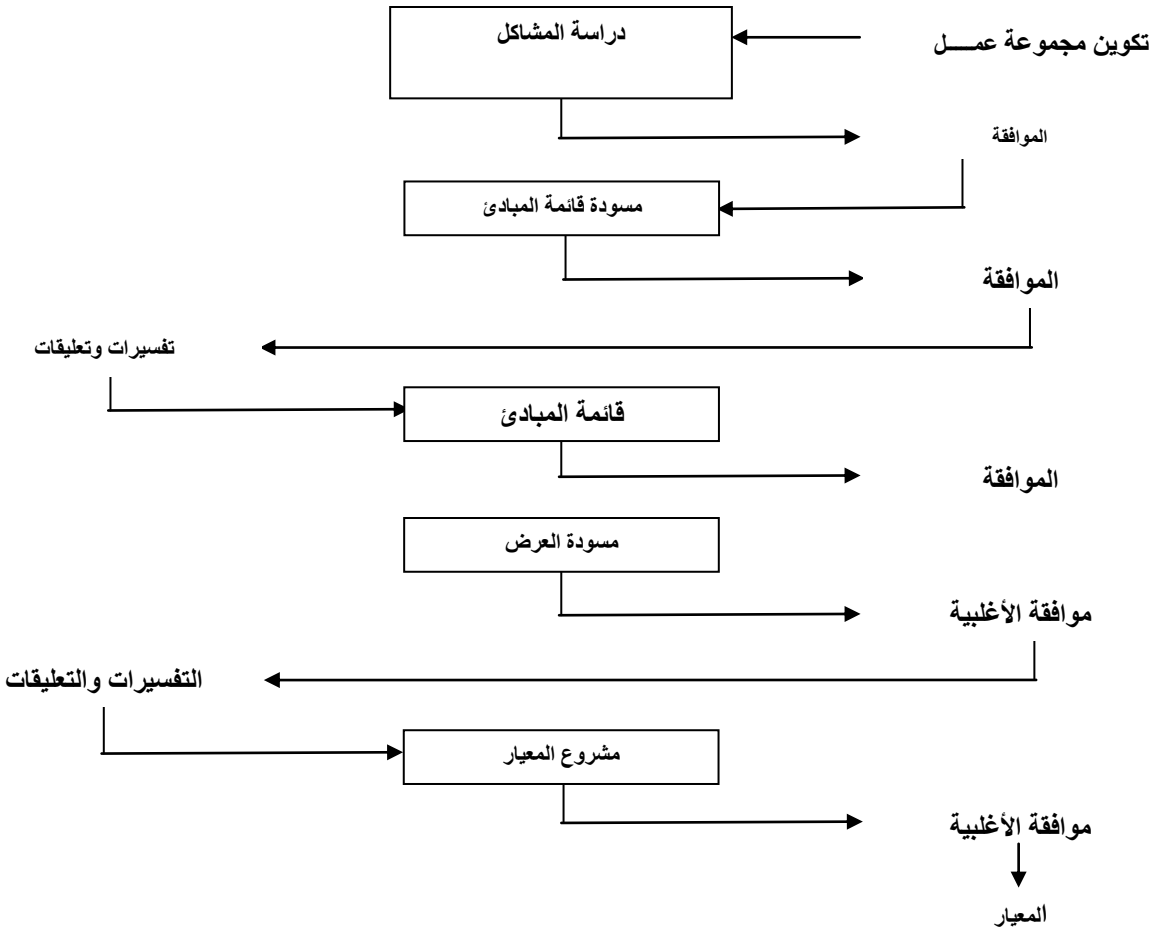

3.3.2.1. تجارب بعض الدول في التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

▪تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: بالرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكبر بنية تحتية محاسبية إلّا أنها لم تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية في بادئ الأمر لكن مع تزايد درجة العولمة وظهور كيان متماسك من المعايير المحاسبية الدولية ووقوع بعض الكوارث المحاسبية في أمريكا، بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB يقترب شيئا فشيئا من المعايير الدولية، وذلك عن طريق إتباع إستراتيجية مزدوجة تتمثل في: - تغيير بعض المعايير الأمريكية للتوافق مع المعايير الدولية؛

- تغيير بعض المعايير الدولية للتوافق مع المعايير الأمريكية.

حيث في سنة 2002 توصل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المحاسبة المالية الأمريكي إلى تفاهم مشترك تضمن العمل جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق والتنسيق فيما بينهما قبل أي إصدارات مستقبلية [42] بدون صفحة .

▪ تجربة بريطانيا: رغم أن بريطانيا من الدول المؤسسة للجنة المعايير المحاسبية وتستضيف بلادها مقر الهيئة الدولية، إلا أنها لم يكن لديها خطة محددة للتوافق مع المعايير الدولية حيث كان المجلس البريطاني يصدر المعايير الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني رغم نشاطها في صياغة المعايير الدولية. وفي سنة 2002 بدأ مجلس معايير المحاسبة البريطاني في دراسة الاختلاف بين المعايير الوطنية والدولية حيث أصدر 6 معايير اعتبرت خطوة هامة نحو توفيق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية [42] بدون صفحة.

▪ الإتحاد الأوروبي: اعتمدت دول الإتحاد الأوروبي المعايير الدولية بموجب القرار الذي صدر عام 2002، والذي طالب الشركات الأوروبية المسجلة في البورصات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ابتداء من 2005، وقد تم اعتماد سائر المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية [43] ص 7

▪ تجربة بعض البلدان العربية:

-في جمهورية مصر العربية تم إصدار معايير محاسبية مصرية تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية وصدر بشأنها القرار الوزاري رقم 503 لسنة 1997 وبالرغم من تسمية هذه المعايير بالمعايير المصرية إلا أنها ترجمة كاملة للمعايير المحاسبية الدولية.

-في المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوضع معايير محاسبية خاصة مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بعد ترجمتها إلى اللغة العربية .

-في المملكة الأردنية تمت ترجمة المعايير المحاسبية الدولية من قبل الهيئات المعنية للسعي إلى تطبيقها لدى الشركات ومن قبل الجهات العاملة في أعمال التدقيق والحسابات.

-وفي سوريا تم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في شركات المساهمة التي تم تسجيلها في بورصة دمشق كما تم العمل على تعديل النظام المحاسبي بما ينسجم مع المعايير الأساسية للمحاسبة الدولية. [43] ص 7

3.1. النظام المحاسبي المالي الجزائري

واجه المخطط المحاسبي الوطني عدة انتقادات في الفترة الأخيرة منها ما هو ناتج عن ظروف ومتغيرات محلية لم يسايرها ومنها ما هو متعلق بنقائص على مستواه المفاهيمي والتقني،الأمر الذي أدى إلى اعتماد نظام محاسبي مالي يشكل خطوة هامة في عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالية IAS/IFRS والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

1.3.1. الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

يمثل المخطط المحاسبي الوطني أول تجربة جزائرية في مجال التنظيم المحاسبي، حيث تم تبنيه في مرحلة معينة ليساهم في تحقيق أهداف وطنية، لكن ومع تغير شكل وتركيبة البيئة الجزائرية لم يستطع هذا المخطط مسايرتها ، الأمر الذي دفع بالجهات المكلفة للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي .

1.1.3.1. أسباب الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

يمكن حصر أسباب الانتقال والتوجه نحو النظام المحاسبي المالي في ما يلي:

1.1.1.3.1. النقائص التي برزت على مستوى المخطط المحاسبي الوطني: والمتمثلة في :

- النقائص المفاهيمية: والمتعلقة بغياب الإطار المفاهيمي الذي يوضح أهداف المحاسبة والمستعملين للمعلومة المالية،حيث أننا نجد أن المخطط المحاسبي الوطني يعطي امتيازات لمتطلبات الاقتصاد الكلي[44] ص35 ،في حين أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من مستعملي المعلومات المالية.
- النقائص التقنية : والتي نذكر منها :

تصنيف الحسابات : فيما يخص تصنيف الحسابات المخطط المحاسبي الوطني اعتمد على درجة سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم ،وبالتالي لم يتم التمييز بين الأصول والخصوم المتداولة وغير المتداولة ،الأمر الذي أدى إلى وجود صعوبة في القيام بالتحليل المالي[45] ص5؛

الإعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية: وذلك بتسجيل مختلف عناصر القوائم المالية على أساس تكلفة الشراء أو الإنتاج بافتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا المبدأ لا يوافق الواقع الاقتصادي الذي يشهد معدلات تضخم مرتفعة [46] ص7

طريقة الجرد :فرض المخطط المحاسبي الوطني طريق الجرد الدائم[1]* على جميع المؤسسات من أجل متابعة المشتريات والمبيعات إلا أنّ تعدد أنشطة بعض المؤسسات والبعد الجغرافي لوحداتها يبرز صعوبات في القيام بالجرد الدائم ؛

الاعتماد على الشكل القانوني بدلا من الحقيقة الاقتصادية: كالممارسات المتعلقة بعقد الإيجار التمويلي، وتصنيف أوراق المساهمة المالية ضمن الحقوق وليس الاستثمارات [47] ص7

على مستوى القوائم المالية: يبلغ عددها في المخطط المحاسبي الوطني 17 جدول وذلك مهما كان نشاط المؤسسة، ونظرا لغياب مبدأ الأهمية النسبية فإن كل المؤسسات حتى الصغيرة منها ملزمة بتقديم كل المعلومات التي يحددها المخطط الوطني المحاسبي إضافة إلى غياب بعض الجداول الهامة مثل جدول تدفقات الخزينة. [45] ص5

2.1.1.3.1. تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالية الدولية؛

3.1.1.3.1.تمكين المؤسسة الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية كاملة ،أكثر شفافية تستجيب لمختلف احتياجات مستعملين القوائم المالية؛

4.1.1.3.1.إمكانية المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛

5.1.1.3.1.محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية[48] ص2

2.1.3.1. مراحل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

أوكلت المهمة لمجموعة من الخبراء التابعين لـ:

- المجلس الوطني للمحاسبةCNC:حيث أنشأ المجلس بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 96-318 وعرّف على أنه جهاز استشاري ذو طابع وزاري مشترك ،تتمثل مهمته الأساسية في التنسيق،التحليل في مجال بحث وضبط مقاييس المحاسبة والتطبيقات المتعلقة بها ،وفحص وإبداء آراء وتوصيات في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة بالإضافة إلى المشاركة في تطوير أنظمة التكوين وبرامج تحسين المستوى في مجال مهن المحاسبة. [49] بدون صفحة
- مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين CSOEC ؛

* الجرد الدائم هو الجرد المستمر لعمليات الإضافة والصرف من المخزون حيث تخصص لكل عنصر من عناصر المخزون بطاقة تسجل فيها البضاعة الواردة والصادرة والرصيد ويثبت في كل خانة الكمية وسعر الوحدة والقيمة الإجمالية.

- الهيأة الوطنية لمحافظي الحسابات CNCC ؛

حيث شكل المجلس لهذا الغرض لجنة قيادة مهمتها التنسيق ومتابعة أعمال الخبراء ،وتمّ توزيع أعمال اللجنة على أربعة مراحل :

المرحلة الأولى :تشخيص حالة المخطط المحاسبي الوطني :وقد تضمنت المرحلة الأعمال التالية:

- تحديد نقائص المخطط المحاسبي الوطني؛
- مقارنة المخطط المحاسبي الوطني بالمعايير والممارسات المحاسبية الدولية؛
- الخروج بثلاث خيارات للإصلاح :

الخيار الأول: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي،وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني الجزائري؛

الخيار الثاني: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ومحاولة توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية؛

الخيار الثالث:يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني بشكل حديث استنادا للتطبيقات،المفاهيم،القواعد والحلول التي أرستها هيأة لجنة المعايير المحاسبية والمالية. [50] ص-172 173.

وبعد دراسة هيئات المجلس للاختيارات قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث وتبنت إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي مالي جديد.

المرحلة الثانية:إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي :وتم خلال هذه المرحلة:

- التعريف بالإطار التصوري؛
- وضع قواعد تقييم الأصول والخصوم،الأعباء والإيرادات؛
- وضع مدونة الحسابات وقواعد عملها؛
- وضع نماذج القوائم المالية ولواحقها؛
- التعريف بالمصطلحات التفسيرية.

المرحلة الثالثة: التكوين :تمثلت أعمال اللجنة في هذه المرحلة بتقرير مشروع تكوين أشتمل على :

- تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي؛

- تنظيم 4 تجمعات جهوية تهدف لشرح محتوى برنامج النظام المحاسبي المالي موجهة أساسا للمهنيين الممارسين.

المرحلة الرابعة : تضمنت المساعدة على تحسين تنظيم عمل المجلس الوطني للمحاسبة[50] ص173.

3.1.3.3. متطلبات ومنهجية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

إن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي يتطلب العمل على تحضير المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات وممارسي المهنة،ويتبعه ذلك تكييف الأطر التشريعية وخاصة الجبائية لتتماشى مع النظام،وذلك وفق ما يلي:

1.3.1.3.3. تحضير المؤسسة الجزائرية:وذلك بتصنيف المؤسسات إلى مجموعات حسب الحجم ورأس المال والعمال إلى المؤسسات الملزمة بمسك نظام محاسبي مبسط قائم على محاسبة الخزينة. [51] ص85

2.3.1.3.3. تحضير المحترفين والممارسين المهنة:وذلك من خلال:

- عقد الدورات التدريبية وورشات العمل للمحاسبين ومدققي الحسابات؛
- تطوير مناهج الكليات الاقتصاد والتسيير والإدارة في الجامعات ومعاهد التكوين؛
- عقد الدورات التدريبية وورشات العمل للمحاسبين ومدققي الحسابات؛
- تطوير مناهج الكليات الاقتصاد والتسيير والإدارة في الجامعات ومعاهد التكوين. [52] ص17

3.3.1.3.1.تحديث الأطر التشريعة والجبائية : يتميز النظام المحاسبي المالي باختلافه عن المخطط المحاسبي الوطني ولضمان السير الجيد لهذا النظام يجب إعادة النظر في القانون التجاري والجبائي لما لهما أثر واضح على سير عمل المؤسسة وتنظيم أنشطتها، فإذا كانت المحاسبة في النظام السابق مقيدة بإدماج القواعد الجبائية فإن النظام الجديد يفرض استقلالية القانون المحاسبي بالنسبة للقانون الجبائي وهذا بالطبع ينتج الفصل بين المحاسبة والجباية وهذا ما يتطلب تغييرات في النصوص الجبائية بحيث تكون مطابقة لأحكام النظام المحاسبي المالي[53] بدون صفحة.

أما بالنسبة لعملية الانتقال فإن الهدف من تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة هو ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كان الإفصاح وفق هذا النظام مطبقة دائما، وذلك لضمان معلومات شفافة لمستخدمي القوائم المالية وكذلك قابليتها للمقارنة مع معلومات الفترة الماضية،وإمكانية إعداد قوائم مالية بتكلفة لا تتجاوز منفعتها لمستخدميها ،وبالتالي فعند الانتقال إلى تطبيق SCF يجب:

- إعداد ميزانية افتتاحية وفق النظام المحاسبي المالي وكذلك الحسابات المقارنة للفترة الماضية؛
- التطبيق بأثر رجعي في الميزانية والقوائم المالية المقارنة؛
- تحميل رأس المال في الميزانية كل التسويات المرتبطة بتطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- عرض في الملحق شرح مفصل عن أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الوضعية المالية للمؤسسة؛ [54] ص7
- الاعتراف بكل الأصول والخصوم التي يتطلب النظام المحاسبي المالي الاعتراف بها والإفصاح عنها؛
- عدم الاعتراف بالأصول والخصوم إذا كان النظام المحاسبي المالي لا ينص على هذا الاعتراف؛
- إعادة تصنيف عناصر الميزانية وفق التصنيف الذي ينص عليه النظام المحاسبي المالي؛
- تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي فيما يخص قواعد قياس وتقييم كل أصول والخصوم المعترف بها [55] ص 190؛

2.3.1. الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي كأداة للتكيّف مع البيئة الجديدة التي ولدت عن إصلاحات اقتصادية ومالية،ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي ،الأهداف التي يرمي إليها إضافة إلى أهم مميزات هذا الأخير.

1.2.3.1. مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

عرفت المادة 03 من القانون 07-11الصادر في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي على أنه نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية،وتقييمها وتصنيفها،وتسجيلها ،وعرض كشوف تعكس صورة صادقة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية. [56] بدون صفحة

ويطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، ومن هذا المنطلق تلزم الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي. [57] بدون صفحة

أما المؤسسات الصغيرة فيمكنها مسك محاسبة مالية مبسطة بشرط أن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها،خلال سنتين ماليتين متتاليتين، الأسقف التالية:

بالنسبة للنشاط التجاري: رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار، وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 يعملون ضمن الدوام الكامل؛

بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار، وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 يعملون ضمن الدوام الكامل؛

بالنسبة لنشاط الخدمات والنشاطات الأخرى: رقم الأعمال لا يتعدى 3 ملايين دينار، وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 يعملون ضمن الدوام الكامل[58] بدون صفحة ؛

ويتكون النظام المحاسبي المالي كما ورد في المادة 06 من القانون 07-11 من الإطار التصوري للمحاسبة المالية؛المعايير المحاسبية الدولية ومدونة الحسابات[59] بدون صفحة ،ويتضمن إطاره القانوني أو التشريعي في:

- القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي(الجريدة الرسمية رقم 74)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن أحكام القانون 07-11؛
- القرارالمؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات(الجريدة الرسمية رقم 19)؛
- التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 سبتمبر 2009 المتضمنة إجراءات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي؛حيث يمكن تلخيص ذلك في الشكل رقم 08:

الشكل رقم (08) : الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي[59] بدون صفحة

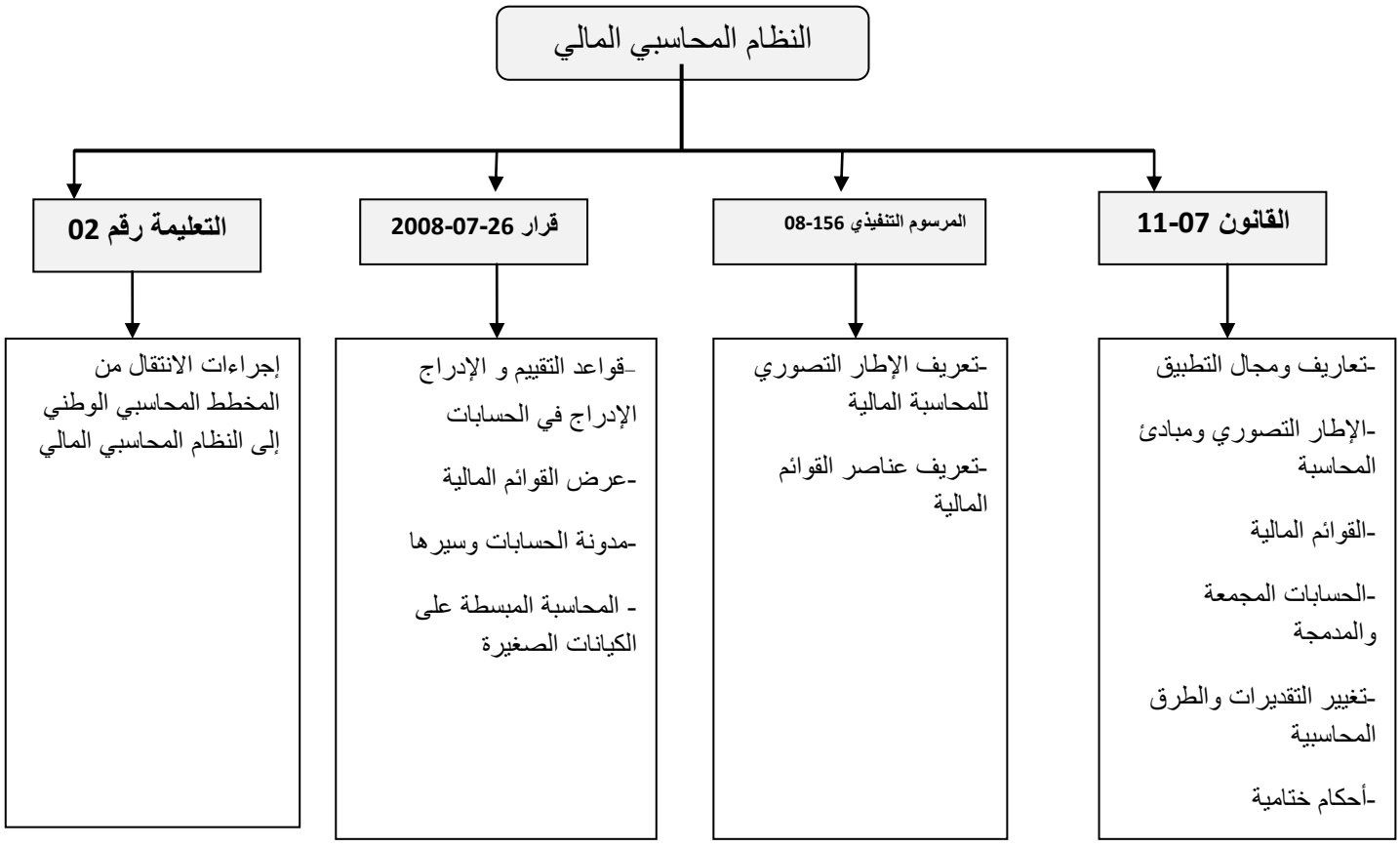

2.2.3.1. أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي إلى مجموعة من الأهداف التي نذكر منها :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية،والاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذه الأنظمة ؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار أن نظام المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالية الدولية هو نظام دولي يلائم كل المؤسسات الدولية التي تخضع له؛
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلب إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات[61] ص292 ؛
- إعطاء صورة صادقة حقيقية للوضعية المالية،الأداء والتغيرات في الوضعية المالية؛
- جعل القوائم المالية للمؤسسات الوطنية تتماشى مع القوائم المالية للمؤسسات الأجنبية؛
- عرض القوائم المالية بما يوافق المعايير المحاسبية الدولية. [62] ص94

3.2.3.1. مميزات النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي عن المخطط المحاسبي الوطني بجملة من الخصائص والمتمثلة فيما يلي :

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيّف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة؛
- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق التقييم وإعداد القوائم المالية؛
- يوفر معلومات مالية واضحة قابلة للمقارنة وأخذ القرار وهذا تلبية لحاجة المساهمين الحاليين والمستقبلين[7] ص 22؛
- من حيث المبادئ: بالإضافة إلى المبادئ المتعارف عليها في المخطط المحاسبي الوطني جاء النظام المحاسبي المالي بمبدأ جديد والمتمثل في الجوهر فوق الشكل والذي يعني تغليب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني وهذا ما يكون له تأثير لمعالجة بعض الأحداث الاقتصادية التي لم تكن تعالج من قبل مثل القرض الإيجاري؛
- القياس والتقييم المحاسبي: لقد سمح النظام المحاسبي المالي باستعمال طرق تقييم أخرى بالإضافة إلى طريقة التكلفة التاريخية القيمة العادلة ،القيمة القابلة للتحقق والقيمة المحينة؛

- من حيث المعالجة المحاسبية: عالج بعض العمليات الجديدة التي لم تكن تعالج من قبل مثل:

-الضرائب المؤجلة Income taxes: وهي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم)،أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول)، خلال سنوات مالية مستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج، وذلك وفق ما جاء به المعيار المحاسبي (IAS12) المتعلق بضرائب الدخل المؤجلة.

- العقود طويلة الأجل:تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة (سلع) أو خدمة (خدمات) تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة ومن أمثلتها عقود بناء،عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة وعقود تقديم خدمات ،وتدرج في الحسابات الأعباء والمنتجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل، حسب وتيرة تقدم عملية الإنجاز عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية (نسبة الإنجاز)، وهذا ما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي (IAS11) المتعلق بعقود الإنشاء.

- عقد الإيجار التمويلي finance leases :وهو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو دفعات عديدة، ويترتب عن الإيجار التمويل ينقل معظم المخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية الأصل إلى المستأجر، مقرونا بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها، ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي لهذا العقد بشكل مطابق لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي(IAS17) المتعلق بعقود الإيجار.

-الحسابات المدمجة والحسابات المجمعة:يقصد بالحسابات المدمجة تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة المؤسسات كما لو تعلق الأمر بمؤسسة وحيدة، فكل مؤسسة يوجد مقرها أو نشاطها الرئيسي في الإقليم الوطني ويشرف على مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى يلزم بإعداد ونشر سنويا الكشوف المالية المدمجة للمجموع المكون لكل هذه المؤسسات، أي يكون إعداد ونشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة إدارة المؤسسة المهيمنة على المجموع المدمج ، أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادتها ومراقبتها، وهذا وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS27) المتعلق بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة وكذا المعيار (IFRS3) المتعلق باندماج الأعمال. [63] ص29-30

- تأسيس نظام محاسبة مبسط يرتكز على محاسبة الخزينة خاص بالمؤسسات المصغرة.

وبهذه الصفة يكون من الواجب الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد يشمل على مجموعة من جوانب الإيجابية لا سيما من حيث أنه:

- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو للمعاملات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛

- يقدم شفافية وثقة أكثر للحسابات وللمعلومات المالية؛
- يحفز بروز سوق مالي مع ضمان سيولة رؤوس الأموال. [64] ص 12

3.3.1. مضمون النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي على مجموعة من القواعد التي يستند عليها في التقييم والإدراج في الحسابات مستمدة معظمها من المعايير المحاسبية الدولية إضافة إلى مدونة الحسابات التي توضح أصناف الحسابات والتي سوف نتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

1.3.3.1. القواعد العامة وقواعد التقييم

1.1.3.3.1. القواعد العامة:

- كل التعاملات والمبادلات لا بد من تسجيلها عند حدوثها؛
- تسجل الأصول ضمن أصول الميزانية عند احتمال تقديمها نفع اقتصادي مستقبلي مع إمكانية قيمتها بشكل موثوق فيه؛
- تسجل الديون ضمن الميزانية عند احتمال خروجها من المؤسسة قد يولد نقص في المنافع الاقتصادية؛
- تسجل التكلفة في جدول حسابات النتائج عند احتمال وجود نقص في النفع الاقتصادي يكون متعلق بانخفاض في قيمة الأصول وزيادة في قيمة الخصوم مع إمكانية قياسه؛
- يسجل الإيراد ضمن حسابات النتائج عندا يكون هناك احتمال زيادة النفع الاقتصادي للمؤسسة جراء زيادة في قيمة الأصول أو نقص في قيمة الخصوم مع إمكانية قياسه بشكل موثوق. [63] ص ص 4-5

2.1.3.3.1.قواعد التقييم العامة: طريقة التقييم للعناصر المسجلة في المحاسبة ترتكز على القواعد العامة لمبدأ التكلفة التاريخية، غير أنه يمكن إجراء مع بعض الشروط منصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ولبعض العناصر إجراء مراجعة لهذه الطريقة بالارتكاز على القواعد التالية:

- القيمة العادلة fair value: أو القيمة الحقيقية وهي المبلغ الذي يُمكن أن يتم من أجله تبادل أصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة، وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية (التامة)؛

- قيمة الانجاز أو القيمة القابلة للتحقق net realizable value: وتُعرف بصافي القيمة القابلة للتحقق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون، مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع[65] ص 25

- القيمة المحينة أو قيمة المنفعة value in use : هي تقدير السيولة المستقبلية المنتظرة من استعمال المستمر للأصل [66] ص320 .

ونظرا لأن التكلفة التاريخية لا تأخذ بالحسبان التغيرات في الأسعار وفي القيمة الشرائية للنقود، فعند إقفال الحسابات يفحص ما إذا كان هناك مؤشر يدل على أن أصل من الأصول قد فقد قيمته، وفي حالة وجد هذا المؤشر يجب القيام بحساب القيمة القابلة للتحصيل the recoverable amount التي تمثل أكبر قيمة بين سعر البيع الصافي وقيمة المنفعة، حيث أنه عندما تكون القيمة التحصيلية للأصل أقل من القيمة المحاسبية الصافية يكون هناك خسارة في القيمة حيث أنّ :

الخسارة أو نقص القيمة = القيمة المحاسبية الصافية – القيمة القابلة للتحصيل

ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي لانخفاض القيمة بشكل مطابق لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 36.

وبالتالي ما يمكن ملاحظته أن قواعد التقييم هذه هي نفسها التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية.

2.3.3.1. أصناف الحاسبات

النظام المحاسبي المالي يحدد مدونة حسابات إجبارية تساعد على تبني معلومات مطابقة للمعايير الدولية، حيث أن الإطار المحاسبي الجديد يحتوي على سبعة أصناف من الحسابات حيث تجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة وتوجد فئتان من طبقات الحسابات وهي:

- حسابات الوضعية (الميزانية) ؛
- حسابات التسيير .

1.2.3.3.1. حسابات الميزانية : حيث توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في 5 أصناف توصف بحسابات الميزانية و تتمثل في:

- الصنف الأول:حسابات رؤوس الأموال: يتضمن هذا الصنف كل ما يمكن أن يمثل للكيان (المؤسسة) موارد خاصة بالاستثمار، سواء كانت هذه الموارد داخلية أو خارجية، مساهمات أو قروض[67] ص7.

- الصنف الثاني:حسابات التثبيتات: يتضمن الصنف الثاني كل ما يتعلق بالتثبيتات ويتفرع إلى الحسابات الرئيسية التالي:

-التثبيتات المعنوية: التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مالي،مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية للمؤسسة مثل فرق الاقتناء، البرامج المعلوماتية .....الخ؛

-التثبيتات المادية: هو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج ،وتقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية والذي تستغرق مدة استعماله مدة السنة المالية[63] ص9 وتنقسم إلى :

التثبيتات العينية: يسجل في هذا الحساب الأراضي وعمليات تهيئتها والبناءات ومختلف المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية وغيرها بقيمة الإسهام، تكلفة الحيازة أو تكلفة الإنتاج ؛

التثبيتات في شكل امتياز: يعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يُسْند بموجبه شخص عمومي إلى شخص معنوي أو طبيعي تنفيذ خدمة عمومية على مسؤوليته لمدة محددة ، مقابل حق تقاضي أتاوى من مستعملي هذه الخدمة، وتسجل التثبيتات المتعلقة بالامتياز في حسابات صاحب الامتياز مفصولة عن بقية التثبيتات المشابهة[68] ص،

التثبيتات الجاري إنجازها: وتضم القيم الثابتة غير جاهزة بعد أي التي لا يتم استعمالها داخل المؤسسة إلا بعد فترة استكمالها وقابليتها للاستعمال ؛[69] ص53

- التثبيتات المالية: التثبيتات المالية تتمثل أساسا في سندات المساهمة(وهي السندات التي تمتلكها المؤسسة والمعبرة لنشاطاتها بصفة دائمة)وسندات المثبة لنشاط المحفظة (وهي السندات الموجهة من طرف المؤسسة للاستثمار في محفظة الأوراق المالية)وسندات مثبة أخرى بالإضافة القروض والحسابات الدائنة مثل عقد الإيجار. [63] ص 15

- الصنف الثالث:حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

ويضم هذا الصنف (المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ): البضائع المشتراة ليتم بيعها على حالتها، المواد الأولية والتوريدات المشتراة من أجل تحويلها، التموينات الأخرى التي تعبر عن المواد والأشياء التي تساهم في المعالجة وفي الصنع أو في الاستغلال دون أن تدخل في تكوين المنتجات المعالجة أوالمصنوعة، السلع والخدمات قيد الإنتاج، المنتجات التي صنعها الكيان، المخزونات المتأتية من التثبيتات التي تشمل العناصر المفككة أو المسترجعة من التثبيتات العينية، المخزونات المستودعة والمخزونات السائرة في الطريق، ويمكن لمسيري المؤسسة اختيار طريقة الجرد للمخزون بين الجرد الدائم والجرد المتناوب (غير الدائم) [70] ص 5.

بحيث أن المؤسسة تقيمها **بأقل قيمة بين تكلفتها والقيمة القابلة للتحقق** وهي سعر البيع مطروح منه تكلفة الإتمام والتسويق وذلك وفق ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.

- الصنف الرابع: حسابات الغير

يضم هذا الصنف: الموردون والتسبيقات المقدمة لهم، الزبائن والتسبيقات المستلمة منهم، المستخدمين والحسابات الملحقة، الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة، كل ما يتعلق بالدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية مثل الإعانات، الضرائب والرسوم وغير ذلك، كما يضم الصنف الرابع حسابات عمليات المجمع والشركاء، حسابات مختلف الدائنين والمدينين، حسابات تضم العمليات التي لا يمكن قيدها وقت حدوثها في حساب معين لنقص المعلومات المتعلقة بها، بشرط تحويلها إلى حساباتها في أسرع وقت، الأعباء والنواتج المتعلقة بسنوات أخرى،والمؤونات التي يتوقع استحقاقها خلال 12 شهرا، خسائر القيمة المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الغير[71] ص8

- الصنف الخامس: الحسابات المالية

تضم الحسابات المالية القيم المنقولة للتوظيف ،حسابات البنوك والمؤسسات المالية ،الصندوق

2.2.3.3.1. حسابات التسيير

تضم حسابات التسيير صنفين للحسابات، هما:

الصنف السادس: حسابات الأعباء

ويتضمن الصنف السادس الأعباء حسب طبيعتها كما يلي: حساب المشتريات المستهلكة ، الخدمات الخارجية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، الأعباء العملياتية الأخرى، مختلف الأعباء المالية، الأعباء غير العادية (الاستثنائية) مثل حالة الكوارث الطبيعية غير المتوقعة، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، الضرائب على النتائج وما يماثلها.

الصنف السابع: حسابات النواتج

يتكون هذا الصنف من حسابات مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والنواتج الملحقة (تضم النواتج الملحقة النواتج المتأتية من المصالح المستغلة لصالح المستخدمين وغيرها)، التي تسجل بسعرها الصافي والرسم المحصل على القيمة المضافة مع طرح التنزيلات وتخفيضات الأسعار الممنوحة، الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، إنتاج التثبيتات والذي يضم تكلفة إنتاج عناصر الأصل المعنوي و/أو العيني والمصاريف الملحقة به، إعانات الاستغلال، النواتج العملياتية الأخرى

كالأتاوى عن الامتياز والبراءات، مختلف النواتج المالية، النواتج غير العادية (الاستثنائية)، الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.

3.3.3.1.القوائم المالية

وهي نفس القوائم المالية التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية(IAS01/IAS07) مع اختلاف في التسمية فقط والتي تتمثل في :

1.3.3.3.1.الميزانية(قائمة المركز المالي)[1]*The BalanceSheet : وتضم عناصر الأصول والخصوم حيث أن :

- **الأصول :** وتتمثل في الموارد التي يسيرها الكيان (المؤسسة) بفعل أحداث ماضية، وهي موجهة لتوفير منافع اقتصادية مستقبلية، ويمكن تقسيمها إلى أصول غير جارية (تتمثل في العناصر الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة) وأصول جارية (تلك العناصر التي لا تتصف بالديمومة بسبب وجهتها أو طبيعتها) [72] بدون صفحة .
- **الخصوم:** تشمل الخصوم الالتزامات الحالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد وينتظر الحصول على منافع اقتصادية حيث تصنف الخصوم إلى خصوم جارية عندما يتوقع تسوياتها خلال دورة الاستغلال أما الباقي فهي خصوم غير جارية[72] بدون صفحة

2.3.3.3.1. .جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)[2] **IncomeStatement :** هو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف المؤسسة خلال الدورة المالية، ويُبيّن النتيجة الصافية مميزا بين الربح والخسارة، كما يُعتمد في حساب النتائج على مبدأ محاسبة الالتزام حيث يتم تسجيل المعاملات والأحداث عن الفترات التي يحدث فيها الدخل ويتضمن كح أدني من المعلومات :

- النواتج المالية والأعباء المالية؛

- أعباء المستخدمين؛

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

---

*يمكن الإطلاع على نموذج الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي في الملحق رقم 02

**يمكن الإطلاع على نموذج جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي في الملحق رقم 03

- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة الخاصة بالتثبيتات العينية والمعنوية؛

- نتيجة الأنشطة العادية؛

- العناصر غير العادية (أعباء ونواتج)؛

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

3.3.3.3.1. جدول تدفقات الخزينة(قائمة التدفقات النقدية)[1]*Cash FlowStatement: يهدف إلى تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وما يعادلها والذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني .

4.3.3.3.1.جدول التغيرات في الأموال الخاصة(قائمة التغير في حقوق الملكية) Statement of Changes in Equity[2]**: يتم عرض في هذا الجدول مختلف المراحل التي يتم فيها تغير رأس المال،فيحتوي عل سبيل المثال:

- النتيجة الصافية؛
- تغيير الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء ؛
- النواتج والأعباء المسجلة مباشرة ضمن الأصول؛
- عمليات على رأس المال الارتفاع أو الانخفاض؛
- قرار توزيع الأرباح.

5.3.3.3.1. الملاحق : يتم عرض مختلف المعلومات لتوضيح محتوى القوائم المالية مثل :

- القواعد والطرق المحاسبية المتبعة من طرف المؤسسة؛
- معلومات مكملة لمحتوى القوائم المالية؛
- معلومات خاصة بالمؤسسات المشتركة أو الفرعية[63] ص ص 44-45.

* يمكن الإطلاع على نموذج جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي في الملحق رقم 04

** يمكن الإطلاع على نموذج جدول التغيرات في الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي في الملحق رقم 05

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن اختلاف الممارسات المحاسبية جاء كنتيجة لعدة عوامل اقتصادية،اجتماعية وسياسية وثقافية الأمر الذي استوجب إيجاد نوع من التوافق المحاسبي من خلال وضع معايير محاسبية دولية يتم العمل بها والقياس على أساسها قصد الوصول إلى نظام محاسبي مقبول على المستوى العالمي .

وقد تبنت الجزائر هذه المعايير من خلال مشروع نظامها المحاسبي المالي الذي يستجيب لمستخدمي المعلومات المالية وذلك لما توفره قوائمه المالية من معلومات يتم على أساسها اتخاذ قرارات اقتصادية،ومن بين القوائم الجديدة والتي لم يكن معمول بها في الجزائر هي قائمة التدفقات النقدية التي خصصت لها المعايير المحاسبية الدولية معيار خاص بها وهو المعيار السابع والذي سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي . فما هي المعلومات التي تقدمها هذه القائمة ؟.

الفصل 2

قائمة التدفقات النقدية

لقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية للمؤسسة وأصبحت قائمة التدفقات النقدية من قوائم الأساسية التي ينبغي إعدادها نتيجة لأهمية المعلومات التي تتضمنها وتحديدا قدرتها على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية، لذا حضيت هذه القائمة باهتمام كبير من قبل الباحثين والهيئات المختصة بوضع المعايير المحاسبية الدولية ،حيث أنها لم تكن وليدة اللحظة وإنما هي خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية إلى أن توجت بصدور معيار محاسبي دولي خاص بهذه القائمة حيث اعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الأخرى.

ونتيجة لتبني الجزائر نظام محاسبي مالي مستتمد من المعايير المحاسبية الدولية فقد أدرجت قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم التي يجب على المؤسسات الجزائرية القيام بإعدادها والتي لم يكن يعمل بها مسبقا.

وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المكون من 3 مباحث النقاط التالية:

- الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية؛
- أسس عرض وإعداد قائمة التدفقات النقدية؛
- تحليل قائمة التدفقات النقدية.

1.2. الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة والتي تنصت المعايير المحاسبية الدولية على ضرورة إعدادها ونشرها ضمن القوائم المالية في نهاية كل فترة مالية وذلك لتوفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات،ولم تكن هذه الأخيرة وليدة اللحظة وإنما خلاصة جهود ودراسات متعددة مرت بمراحل زمنية تطورت من حيث الشكل والمضمون واتخذت خلال كل مرحلة نموذجا يلبي احتياجات المستخدمين ،ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية للقائمة والمراحل التي مرت بها إضافة إلى أهميتها وأهدافها.

1.1.2. مفاهيم أساسية حول قائمة التدفقات النقدية

تعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفق أساس الاستحقاق حيث ظلت هاتان القائمتان محور اهتمام المستخدمين إلى أن ظهرت الحاجة إلى قائمة تعد وفق الأساس النقدي عرفت بقائمة التدفقات النقدية،لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقائمة إضافة إلى إبراز العلاقة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

1.1.1.2. تعريف قائمة التدفقات النقدية والمصطلحات المرتبطة بها

هناك عدة تعريفات لقائمة التدفقات النقدية نذكر من بينها :

- هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة[73] ص 111
- هي قائمة تعرض المتحصلات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية من ثلاث أنشطة رئيسية هي أنشطة التشغيل،وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لمؤسسة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توافق رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها[74] ص7.
- هي قائمة سنوية تعد وفق أساس النقدي وخلاصتها إظهار التغير في النقود وما يعادلها بين أول مدة وآخرها[75] ص235.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تعد وفق الأساس النقدي وتقوم بعرض معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من ثلاث أنشطة تتمثل في أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل عن فترة زمنية معينة.

2.1.1.2. التعريف ببعض المصطلحات

من بين المصطلحات المستخدمة في إطار قائمة التدفقات النقدية نذكر :

1.2.1.1.2.النقدية والنقدية وما يعادلها: CASH AND CASH EQUIVALENTS

- النقدية CASH: هي السيولة الجاهزة والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب لدى البنوك؛
- معادل النقدية CASH EQUIVALENTS: تتضمن استثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية خلال فترة زمنية قصيرة (لا تتجاوز ثلاثة أشهر) وتكاد تكون خالية من المخاطر بسبب قرب موعد استحقاقها[76] ص158.
- التدفقات النقدية CASH FLOWS : هي التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها. [77] ص18
- الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والتي سنتطرق إليها في المبحث الثاني .

2.2.1.1.2 الأساس النقدي وأساس الاستحقاق:

- أساس الاستحقاق accrual basis :

بموجب هذا الأساس فإن تثبيت القيود المحاسبية تشمل جميع العمليات سواء كانت نقدية أم كانت غير نقدية ،ولذلك فإنه ليس من الضروري أن تتضمن العمليات التجارية على النقدية لفرض إجراء قيدها في الدفاتر المحاسبية ،وإنّما نشوء الحدث الاقتصادي هو الذي يصبح الأساس في تثبيت القيد المحاسبي.

ويقصد بنشوء الحدث هو الاتفاق الذي ينعقد بين طرفين ومن ثم إتمام العمل الذي تم الاتفاق على انجازه وليس بالضرورة تبادل النقد بين الطرفين في الدفع أو القبض [78] ص80.

- الأساس النقدي cash basis:

حسب هذا الأساس فإن المقبوضات التي تمت خلال فترة مالية معينة يعتبرها إيراد للمشروع سواء كانت هذه المقبوضات تخص تلك الفترة أو لا ، كما يعتبر المدفوعات التي تمت خلال القترة مصروفات بالنسبة للمؤسسة سواء كانت تخص تلك الفترة أم لا[79] ص 120

وبالتالي فإن بموجب هذا الأساس فإن مفهوم العمليات المحاسبية يعتمد على تحقق حركة النقدية باعتبار أن تلك تمثل عمليات حقيقية يعترف بها النظام المحاسبي بغض النظر عن مبدأ الفترة المحاسبية التي تتعلق بها تلك العمليات.

- أهمية الأساس النقدي والانتقادات الموجهة لأساس الاستحقاق:

يحتاج مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى معلومات التدفقات النقدية نتيجة القيود المفروضة على أساس الاستحقاق ،فقد أثبتت الدراسات السابقة على أنه على الرغم من وجود مرونة في تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي إلا أنه تعرّض لانتقادات تتمثل في صعوبة المقارنة بين درجة الربحية والمركز المالي نتيجة الاختلاف في الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة وانعكس ذلك على إمكانية المقارنة بين المؤسسات المماثلة أو بين المؤسسة الواحدة لسنوات متعددة،ومن جهة أخرى فإن الأساس النقدي يساهم في توليد معلومات مفيدة كونها تتجنب إتباع إجراءات محاسبية مثل نظام مسك الدفاتر والاهتلاكات والمخصصات والمستحقات.

وهناك انتقاد آخر لأساس الاستحقاق كونه لا يأخذ بالحسبان التغيرات في القوة الشرائية للنقود حيث تفترض بنود التكلفة التاريخية ثبات وحدة القياس لنقود أي لا تأخذ بعين الاعتبار التغيّر في مستويات الأسعار ،وبالمقابل تتفق قوائم التدفقات النقدية المعدة وفق الأساس النقدي مع ذلك إذ يتم تحديد جميع بيانات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة استنادا إلى القوة الشرائية الجارية مع بيان التغيرات الحالية في القوة الشرائية للنقود في تلك القائمة لذلك يمكن القول أن المعلومات المعدة وفق الأساس النقدي مفيدة في مساعدة مستخدمي المعلومات للتحليل إلى ما وراء الأرقام المعدة استنادا إلى أساس الاستحقاق. [80] ص 216

3.1.1.2. العلاقة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

إن العلاقة بين جميع القوائم المالية الأساسية مبنية على أساس الترابط مع بعضها البعض وهذا ما يعكس علاقة التكامل بينهم ، فالقوائم المالية تتضمن معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص الوحدة المحاسبية،لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي المعلومات المالية ،وهكذا فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة في القوائم الأخرى ،وفيما يلي بعض حالات التكامل بين القوائم المالية :

- تتضمن قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن الهيكل التمويلي للمؤسسة وبالتالي يمكن استخدام تلك المعلومات في تقييم السيولة والمرونة المالية،لكن قائمة المركز المالي لوحدها غير كافية لإعطاء صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلا إذا استخدمت جنبا بجنب مع قائمة التدفقات النقدية؛
- تقدم قائمة الدخل معلومات هامة عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ولكن هذه المعلومات الخاصة بالربحية تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ربطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بغرض التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القوة الإيرادية للمؤسسة؛

- إن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ،فالتدفقات خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة وتؤثر في الفترات المقبلة،لذلك فإن إضافة المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل تزيد من إمكانية التنبؤ بشكل أفضل. [81] ص 229

وبالتالي يمكن القول أن كل من قائمة المركز المالي ،قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يشكلون نظام مغلق أين يتم فيه تسجيل كل الأحداث والعمليات التي تحدث خلال فترة حياة المؤسسة ،كما يمكننا إبراز علاقات بين القوائم المالية الثلاث كما يلي:

1. تطابق أرصدة النقدية في أول وآخر الدورة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي، حيث أن قائمة المركز المالي تمثل نقطة بداية لقائمة التدفقات النقدية؛
2. إيرادات ومصاريف الدورة السابقة والتي لم تقبض أو تسدد خلال تلك الفترة حتما سوف يتم تسويتها في الدورة التي تليها وهذا ما يكون له الأثر على قائمة التدفقات النقدية؛
3. قائمة الدخل تؤثر على قائمة التدفقات النقدية من خلال الإيرادات المقبوضة والمصاريف المدفوعة خلال السنة؛
4. الإيرادات والمصاريف التي لم تقبض أو تسدد خلال السنة سوف يتم تسويتها خلال السنة الموالية ويتم ستجيلها ضمن الحقوق والديون الجارية للميزانية الاختتامية؛
5. تطابق مبلغ النتيجة الظاهر في كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل[82] ص 145.

ويمكن توضيح العلاقة بين القوائم المالية من خلال إدراج الشكل رقم (09):

الشكل رقم (09): العلاقة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية[82] ص146

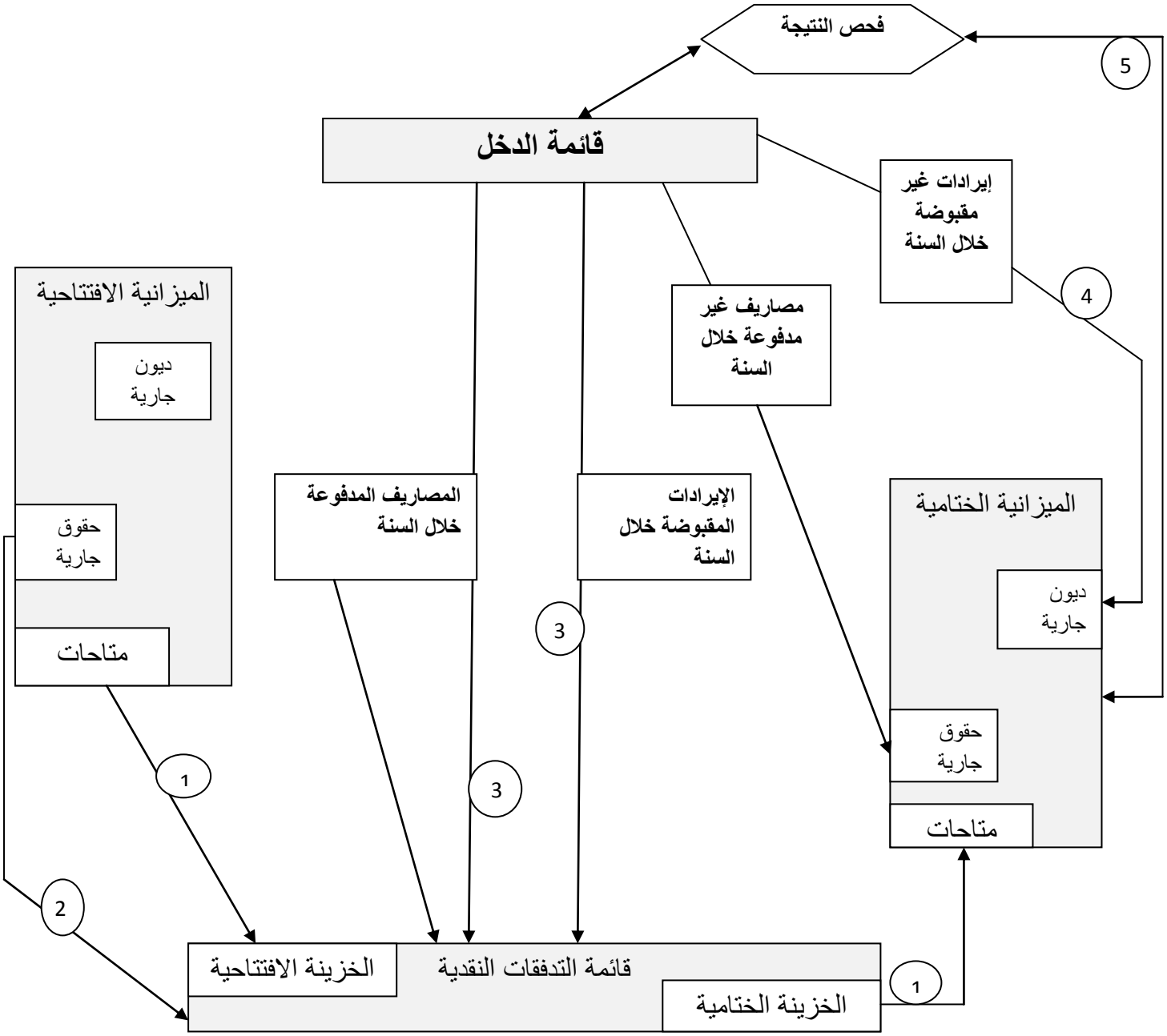

2.1.2. مراحل تطور قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيا بمقارنتها بالقوائم المالية الأساسية، وقد شهدت منذ نشأتها إلى الآن تطورات ملحوظة من جهة المداخل المتبعة في إعدادها أو من حيث صور أو نماذج عرضها أو من القواعد الملزمة بنشرها والصادرة من المجاميع المهنية،ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الحاجة التي أدت إلى ظهورها إضافة إلى المراحل التي مرت بها هذه الأخيرة.

1.2.1.2. الحاجة إلى قائمة التدفقات النقدية

تؤكد الكثير من الدراسات على وجود أعداد ضخمة من المؤسسات التي تعرضت للإفلاس بالرغم من أنها كانت تحقق أرباحا سنوية لا بأس بها ،ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة من بينها أن هذه المؤسسات تعتمد في بياناتها المالية على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي واللتان تعدان وفق أساس الاستحقاق ،وأن الأرباح الناتجة عن تطبيق هذا الأساس في ظل وجود المؤسسات الكبيرة ذات الأنشطة المتنوعة أصبح من الصعب تفسير دلالتها واستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية للمؤسسة .

ضف إلى ذلك فقد تكون للمؤسسة قدرة نقدية تمكنها من الوفاء بالالتزاماتها ولكنها غير محققة للأرباح،ولهذا فإن رقم صافي الربح المحقق تبعا لأساس الاستحقاق لا يمّكن من معرفة توفر النقدية لسداد أرباح المستثمرين أو توزيعات الأسهم.

وقد بدأ الجدل حول عدم فعالية قائمة الدخل منذ 1980 ،وتصاعد هذا الجدل مع تزايد حالات إفلاس المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت قوائم الدخل لهذه المؤسسات تفصح عن صافي دخل مرتفع بينما كانت تواجه عجز في السيولة النقدية،أي أن المؤسسات كانت تحقق أرباحا على الرغم من عدم وجود النقدية حسب القوائم المالية المعدة وفق أساس الاستحقاق ،لذلك ظهرت الحاجة إلى قائمة التدفقات النقدية لتقليل التضليل والانحرافات الذي يمكن أن يحدث عند استخدام الطرق والسياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.

2.2.1.2. المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية

يمكن تلخيص من المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية فيما يلي :

1.2.2.1.2. مرحلة قائمة من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت : WHERE GOT AND WHERE GONE

كانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرض هذه القائمة بصفة طوعية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين حيث عرضت في جدول تحليلي ببسيط أطلق عليه اسم قائمة من أين جاءت الأموال و إلى أين ذهبت كما كانت القائمة تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي تظهر الزيادة أو النقص الحادث في هاتين القائمتين على مدار الفترة المحاسبية. [83] ص 261

2.2.2.1.2. مرحلة قائمة تحليل التدفقات والموارد المالية: CASH FLOW STATEMENT FLOW ANALYSIS AND FUNDS

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA عام 1961 دراسة أوصى فيها تغير اسم القائمة لتصبح قائمة تحليل التدفقات والموارد المالية كما أوصى جميع شركات المساهمة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها من مدقق حسابات خارجي مثلها مثل بقية القوائم المالية الأساسية الأخرى[83] ص 261.

3.2.2.1.2. مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها: STATMENT OF SOURCE AND APPLICATION

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرأي رقم 03 الصادر عام 1963 وأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها كما أوصى بتغيير اسمها إلى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة لكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات.

وقد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC عام 1970بيانها رقم 117 الذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة لديها بأن تتضمن تقاريرها المالية السنوية المقدمة للهيئة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.

وينحصر الفرق بين قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وقائمة التدفقات النقدية في أنّ قائمة مصادر الأموال واستخداماتها تقوم على تحديد التغيرات التي حدثت على الأوضاع المالية للمؤسسة في حين قائمة التدفقات النقدية تقوم على تحليل نقدية كل نشاط مارسته المؤسسة[84] ص326.

كما أن قائمة مصادر الأموال والاستخدامات تستند على تحليل التغيرات في رأسمال العامل للحكم على تحقيق التوازن المالي للمؤسسة بعكس قائمة التدفقات النقدية الموجهة لتحليل النقدية التي تمثل مؤشر التنبؤ الرئيسي لاستدامة المؤسسة . [85] ص151

4.2.2.1.2.مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي: STATEMENT OF CHANGE IN FINANCIAL POSITION

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1971 الرأي رقم 19 الذي أوصى فيه بما يلي:

- تغيير اسم هذه القائمة لتصبح قائمة التغيرات في المركز المالي؛
- أن تصبح هذه القائمة مشمولة برأي مدقق الحسابات الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للمؤسسة؛
- أن يتم إعداد القائمة وفق لمدخل رأس المال أو وفقا لمدخل التدفق النقدي[83] ص262.

وخلال هذه الفترة بدأ المحاسبون بالنظر وبشكل جدي إلى إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي وفق لمدخل التدفق النقدي بدلا من مدخل رأس المال العامل وذلك بسبب:

- المستوى المتزايد لشركات المساهمة ؛
- الاتجاه نحو رسملة وتأجيل المصروفات؛
- موجات إفلاس العديد من شركات المساهمة؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات التضخم.
- مفهوم رأس المال العامل لا يزود بمعلومات مفيدة بالنسبة للسيولة والمرونة المالية كما يظهرها التدفق النقدي . [86] ص 5

وينحصر الفرق الرئيسي بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في المركز المالي في المدخل الذي تعد بموجبه كل منهما والذي يتعلق في الأساس بالاختلاف على مفهوم أو مدلول مصطلح الأموال،حيث تقوم قائمة التغيرات في المركز المالي على مفهوم رأس المال العامل في حين تقوم قائمة التدفقات النقدية على مفهوم الأموال بمعنى النقد والنقد المعادل من هنا تركز قائمة التغيرات في المركز المالي على عرض مصادر واستخدامات النقد بقصد تحديد أسباب التغير في رصيد النقدية على مدار الفترة المحاسبية. [87] ص 161 وفيما يلي الجدول رقم 02 يوضح الفروق الأساسية بين القائمتين .

الجدول رقم (02) : الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في المركز المالي. [87] ص161

البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال	الأموال بمعنى النقدية والنقدية المعادلة
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد من الأنشطة التشغيلية،الاستثمارية و التمويلية
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة وغير المباشرة	الطريقة المباشرة وغير المباشرة
العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة
جدول رأس المال العامل	يعرض كجزء لا يتجزأ	لا يعرض

5.2.2.1.2. مرحلة قائمة التدفقات النقدية: CASH FLOW STATEMENT

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB البيان رقم 095 سنة 1987الذي ألزم جميع مؤسسات الأعمال الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية الأساسية بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي ،كما أوصى البيان بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية في القائمة إلى تشغيلية ،استثمارية وتمويلية. [83] ص262.

وهنا بدأ يتبلور الفكر المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية ،حيث في سنة 1992 أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية المعيار رقم 07 والمتعلق بقائمة التدفقات النقدية ،ومع هذه التطورات توقفت بعض المؤسسات عن إصدار قائمة التغيرات في المركز المالي وتوجهت إلى إعداد قائمة التدفقات النقدية في حين البعض الآخر استمر في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.

3.2.1.2. بعض الدول التي طبقت قائمة التدفقات النقدية

قد بدأت معظم الدول بإلزام المؤسسات بالعمل على إصدار قائمة التدفقات النقدية ومن بين أوائل الدول التي قامت مؤسساتها الاقتصادية بإعدادها نذكر :

- كندا سنة 1985 ؛
- هولندا عام 1987 ؛
- الولايات المتحدة الأمريكية 1987؛
- فرنسا 1988 ؛
- بريطانيا عام 1991. [82] ص144 ؛
- ماليزيا في 01 جوان 1991؛[88] ص64

أما بالنسبة للدول العربية:

- قضى قرار رئيس الجهاز المركزي في مصر عام 1996 باستخدام قائمة التدفقات النقدية لتطبق على المؤسسات،حيث صدر معيار المحاسبة المصري رقم 04 والخاص بقائمة التدفقات النقدية؛
- في الأردن القانون رقم 22 لعام 1997 حيث ألزم فيه مؤسسات المساهمة العامة بإعداد قائمة التدفقات النقدية؛[89] بدون صفحة
- في الجزائر القانون 07-11 لسنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والذي أدرج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم التي يجب على المؤسسات إعدادها والذي بدأ العمل به في أغلب المؤسسات في سنة 2010.

3.1.2. أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءا متمما للقوائم المالية وعنصرا هاما من مقومتها وذلك للمعلومات التي تقدمها لمستخدميها التي تنبع من أهميتها والأهداف التي ترمي إليها ،ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى إبراز الفرق بينها وبين قائمة الدخل إضافة إلى أهمية المعلومات التي تتضمنها وأهداف هذه الأخيرة والمنافع التي تستمد منها .

1.3.1.2.الفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل

- تقيس قائمة الدخل مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح في فترة محددة عن طريق مقابلة إيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بالمصروفات المرتبطة بتحقيق هذه الإيرادات خلال نفس فترة ويتم

إعدادها وفق أساس الاستحقاق، أما قائمة التدفقات النقدية فإنها تبين مقبوضات ومدفوعات المؤسسة خلال نفس الفترة التي تعد عنها قائمة الدخل ويتم إعدادها وفقا للأساس النقدي ،بمعنى أنه إذا تحققت إيرادات خلال فترة معينة ولكن لم يتم تسديدها خلال نفس الفترة فإنها لا تعتبر مقبوضات عن الفترة وبالمثل إذا كانت هناك مصروفات. [74] ص 8

أي أن الفرق الأساسي بين القائمتين أن قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يتمثل في أنّ الأولى تعد وفق أساس الاستحقاق والأخرى وفق الأساس النقدي،ويوضح الشكل رقم (10) كيفية الانتقال من أساس الاستحقاق لقائمة الدخل إلى الأساس النقدي لقائمة التدفقات النقدية:

الشكل رقم (10) : الانتقال من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي[90] ص259

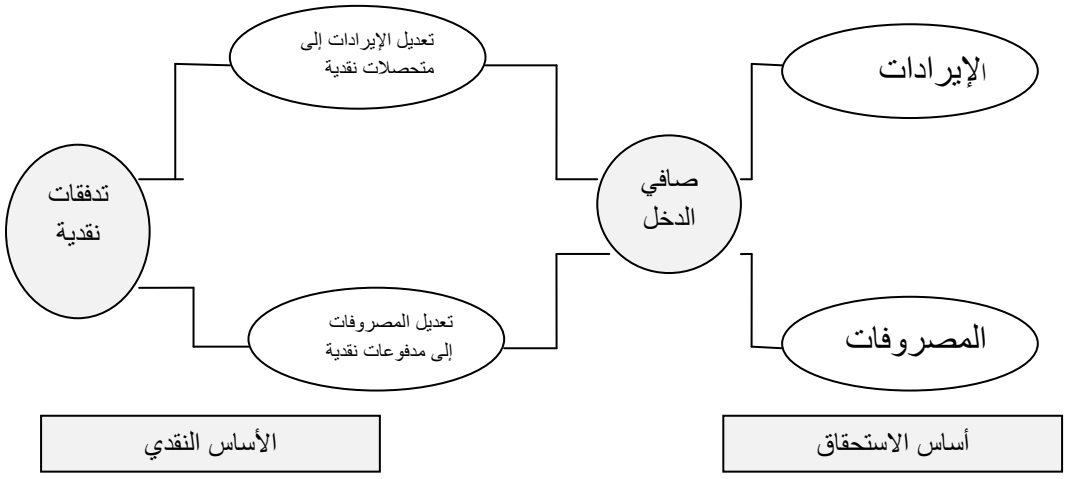

2.3.1.2. أهمية قائمة التدفقات النقدية

لقد أثبتت الدراسات أنه من الأسباب التي أدت إلى الطلب على معلومات التدفق النقدي تتلخص في النقاط الثلاث الآتية:

النقطة الأولى: وتتعلق بالتنبؤ للتدفقات النقدية المستقبلية إذ تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة وجوهرية لكل من المستثمرين والدائنين والمقرضين تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة في تحقيق تدفق نقدي ايجابي في المستقبل؛

النقطة الثانية: تتعلق بالتنبؤ بالفشل المالي[1]* حيث تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات الإعسار المالي والإفلاس ،خصوصا بعد أن أوضحت عدة دراسات ميدانية أنه كان بالإمكان من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر لحالات الإفلاس ؛

النقطة الثالثة : ترتبط بتقييم الاستثمارات في سوق رأسمال ،إذ تؤثر قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق تدفقات نقدية ملائمة في قدرتها على سداد التوزيعات والفوائد،ومن ثم في القيمة السوقية للاستثمارات. [91] ص 210.

كما تنبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ،لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة بما تحتويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار ،وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع،ويمكن توضيح أهميها في النقاط التالية :

- تبين العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المؤسسة ،فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث زيادة في النقدية والعكس بالعكس ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المؤسسة لأرباح مرتفعة.
- تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين. [92] ص247
- تساعد قائمة التدفقات النقدية في تحديد المرحلة التي تمر بها المؤسسة من دورة حياتها هل هي في مرحلة البداية أو النمو أو الانحدار مما يساعد في تقييم درجة المخاطرة المرتبطة بأداء المؤسسة فمثلا ظهور صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالبة دليل على أن المؤسسة في مرحلة التوسع أو التجديد وظهورها بمبالغ موجبة يوضح على أن المؤسسة في مرحلة الانكماش حيث قامت ببيع جزء من الأصول لتغطية عجز السيولة أو سداد الالتزامات.

3.3.1.2.أهداف قائمة التدفقات النقدية

- إن الهدف الأساسي لقائمة التدفقات النقدية هو تزويد مستخدميها بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ،والهدف الثانوي يتمثل في تزويد المعلومات على الأساس النقدي بالنسبة للنشاطات التشغيلية ،الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة. [86] ص9

* الفشل المالي يعني عدم قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير،حيث تكون أصولها أقل في قيمتها الحقيقية من قيمة خصومها،الأمر الذي يصل وفي أغلب الحالات إلى الإفلاس

وحسب المعيار المحاسبي السابع فإن أهداف قائمة التدفقات النقدية تتمثل في:

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات حول تقييم قدرة المؤسسة في الحصول على النقدية وما يعادلها وتقييم احتياجاتها لاستخدام هذه التدفقات؛
- توفير المعلومات اللازمة عن التغييرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة؛
- تقديم إجابة عن أسئلة المستثمرين والدائنين عن :
  - مصادر النقدية وأوجه استخدامها؛
  - التغير في رصيد النقدية خلال الفترة.
- تساعد معلومات التدفقات النقدية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وما يعادلها[93] ص.

ومن بين المنافع التي تقدمها القائمة نذكر أيضا:

- توفير معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية عن السيولة والقدرة على توليد النقدية وتوقيت النقدية وما يعادلها لأجل التكيف مع التغيرات في الظروف والفرص؛
- تعزيز المعلومات لأغراض تقييم التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية؛
- تعزيز القابلية لمقارنة للأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات لأنها تستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة بالنسبة للصفقات المتماثلة؛
- تعمل كمؤشر لمبلغ وتوقيت وتأكيد التدفقات النقدية. [94] ص107

2.2. أسس عرض وإعداد قائمة التدفقات النقدية

بموجب المعيار المحاسبي السابع IAS 07 فإن إعداد قائمة التدفقات النقدية يقوم على تصنيف وتبويب المعلومات التي تعرضها هذه الأخيرة في ثلاث أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات تدفقات داخلة وأخرى خارجة ،وترتب هذه الأبواب إلى تدفقات تشغيلية،استثمارية وتمويلية،ويتم حساب هذه التدفقات بإتباع الطريقة المباشرة أو غير المباشرة والتي سوف نتطرق إليها من خلال هذا المبحث.

1.2.2. تبويب قائمة التدفقات النقدية وخطوات إعدادها

تعتبر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بمثابة الإطار العام لقائمة التدفقات النقدية ،وعادة ما تدرج أنشطة التشغيل في الجزء الأول من القائمة ثم تليها الأنشطة الاستثمارية وأخيرا الأنشطة

التمويلية ،ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مفهوم هذه الأنشطة إضافة إلى خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

1.1.2.2. تبويب قائمة التدفقات النقدية

كما سبق الذكر فإن قائمة التدفقات النقدية تبوب حسب الأنشطة إلى :

1.1.1.2.2. الأنشطة التشغيلية : OPERATING ACTIVITIES

- **تعريف الأنشطة التشغيلية :**

هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والتي لا تعتبر في نفس الوقت نشاطات استثمارية أو تمويلية. [95] ص14 ،كما عرفت بأنها التدفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل وهذه التدفقات مرتبطة مباشرة بتحقيق الدخل،[96] ص 750وبالتالي يمكن القول بأن التدفقات النقدية التشغيلية هي التدفقات الناتجة عن بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمؤسسة،والشكل رقم (10) يوضح أهم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية

الشكل رقم(11): التدفقات الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية[97] ص274

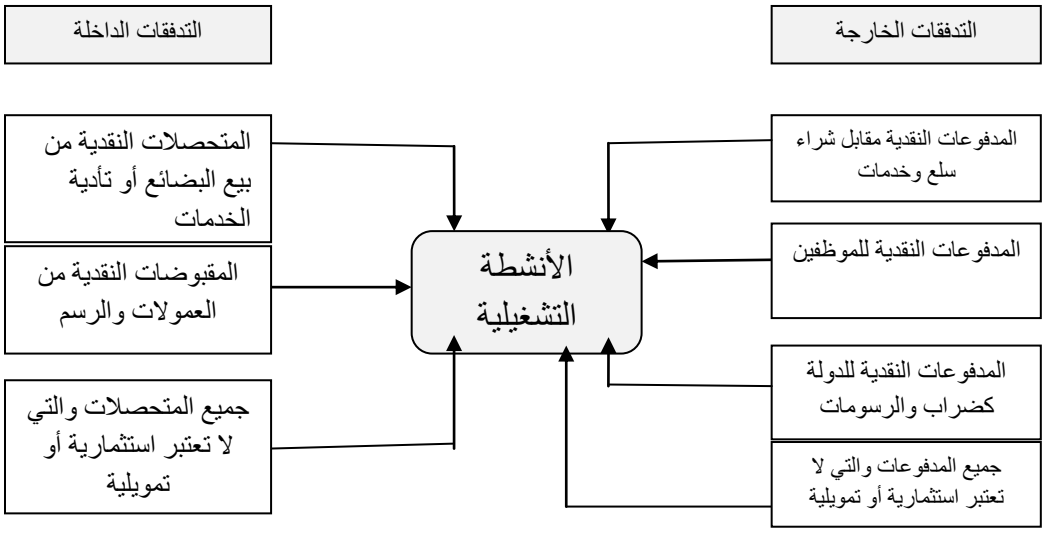

وتعتبر تصنيفات التدفقات النقدية التشغيلية أكثر أهمية من غيرها لأنها توضح النقدية التي تم الحصول عليها من نشاط المؤسسة ، وعادة ما ينظر التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كمقياس لقدرة المؤسسة على الحفاظ على قدرتها التشغيلية ودعم الأنشطة الأخرى دون اللجوء إلى التمويل الخارجي ويمكن تقسيم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى :

1. نفقات ايرادية REVENUE EXPENDITURES**:** وهي النفقات المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة وتنقسم بدورها إلى :

- نفقات إيرادية دورية**:** هي عبارة عن تلك المبالغ التي تنفق بشكل دوري ومنتظم ومتكرر خلال الفترة المالية للمؤسسة والتي تساهم في خلق إيراد بشكل دوري؛
- نفقات إيرادية مؤجلة **:** هي عبارة عن المبالغ التي تنفق للاستفادة منها لأكثر من سنة مالية للحصول على خدمات وتكون الفائدة منها أكثر من سنة وأقل من 05 سنوات . [9] ص 158

2. إيرادات إيرادية **:** وتنقسم إلى :

- إيرادات إيرادية عادية **:** كل إيراد ينتج عن بيع سلعة أو تقديم خدمة من النشاط العادي للمؤسسة ؛
- إيرادات غير عادية**:** وهو كل إيراد نتج عن نشاط غير عادي للمؤسسة بسبب عوامل إدارية أو اقتصادية وهذه الإيرادات يصعب التنبؤ بها وقد تنشأ من عدة طرق مثل إعانات الإنتاج،وللتوضيح نورد الشكل رقم (12).

الشكل رقم (12) : أقسام التدفقات النقدية التشغيلية [98]ص 158

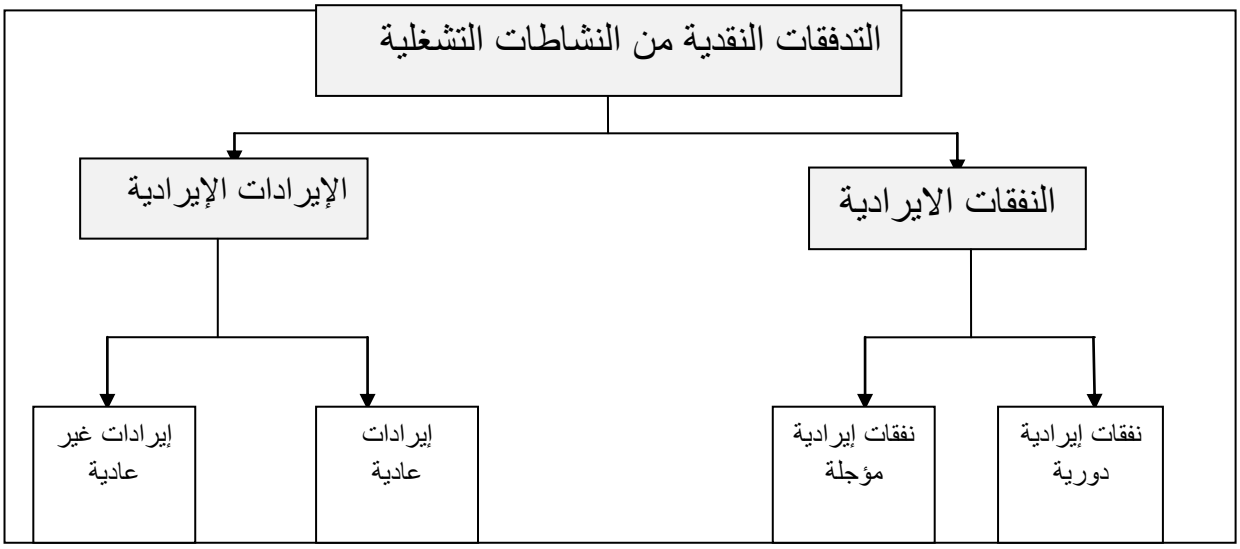

2.1.1.2.2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية INVESTING ACTIVITIES :

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية هي عبارة الأنشطة المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة (تدفقات داخلة)والتنازل عليها (تدفقات خارجة). [99] ص264 ومن أمثلة هذه التدفقات نذكر :

- التدفقات الداخلة cash inflows: وتتمثل في :
  - المتحصلات من بيع الأصول الثابتة والإنتاجية مثل الأراضي والمعدات والتجهيزات؛
  - المتحصلات لمبلغ أصل القرض الذي كان قد اقترضته المؤسسة للغير ؛

- المتحصلات النقدية من بيع الاستثمار في الأوراق المالية ؛
- المتحصلات من بيع (خصم) القروض التي تمتلكها المؤسسة.

- التدفقات الخارجة CASH OUTFLOWS: وتتمثل في :
  - المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والمعدات وغيرها؛
  - المدفوعات النقدية كاستثمار في الأوراق المالية؛
  - المدفوعات على شكل قروض مقدمة لأطراف أخرى[86] ص36 .

وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مؤشرا جيدا عن درجة نمو المؤسسة أو انكماشها فكلما زادت التدفقات الخارجة عن الداخلة كلما دل ذلك على نمو نشاط المؤسسة وتوسعها[100] ص 530.

3.1.1.2.2. التدفقات من الأنشطة التمويلية FANANCING ACTIVITIES :

هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة وكذلك تسديد الديون وتتمثل هذه التدفقات في:

- التدفقات الداخلة : والتي تتمثل في :
  - المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى؛
  - المتحصلات النقدية من إصدار السندات ،والقروض،وأوراق الدفع وغيرها من القروض قصيرة أو طويلة الأجل ؛
- التدفقات الخارجة **:** وتتمثل في :
  - المدفوعات النقدية نتيجة شراء أو أسهم المؤسسة المصدرة؛
  - المدفوعات النقدية لتسديد القروض ؛
  - المدفوعات النقدية من قبل المستأجر إيجار تمويلي لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد الإيجار التمويلي[101] ص98.

ومن أهمية الأنشطة التمويلية أنها توضح الهيكل تمويل للمؤسسة ومدى اعتمادها على الالتزامات الخارجية ويحدد كمية الأموال المتاحة من هذا المصدر وهو ما يهيئ الفرصة لإلقاء الضوء على العلاقة التأثيرية بين قطاع التمويل كما أنها تعتبر مهمة لأنها تفيد في التنبؤ بمطالبات المساهمين من تدفقات نقدية مستقبلية. [100] ص 531

ويمكن تلخيص العمليات التي تدخل في التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة في الشكل رقم (13)

الشكل رقم (13) : العمليات التي تدخل في التدفقات النقدية من النشاطات المختلفة[102] ص675

التدفقات من النشاطات التشغيلية:
- صافي الدخل
- التغير في الأصول المتداولة
- التغير في الأصول غير المتداولة والتي تؤثر في صافي الدخل مثل الاهتلاك
- التغير في الخصوم المتداولة
- التغير في الخصوم غير المتداولة والتي تؤثر في صافي الدخل

التدفقات من النشاطات الاستثمارية
- التغير في الأصول غير المتداولة والتي تدخل في تحديد صافي الدخل

التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
- التغير في الخصوم المتداولة
- التغير في الخصوم غير المتداولة والتي لا تؤثر في صافي الدخل
- التغير في حساب رأسمال الأسهم
- توزيعات الأرباح

ومن خلال ما سبق يمكن تصور هيكل قائمة التدفقات النقدية في الشكل الموالي :

الشكل رقم (14) : الهيكل العام لقائمة التدفقات لنقدية[103] بدون صفحة

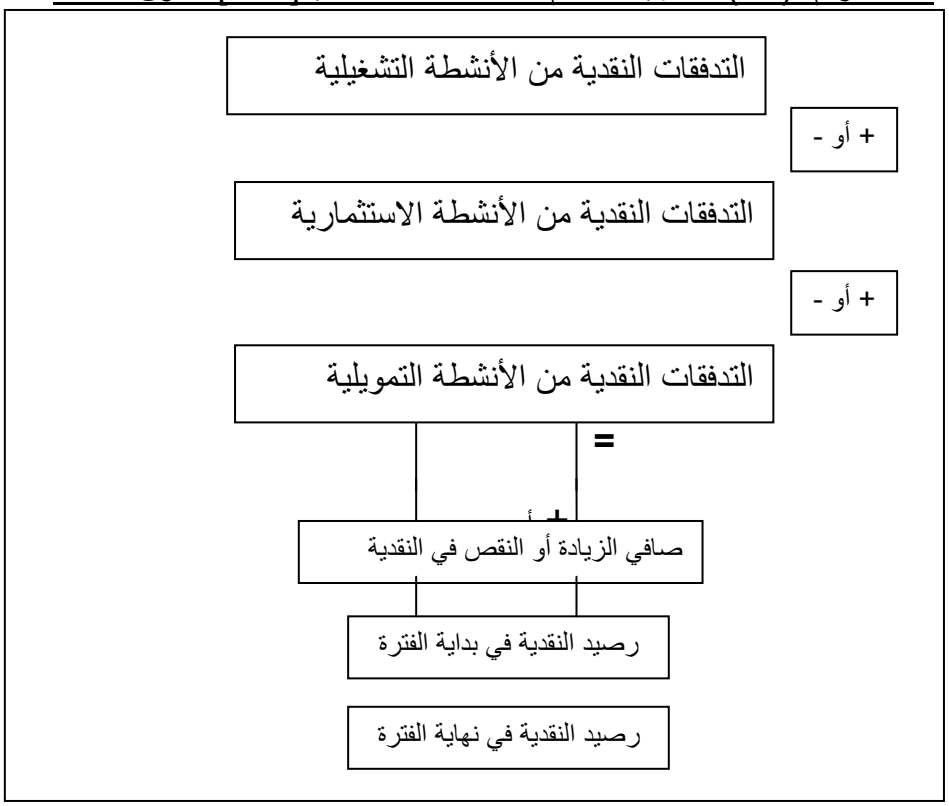

2.1.2.2.سلوك التدفقات النقدية ومراحل حياة المشروع

يعتمد سلوك التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية على مراحل حياة المشروع ،ففي المرحلة الأولى من حياة هذا الأخير غالبا ما يكون المشروع غير قادر على تحقيق تدفقات نقدية موجبة من العمليات وذلك بسبب النفقات التي يتكبدها لترويج منتجاته وتعزيز حصته في السوق ويتوقع أيضا في هذه المرحلة أن تكون التدفقات النقدية من الاستثمارات عالية وذلك لحاجة المؤسسة إلى تمويل النفقات الرأسمالية[2]* الكبيرة نسبيا واللازمة للتوسع ،وبما أن كل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية غالبا لا تحقق تدفقات نقدية داخلة خلال هذه المرحلة فإن المؤسسة تحتاج إلى استخدامات في الأموال أين يتم الاعتماد على المصادر الخارجية (الأسهم والقروض) لتمويل النقص في النقدية واللازم لتمويل الأنشطة الاستثمارية.

وفي مرحلة النمو عندما تزداد إيرادات المشروع يصبح قادر على تحقيق تدفقات نقدية ملائمة من العمليات والتي يتم استخدامها غالبا في تمويل رأس المال العامل (المخزون والذمم المدينة) ويتوقع أن معظم الاحتياجات النقدية خلال هذه المرحلة يتم تمويلها عن طريق الديون أو إصدار الأسهم ،

وفي مرحلة النضج يحدث تغير في هيكل التدفقات النقدية وتصبح الأنشطة التشغيلية المصدر الرئيسي والأهم للتدفقات النقدية ويتراجع دور مصادر التمويل الخارجية،حيث يصبح المنتج مقبولا بالسوق وتكون المؤسسة قد عززت حصتها السوقية إضافة إلى اكتمال الاستثمار في رأس المال العامل فيقتصر الإنفاق الرأسمالي خلال هذه المرحلة في المحافظة على الطاقة الإنتاجية ، أما في مرحلة الانحدار تتراجع التدفقات من العمليات نتيجة لانخفاض إيرادات المشروع.[104] ص 201

2.2.2. طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على طريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة حيث يكمن الفرق الأساسي بين الطريقتين في كيفية التوصل إلى صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية ،ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كيفية حساب التدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حسب كل طريقة .

1.2.2.2. الطريقة المباشرة[3]** DIRECT METHOD

إن الطريقة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج النقدية[63] ص35 ، أي أنه بموجب هذه الطريقة يتم حساب صافي التدفقات النقدية بعرض الأنواع

*النفقات الرأسمالية هي المبالغ التي تنفق من أجل الحصول على الأصول الملموسة طويلة الأجل أي الثابتة أو ما ينفق عليها أثناء استخدامها لزيادة طاقتها الإنتاجية

**تسمى أيضا بطريقة الدخل

الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للأنشطة التشغيلية،الاستثمارية والتمويلية [105] ص173 ،وهو الأسلوب المفضل لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ويتم تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما يلي :

1.1.2.2.2. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية **:** والتي تحدد كما يتبين لنا في الجدول رقم (03) :

الجدول رقم (03) : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية[63] ص54

البـيـان	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	××××	××××
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	(××××)	(××××)
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	(××××)	(××××)
الضرائب عن النتائج المدفوعة	(××××)	(××××)
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		
+ أو - تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية		

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي :

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن **:**

التحصيلات المقبوضة من الزبائن = صافي المبيعات - ∆ حساب المدنين

وحسب النظام المحاسبي المالي يصبح :

التحصيلات المقبوضة من الزبائن = حساب (70) المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة ،الخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة ماعدا حساب (709) التخفيضات والتنزيلات و الحسومات

الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغير في رصيد حساب (41) الزبائن و الحسابات الملحقة(رصيد أخر مدة – رصيد أول مدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر و هي : حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتوجات الاخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب (487) المنتوجات المسجلة مسبقا. [106] ص5

- المبالغ المدفوعة للموردين :

المبالغ المدفوعة للموردين = تكلفة البضاعة المباعة + ∆ في المخزون - ∆ في حسابات الدائنين

وحسب النظام المحاسبي المالي يصبح :

المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين = حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب(609) التخفيضات و التنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية و الخارجية الأخرى – التغير في رصيد حساب(401) المورد و المخزونات و الخدمات – التغير في رصيد حساب(467) الحسابات الاخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين –

التغير في حساب(42) المستخدمون و الحسابات الملحقة – التغير في حساب(43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة. [106] ص6

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر وتحدد على النحو الأتي :حساب(64) الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة + حساب(65) الأعباء العملياتية – التغير في رصيد حساب (445) الدولة ،الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

- الفوائد المدفوعة:

الفوائد المدفوعة = مصروف الفائدة -∆مصروف الفائدة المستحقة

حيث في النظام المحاسبي المالي الفوائد المدفوعة تتمثل في حساب (66)الأعباء المالية

- الضرائب المدفوعة :

الضرائب المدفوعة = مصروف الضرائب + ∆ الضرائب المقدمة - ∆ الضرائب المستحقة

2.1.2.2.2.التدفقات من الأنشطة الاستثمارية : والتي تحدد كما يوضح لنا الجدول رقم (04) :

الجدول رقم (04): التدفقات من الأنشطة الاستثمارية[63] ص54

البيان	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	(××××)	(××××)
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	××××	××××
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	(××××)	(××××)
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	××××	××××
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	××××	××××
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	××××	××××
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي :

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المادية و المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.
- التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.
- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.
- التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية[107] ص87.

3.1.2.2.2.تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل : والتي تحدد كما يبينه الجدول رقم (O5):

الجدول رقم (05): التدفقات من الأنشطة التمويلية[63] ص54

البـيان	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	××××	××××
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	(××××)	(××××)
التحصيلات المتأتية من القروض	××××	××××
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(××××)	(××××)
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الأتي :

- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال +التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.
- الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة – الغير في حساب(106) الاحتياطات.
- التحصيلات المتأتية من القروض وتتمثل في التغير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) – التغير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة. [106] ص 7.

4.1.2.2.2. مزايا الطريقة المباشرة: من مزايا الطريقة المباشرة نذكر:

- توضيح المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية ولذلك فإن الطريقة المباشرة تتناسق مع أهداف قائمة التدفقات النقدية التي تهدف إلى توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية ومثل هذه المعلومات لا يوفرها الأسلوب غير المباشر ؛
- يرى المؤيدون للطريقة المباشرة بأن التعرف على مصادر المتحصلات النقدية ونوعية المدفوعات النقدية التي حدثت في الفترات السابقة تساعد على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة التشغيلية في المستقبل،فضلا عن ذلك فإن هذه المعلومات تساعد على تقييم قدرة الإدارة على توليد قدر كاف من النقدية من الأنشطة التشغيلية لسداد الالتزامات المستحقة على المؤسسة و إجراء توزيعات على المساهمين. [100] ص554.
- وما يعاب على هذه الطريقة أنها تحتاج لجهد إضافي لإعداد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية الأمر الذي قد يكون سبباً مشتركاً لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفة. [108] ص162.

2.2.2.2. الطريقة غير المباشرة[4]*

بموجب هذه الطريقة يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة المعدة وفقا لأساس الاستحقاق بأثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية [108] ص 28 ،وتعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعا لسهولتها مقارنة بالأسلوب المباشر، ويتمثل الفرق بين الطريقتين في كيفية تحديد صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ،أما صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل ولا يوجد اختلاف بينهما، ويتم تحويل صافي الربح من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي عن طريق :

- إعادة جمع كافة المصاريف غير النقدية مرة أخرى على صافي الدخل مثل الاهتلاك؛
- طرح الإيرادات غير النقدية مثل أرباح الوحدات التابعة؛
- طرح أي مكاسب أخرى وجمع أي خسائر أخرى تتكبدها المؤسسة في العمليات المختلفة من بيع أصل ثابت أو تسديد مبكر لأحد القروض.

وتحدد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما يوضحه لنا الجدول رقم (06):

* تسمى أيضا بطريقة التسوية

الجدول رقم (06): الأنشطة التشغيلية حسب الطريقة غير المباشرة[63] ص55

البـيـان	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) لـ: الاهتلاكات و المؤونات تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى تغير الموردين و الديون الأخرى نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية		

ومن مميزات هذه الطريقة أنها تتميز بسهولتها حيث توفر ربطا معينا بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي إلى أنها تشبه إلى حد بعيد التي كانت متبعة في قائمة التغيرات في المركز المالي ،كما يجدر بالإشارة كلفة إعداد القائمة بالطريقة غير المباشرة أقل منها مقارن بالطريقة المباشرة .

وما يعاب على هذه الطريقة هو صعوبة التعرف على النشاطات التشغيلية للمؤسسة وعدم إمكانية معرفة النشاطات التي أدت إلى توليد النقدية [63] ص 133

3.2.2.2.الفرق بين الطريقة المباشرة وغيرة المباشرة

يمكن تلخيص الفرق بين الطريقتين في الجدول رقم (07) :

الجدول رقم (07) : الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة[90] ص27

	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة وفق أساس الاستحقاق والبيانات المعدة وفق الأساس النقدي
الهدف	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه استخداماتها الأساسية	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف رئيسي على حدى ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة

ورغم أن المعايير المحاسبية لم تنص على طريقة محددة بشأن إعداد قائمة التدفقات النقدية إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يفضل الطريقة المباشرة ومع ذلك نجد أن العديد من المؤسسات تستعمل الطريقة غير المباشرة ،وقد تم إجراء استقصاء وجد فيه من أصل 600 مؤسسة 08منها تستعمل الطريقة المباشرة في حين الباقي تستعمل الطريقة غير المباشرة،[111] ص206 وللاستفادة من مزايا الطريقتين السابقتين يفضل إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة الشاملة بحيث يتم أولاً تطبيق الطريقة المباشرة ثم يخصص جزء تال من القائمة لبيان التسوية اللازمة لتعديل رقم صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي أي العرض وفق الطريقة غير المباشرة.

3.2.2.المشاكل المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية الانتقادات الموجهة لمعيار التدفقات النقدية

هناك بعض عناصر التدفقات النقدية تثير الجدل بشأن موقعها ضمن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية،وعادة ما يتم تبويب هذه العناصر حسب طبيعة عمل المؤسسة فيمكن أن يتم تبويبها في مؤسسة على أنها تشغيلية في حين مؤسسة أخرى تعتبرها تمويلية،لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى هذه العناصر إضافة إلى أهم الانتقادات الموجهة إلى معيار التدفقات النقدية.

1.3.2.2. المشكلات المتعلقة بالتدفقات النقدية

من بين الصعوبات التي يتعرض إليها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية هي تحديد بعض الأنشطة إذا كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية والتي نذكر من بينها ما يلي :

1.1.3.2.2. التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية :

يتطلب المعيار بخصوص التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية ما يلي:

- يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المؤسسة التي تنشر بموجبها القوائم المالية،وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية السائد في تاريخ التدفق النقدي.
- كما سمح المعيار باستخدام سعر صرف تقريبي لسعر الصرف الفعلي، وعلى سبيل المثال يمكن استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال فترة معينة لإثبات العمليات بعملات أجنبية وكذلك لترجمة التدفقات النقدية للمنشأة التابعة الأجنبية.

كما لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة التي تنتج عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية ولكن يتم التقرير عن آثار التغيرات في سعر صرف العملة الأجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول فترة ونهايتها. [101] ص 100

2.1.3.2.2. ضرائب الدخل :

تصنف باعتبارها نشاط تشغيلي إلا إذا كان من الممكن تحديد الجزء المدفوع والمتعلق بنشاط تمويلي أو استثماري فيعتبر حسب هذا النوع من النشاط[112] ص 276.

وقد يكون من السهل حساب الضرائب المتعلقة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية، إلا أنه من الصعب تحديد التدفقات النقدية الضريبية المرتبطة بتلك النشاطات، كما أنها قد تحدث في فترة مالية مختلفة عن الفترة التي حدثت فيها العمليات المسببة لها، لذلك عادة ما يتم تبويب الضرائب المدفوعة على أنها تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية.

3.1.3.2.2. الفوائد والأرباح الموزعة :

الفوائد المدفوعة هي تلك التي تتحملها المؤسسة نتيجة الاقتراض ،أما توزيعات الأرباح فهي تمثل المبالغ الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تحتفظ بها حيث يتطلب المعيار الإفصاح بشكل منفصل عن كافة التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم ويجب أن تصنف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية [101] ص 100.

حيث يمكن تبويب الفوائد المدفوعة وأرباح الأسهم كتدفقات تشغيلية لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة ،كما يمكن تبويبها كنشاط تمويلي باعتبارها تكاليف للحصول على الموارد،ويتم الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في بيان التدفقات النقدية سواء أعترف بالفائدة

كمصروف في قائمة الدخل أو تم رسملتها حسب المعالجة البديلة المسموح بها بموجب المعيار المحاسبي رقم 23 تكاليف الاقتراض.

وبالنسبة للفائدة وتوزيعات الأرباح المقبوضة يسمح المعيار بتصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة أو كنشاط استثماري باعتبارها عوائد الاستثمارات.

أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح المدفوعة فيسمح المعيار بتصنيفها كنشاط تمويلي لأنها تعتبر كلفة الحصول على الموارد أو كنشاط تشغيلي من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد مقدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية[112] ص 276.

4.1.3.2.2. العمليات غير النقدية :

بموجب هذا المعيار يجب استبعاد العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما يعادلها من قائمة التدفقات النقدية ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان آخر في القوائم المالية بشكل يقدم كل المعلومات المتعلقة بتلك النشاطات الاستثمارية والتمويلية.

ويتم استبعاد العمليات غير النقدية بالرغم من تأثيرها على رأس المال وهيكل الأصول في المؤسسة وهو ما يتفق مع هدف قائمة التدفقات النقدية حيث أن هذه البنود لا تتضمن تدفقات نقدية في الفترة الجارية،ومن أمثلة العمليات غير النقدية ما يلي:

- شراء أصول مقابل إصدار أسهم؛
- مبادلة أصل بأصل آخر؛
- الحصول على الأصول من خلال الشراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق إبرام عقد التأجير التمويلي؛
- شراء مؤسسة أخرى مقابل إصدار أسهم؛
- تسديد إسناد القرض من خلال إصدار أسهم ،أو تحويل السندات لأسهم[101] ص 103.

2.3.2.2. أهم الانتقادات الموجهة لمعيار التدفقات النقدية

من بين الانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية نذكر:

1.2.3.2.2. التبويب الخاطئ لبعض البنود :

يتم معالجة الفوائد تبعا للمعيار من النشاطات التشغيلية بالرغم من كونها ترتبط بالنشاطات التمويلية،كذلك معالجة الضرائب باعتبارها من النشاطات التشغيلية رغم كونها مرتبطة بالأصول مرتبطة بالأصول الثابتة المدرجة وفق النشاطات الاستثمارية. [113] ص 99

2.2.3.2.2. المعالجة غير الصحيحة لعمليات شراء وبيع أصول طويلة الأجل بالتقسيط :

يعالج المعيار المبالغ التي تسدد مقدما على أنها تدفق استثماري والأقساط بعد ذلك على أنها تدفق تمويلي ،بينما يعتبر المعيار كافة المبالغ المحصلة مقدما أو على أقساط على أنها تدفق استثماري عند بيع أصول طويلة الأجل. [113] ص 99.

3.2.3.2.2. الحرية في استخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة:

لم يلزم المعيار المحاسبي الدولي المؤسسات باستخدام طريقة محددة للتقرير عن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية رغم تفضيله للطريقة المباشرة،لكنه لم يقرها إجباريا وترك الحرية للمؤسسات باستخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة،وهذا ما يجعل من الصعب القيام بعملية المقارنة بين المؤسسات بسبب اختلاف طرق العرض .

4.2.3.2.2.المعالجة المختلفة لنفس العمليات :

المعالجة المختلفة لنفس العمليات، فمثلاً المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية والعقود المقدمة تعالج على أنها تدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية،بينما إذا كان الغرض من الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو المضاربة فإنها تعتبر تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية، وهذا الأمر يجعل هناك مجالاً للتلاعب من إدارة المنشآت لتحسين وضعها المالي أمام الفئات المستفيدة من القوائم المالية.

3.3.2.2. الإفصاحات الأخرى المتعلق بالمعيار المحاسبي السابع

هناك بعض الافصاحات التي تناولها المعيار والتي نذكر منها :

- يجب على المؤسسة أن تفصح عن مبالغ الأرصدة النقدية وما يعادلها والتي تحتفظ بها المؤسسة وتكون غير متاحة للاستخدام بواسطة المجموعة ومن الأمثلة عليها النقدية وما يعادلها والتي تحتفظ بها المؤسسات التابعة بإحدى الدول التي تفرض قيود قانونية عندما تكون مثل هذه الأرصدة غير متوفرة للاستعمال من قبل المؤسسة الأم.
- هناك بعض المعلومات الإضافية التي تكون مناسبة للمستخدمين لفهم المركز المالي والسيولة والتي لابد من الإفصاح عنها مثل:
  - المبالغ الإجمالية للتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتعلقة بحصة المنشأة في المنشآت المشتركة؛
  - قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للمؤسسة؛
  - المبالغ الإجمالية للتدفقات النقدية التي تمثل زيادة في الطاقة الإنتاجية؛

- المبالغ التدفقات النقدية الناتجة عن التدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لكل قطاع عمل وقطاع جغرافي. [114] ص48

3.2. تحليل قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة إضافية لأدوات التحليل المالي الأخرى لما توفره من معلومات لا تظهر في قائمة المركز المالي ولا في قائمة الدخل،حيث يستطيع المحلل المالي من خلال تحليلها أن يحكم على الأداء المالي للمؤسسة و على مدى ملاءمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجاتها، إضافة إلى ما توفره عن إمكانية التنبؤ باستمرارية المؤسسة أو العكس وذلك من خلال الاعتماد على جملة من المؤشرات والنسب المالية التي تمكن من ذلك.

1.3.2. قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية

يعتبر التحليل المالي مدخل هام من مداخل تشخيص المشكلات التي قد تواجه المؤسسات ،وبالتالي فهو يعتبر أساس جيد وفعال لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية التي قد تتطلبها إدارة المؤسسة وكذا القرارات الاستثمارية التي قد يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية لاتخاذها وذلك بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب .

1.1.3.2.مدخل للتحليل المالي

1.1.1.3.2. تعريف وأهمية التحليل المالي :

يعرف التحليل المالي على أنه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه مستقبلا[115] ص 14،كما أن نتائج التحليل المالي تعتبر من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد،وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق :

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة؛
- تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل؛
- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرارات[116] ص 21.

وتنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق الرقابة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة،وهو بالتالي

يعتبر أحد الأدوات العلمية لمراقبة أنشطة المؤسسة من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات زمنية محددة ،إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على أداء المشروع والهيكل المالي العام له،وبالتالي فإن التحليل المالي يساعد في الإجابة على التساؤلات المختلفة التي تطرحها جهات معينة ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في :

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة وبغض النظر عن طبيعة عملها فهو يقوم بتقديم مؤشرات لمستخدمي المعلومات المالية من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ،ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع ،كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع ؛
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية ،من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال ،وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة[115] ص 16

2.1.1.3.2. أنواع التحليل المالي :

هناك أنواع متعددة للتحليل المالي الناتجة عن التبويب الذي يستند إلى أسس مختلفة ،ومن أهم هذه الأسس نجد:

- الجهة القائمة بالتحليل المالي :

-تحليل داخلي : وذلك إذا تم من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المؤسسة فيعتبر تحليل داخلي وغالب ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة في مستوياتها المختلفة؛

- تحليل خارجي : يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة،ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها [115] ص21 .

- البعد الزمني **:** ونميز بين نوعين من التحليل:

-التحليل الأفقي : ويأخذ الزمن في التحليل والتقييم المالي أي دراسة البنود المالية للمشاريع القائمة وتوقعاتها من خلال السلسلة الزمنية ويتم تحليلها ومقارنتها ثم الاستنتاج ووضع التنبؤات أو التوقعات للفترات الزمنية القادمة؛

-التحليل العمودي : ويتضمن تحليل البنود المكونة للمشروع خلال نفس الوقت وبيان أدوات التحليل المستخدمة ومقارنتها والاستنتاج دون أخذ أي اعتبار للزمن في التحليل. [117] ص 56

- الفترة التي يغطيها التحليل **:**

-قصيرة الأجل **:**قد يكون التحليل أفقيا أو عموديا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير؛

- طويل الأجل : يركز على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، الربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل. [115] ص 21

ويعتمد المحلل المالي من أجل القيام بعملية التحليل على مجموعة من الطرق والأساليب وهي النسب المالية والمقارنات والأساليب الإحصائية.

2.1.3.2.قائمة التدفقات النقدية كأداة من أدوات التحليل المالي

تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة تحليلية إضافية لأدوات التحليل المالي الأخرى مثل التحليل بالنسب وتحليل التعادل، و بالتالي فهي تقوم بالدورين الرئيسين التاليين :

- التحليل التاريخي للأوضاع المالية للمؤسسة وتطورها مما يساعد في بيان نقاط القوة والضعف لديها و تقييم أدائها .
- تقدير الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة استنادا إلى أدائها السابق و على ضوء المتغيرات الأخرى من حيث ظروف السوق و المنافسة وغيرها .

ومن ناحية أكثر تحديدا فان هذه القائمة تساعد المحلل في التعرف على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة نتيجة لممارستها لنشاطها من إنتاج و بيع و شراء وتسديد وتمويل وغيرها، وتقدم معلومات هامة عن أداء المؤسسة، و تعد ذات فائدة و لا سيما في الحالات التالية :

- بيان الكيفية التي استخدم فيها النقد المتوفر للمؤسسة سواء في عمليات التشغيل أو الاستثمار أو التمويل؛
- بيان الكيفية التي حصلت فيها المؤسسة على النقد سواء من عمليات التشغيل أو الاستثمار أو التمويل؛
- تقييم قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من التشغيل في المستقبل؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها و توزيع الأرباح ؛
- تسهيل عملية المقارنة بين البيانات المالية للشركات المختلفة عن طريق تحييد أثر اختلاف المعالجات المحاسبية؛
- إظهار التغيرات المالية و النقدية التي تعجز عن إظهارها القوائم المالية الأخرى ؛
- بيان أسباب لجوء المؤسسة إلى الاقتراض و المبالغ التي تم اقتراضها ؛
- بيان مدى الملاءمة بين مصادر التمويل (من حيث المدة) والتوظيفات من حيث النوع (متداول، ثابت) .

- التحليل التاريخي لأداء المنشأة و تطور هذا الأداء، مما يساعد في التعرف على جوانب القوة والضعف في المؤسسة .
- تقديم معلومات مفيدة لإدارة المؤسسة تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط للمستقبل
- لفت نظر متخذي القرار إلى التغيرات أو الأمور التي تستدعي عناية خاصة لمعالجتها[118] بدون صفحة .

3.1.3.2. الاعتبارات الواجب اتخاذها لتحليل قائمة التدفقات النقدية

عند تحليل قائمة التدفقات النقدية يتوجب أخد مجموعة من العوامل بعين الاعتبار يمكن أن تؤثر على حجم وطبيعة التدفقات النقدية للمشروع ، فمثلا المؤسسات التي تتمتع بالاستقرار ووصلت إلى مرحلة النضج يجب أن تزيد تدفقاتها النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة ، وبالتالي تستطيع تمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية ، أما المؤسسات التي لا تزال في مرحلة النمو فإنها تعاني من تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية وبالتالي تعتمد على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لتمويل احتياجاتها النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية وهناك بعض العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر على النقد في المؤسسة بشكل فعلي ولا يتم إدراجها ضمن قائمة التدفقات النقدية لأنها نشاطات غير نقدية مثل:

- إصدار الأسهم لشراء الأصول؛
- إصدار السندات لشراء الأصول؛
- استبدال الأصول الثابتة؛
- تحويل السندات إلى أسهم عادية؛

كما تؤثر السياسات والمعالجات المحاسبية التي تتبعها الإدارة على التدفقات النقدية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على الضرائب المدفوعة (التدفقات النقدية الخارجية) ، فمثلاً إذا اتبعت المؤسسة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) في تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة فان ذلك يؤدي إلى تقييم تكلفة البضاعة المباعة بأقدم الأسعار وبالتالي زيادة صافي الربح بالمقارنة مع ما سيكون عليه وفق طريقة المتوسط المرجح بالتالي سيترتب على المؤسسة دفع ضرائب أكبر تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة بالمقارنة مع تلك عند استخدام طريقة المتوسط المرجح لتقييم تكلفة البضاعة المباعة ، وهذا ينطبق على طرق الاهتلاك المتبعة التي سوف تؤثر على صافي الربح وبالتالي على الضرائب المدفوعة والتدفقات النقدية الخارجة. [119] بدون صفحة

.2.3.2. النسب المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخلاص من قائمة التدفقات النقدية جملة من المؤشرات أو النسب المالية التي تساعد مستخدمي المعلومات المالية لاتخاذ قرارات رشيدة ومن ثم معرفة الوضعية المثلى للمؤسسة.

1.2.3.2. نسب تقييم جودة الأرباح المؤسسة

تعبر هذه النسب عن جودة أرباح المؤسسة ،ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقيم جودة الأربح نذكر :

1.1.2.3.2. نسبة كفاية التدفقات التشغيلية:

تعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية احتياجات النقدية الرئيسية على وجه الخصوص سداد الديون وشراء الأصول ودفع التوزيعات ،حيث :

نسبة كفاية التدفقات التشغيلية = التدفقات الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

حيث أن الاحتياجات النقدية الرئيسية تتمثل في :

- التدفقات النقدية الخارجة للنشاطات التشغيلي؛.
- مدفوعات أعباء الديون؛
- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجي؛
- سداد الديون المستحقة خلال العام. [87] ص162.

2.1.2.3.2. مؤشر النقدية التشغيلية:

ويسمى أيضا بعائد التدفق النقدي ،وتوضح هذه النسبة على مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي وتحدد كما يلي. [120] ص168:

مؤشر النقدية التشغيلية= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل

3.2.2.3.2. مؤشر التدفق (دليل) النشاط التشغيلي :

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة النشاطات التشغيلية في توليد الأرباح ،وتحدد كما يلي:

مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق التشغيلي/ ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة

4.1.2.3.2. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي :

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي ،وتحدد كما يلي [120] ص168:

العائد على الأصول من التدفق التشغيلي= صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

5.1.2.3.2. نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

توضح مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية ،وتحدد كما يلي[120] ص168:

نسبة التدفق النقدي التشغيلي= جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

2.2.3.2.تقييم السيولة

يعبر مقياس السيولة المالية قدرة المؤسسة على توفير مبالغ نقدية كافية لأغراض معينة كما يشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد التزاماتها، كما أن ضعف أو قوة السيولة مرتبط بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية،فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يمكن للمؤسسة أن تستعمله في توسيع نشاطها أو تسديد ديونها طويلة الأجل ،أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن المؤسسة تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل،ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية نذكر[87] ص164:

1.2.2.3.2. نسبة التغطية النقدية:

تساعد هذه النسبة على الإجابة عن السؤال التالي : هل ما تجلبه المؤسسة من نقدية كافية لتغطية التزاماتها أو أنها بحاجة إلى تمويل خارجي كالاقتراض أو إصدار أسهم جديد ة ؟وعندما تكون هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على أن المؤسسة ليس لديها مشكلات في السيولة، وتحدد كما يلي:

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ جملة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

2.2.2.3.2.نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون :

وتدل هذه النسبة إذا كانت مرتفعة على وجود مشكلات لدى المؤسسة في دفع الفوائد المستحقة على الديون، وتفسر هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تستنفذ تدفقاتها النقدية من النشاطات التشغيلية في سداد فوائد القروض بدلاً عن استثمارها في التوسع في النشاطات ،وتحدد كما يلي[87] ص165 :

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

ويمكن قلب هذه النسبة لتبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون

3..2.3.2.مقاييس سياسات التمويل

من أهم النسب التي تستعمل لهذا الغرض نذكر[87] ص165:

1.3.2.3.2.نسبة التوزيعات النقدية :

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة ، وتحدد كما يلي :

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

2.3.2.3.2. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة :

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية ،وتحدد كما يلي :

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

3.3.2.3.2. نسبة الإنفاق الرأسمالي:

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الإنتاجية ،وتستخدم هذه النسبة بالأخص فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم ،وتحدد كما يلي[87] ص165:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

بالإضافة إلى هذه النسب هناك نسب أخرى تشتق من قائمة التدفقات النقدية والتي نذكر منها :

أولا : المرونة المالية : تبين قدرة المؤسسة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على التمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة. [121] ص225

معدل المرونة المالية = صافي التدفقات النقدية من العمليات / متوسط الديون الإجمالية

ثانيا : التدفق النقدي الحر : وهو مقدار النقدية المتبقية بعد استبعاد النقدية التي يجب أن توفرها المؤسسة لاستمرار عمليات التشغيل عند مستواها المخطط ويجب أن تغطى هذه النقدية كلاً من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة ، والفوائد ، وضرائب الدخل ، وتوزيعات الأرباح،[122] ص 57ويحدد كما يلي :

التدفق النقدي الحر = صافي التدفقات النقدية– (الإنفاق الرأسمالي +التوزيعات)

- إذا كان التدفق النقدي الحر موجباً فهذا يشير إلى أن المنشأة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها
- إذا كان التدفق النقدي الحر سالباً فهذا يشير إلى أن المنشأة عليها التصرف في استثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو زيادة رأس المال في الأجل القصير للاستمرار عند مستوياتها المخططة و إذا ظل التدفق النقدي الحر سالباً للعديد من السنوات فإنه على المنشأة البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطها.

ثالثا : معدل تغطية ديون قصيرة الأجل: يبين قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة ويحدد كما يلي[82] ص689 :

معدل تغطية ديون قصيرة الأجل = صافي التدفقات النقدية من العمليات /متوسط الديون قصيرة الأجل

إضافة إلى هذه النسب المالية يمكن القيام بالتحليل العمودي للقائمة من خلال الفصل بين التدفقات الداخلة والخارجة في القائمة الواحدة ،ويتم هذا التحليل بدراسة كل بند من بنود هذه التدفقات نسبة إلى مجمع التدفقات التي ينتمي إليها ،ويمكن القيام بهذا التحليل باستخدام قائمة أو أكثر للمؤسسة الواحدة أو قوائم لمؤسسات مختلفة. [123] ص 209

3.3.2. تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية

1.3.3.2. التدفقات النقدية المتولدة عن عمليات التشغيل

نشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين تدفقات التشغيل وهما القدرة على التمويل الذاتي والتغير في الاحتياج في رأس مال العامل، حيث يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصا في مرحلة النمو بحيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل ويعرف على أنه ًتلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع رأس المال ويحدد كما يلي [124] ص5:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك (+/-) فائض/ نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

وللتمويل الذاتي دور كبير في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة إذ يمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار في نشاطها، كما يساهم التمويل الذاتي في تحقيق معدلات نمو مسايرة لمعدلات نمو الأسواق والمؤسسات المنافسة.

أما الاحتياج في رأس المال العامل فهو يمثل كل النفقات المتعلقة بدورة الاستغلال إذ يحسب بالعلاقة التالية[124] ص5:

التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = التغير في مستحقات العملاء + التغير في إنتاج مخزون + التغير في مخزون المواد و البضائع – التغير في مستحقات الموردون

2.3.3.2. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار والتمويل

تسمح دراسة تدفقات التدفقات المتولدة عن الاستثمار بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

أما بالنسبة إلى التدفقات المتولدة عن عمليات التمويل فتبين أي شكل من أشكال التمويل قد تم اعتماده من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو الرفع من رأس المال) في حالة عدم كفاية التدفقات النقدية المتولدة عن عمليات التشغيل في تغطية عمليات الاستثمار إضافة إلى القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذا توزيعات الأرباح .

.3.3.3.2. العلاقات المالية للتوازن

تتشكل قائمة التدفقات النقدية كما ذكرنا سابقا من ثلاث أجزاء رئيسية تتمثل في :

- تدفقات نقدية متولدة من أنشطة التشغيل A؛
- تدفقات نقدية متولدة من أنشطة الاستثمار B؛
- تددفقات نقدية متولدة من أنشطة التمويل C.

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، أي أن : " A-B+C =0 "

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التمويل "C" يعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة تدفقات التشغيل "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن:

- إذا كان A-B>0**:** فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها؛

- إذا كان A-B=0**:** هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها ، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة فيما يتعلق بمبلغ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار، إذ أنه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفا بالرغم من أن التدفقات من الأنشطة التشغيلية "A" كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

إذا كان A-B<0**:** المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، ، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال [125] ص5.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين لنا قائمة التدفقات النقدية تمثل إضافة هامة إلى باقي القوائم المالية الأخرى ،لما توفره من معلومات هامة لمستخدميها خاصة فيما يتعلق حول مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ،كما تصنيفها للأنشطة إلى تشغيلية ،استثمارية وتمويلية يسمح بمعرفة صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حدى بصورة مستقلة وهذا يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات إضافة إلى ذلك فإن تحليل هذه القائمة تتيح الحصول على عدة مؤشرات تساعد وتسمح باتخاذ القرارات من قبل المهتمين بالأمر.

وبالتالي فنظرا لأهمية المعومات التي تقدمها القائمة وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارا خاص بها وهو المعيار السابع الذي تناول جميع الجوانب التي تخصها من تعريف للمصطلحات المتعلقة بها و للتدفقات الداخلة والخارجة من كل نشاط إضافة إلى طرق إعداد ها

والجزائر عند تبنيها للنظام محاسبي المالي ،أدرجت هذه القائمة مع باقي القوائم التي يجب إعدادها إلى جانب الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة التغير في حقوق الملكية والملاحق ،والتي سوف نحاول معرفة واقع تطبيق هذه القائمة في الفصل الموالي من خلال دراسة حالة لمؤسسة CR METAL.

الفصل 3

دراسة حالة مؤسسة CR METAL

إن الجانب النظري الذي تم التطرق إليه والمتمثل في الإطار النظري للمحاسبة وللنظام المحاسبي المالي لابد من إعطائه بعدا آخر من خلال دراسة تطبيقية على مؤسسة CR METAL وهي إحدى الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للهياكل المعدنية والنحاسية ENCC والتي تعتبر من أكبر المؤسسات في الجزائر،وبدخول النظام المحاسبي المالي حيّز التطبيق في 2010/01/01 كان على المؤسسة محل الدراسة القيام بتبنيه وإعداد القوائم المالية التي نصّ عليها و التي من ضمنها قائمة التدفقات النقدية ،لذا من خلال هذا الفصل سنحاول التعّرف إلى كيفية تبني المؤسسة للنظام المحاسبي المالي ،إضافة إلى محاولة تشخيص وضعيتها المالية بعد تطبيقها لهذا الأخير، وكذا دراسة قائمة تدفقاتها النقدية وتحليليها والوقوف على أهم المؤشرات التي تمكن من معرفة وضعيتها .

وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاث مباحث النقاط التالية:

- تقديم مؤسسةCR METAL ؛
- تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة CR METAL؛
- قائمة التدفقات النقدية لمؤسسةCR METAL .

1.3. تقديم مؤسسة CR METAL

من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم مؤسسة البناءات المعدنية CR-METAL وذلك بالتطرق إلى نشأتها وتطورها والتعرف على مضمون عملها إضافة إلى قوائمها المحاسبية قبل شروعها في تطبيق النظام المحاسبي المالي .

1.1.3. نشأة وتطور مؤسسة CR METAL

مؤسسة البناءات المعدنية CR-METAL هي فرع من فروع المؤسسة الوطنية للهياكل المعدنية والنحاسية ENCC (entreprise national des constructions et chaudronnerie) والتي سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بالمؤسسة وأهم المراحل التي مرت بها.

1.1.1.3. لمحة تاريخية للمؤسسة

تعود نشأة مؤسسة ENCC إلى سنة 1953 تحت اسم (EST.J.CARMELI) نسبة إلى مالكها ،والتي أصبحت من ممتلكات الدولة سنة 1964 تحت اسم المؤسسة الوطنية للمنشآت الحديدية ENCM (entreprise national des constructions métallique) ،وفي فيفري 1975 ارتبطت هذه المؤسسة بالمؤسسة الوطنية للبناء SN METAL والتي كان مقرها بالجزائر ،ونظرا لتوسعها عجزت هذه الأخيرة عن تسيير شؤونها فانقسمت بدورها إلى أربع مؤسسات مستقلة [126] بدون صفحة تتمثل في:

- مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية ENCC ؛
- مؤسسة العمارات الحديدية؛
- مؤسسة العربات ؛
- المؤسسة الوطنية للمعدات والأشغال العمومية.

وكان وراء هذا الانقسام أهداف تتمثل في :

- تخفيف العبء الذي كان على عاتقها؛
- توفير مناصب شغل على المستوى الوطني.

وقد تفرعت مؤسسة الهياكل المعدنية والنحاسية ENCC إلى 11 وحدة تتمثل في :

- المؤسسة الجزائرية للتجهيزات الصناعية الساحل الأحمر حسين داي؛
- مؤسسة الإنتاج الميكانيكي والنحاسي – عنابة؛

- المؤسسة الجزائرية لإنجاز التجهيزات والمنشآت المعدنية –واد السمار؛
- مؤسسة البناءات المعدنية –البليدة وهي مؤسسة محل الدراسة؛
- الوحدة التقنية والتجارية – حسين داي؛
- مؤسسة إنجاز التجهيزات النحاسية –عنابة؛
- مؤسسة التركيب والصيانة الصناعية – سطيف؛
- مؤسسة التركيب والصيانة الصناعية – حميز؛
- مؤسسة التركيب والصناعة الصناعية – عنابة
- - مؤسسة التركيب والصيانة الصناعية – وهران؛
- خلية حاسي عامر - وهران [127] بدون صفحة.

وفي سنة 2001 وبعد الدراسات التي قامت بها المؤسسة الأم ENCC تبين أنها غير قادرة على أداء مهامها ،وذلك راجع إلى أن معظم وحداتها عرفت عجزا ماليا لذا عملت على منح كل وحدة استقلاليتها على شرط أن تغطي كل هذه الوحدات ديونها اتجاه المؤسسة الأم،وتم ذلك في جويلية 2001 حيث منحت الوحدات شبه استقلال من بينها وحدة البليدة والتي تحمل اسم CR METAL.

2.1.1.3. تعريف مؤسسة البناءات المعدنية CR METAL

مؤسسة البناءات المعدنية CR METAL هي مؤسسة ذات أسهم ذات طابع عام تكونت برأسمال قدره 1000.000.000 دج مقسم إلى 20.000 سهم بقيمة اسمية 5000 دج للسهم الواحد ،مقرها الاجتماعي بنهج كريتلي مختار رقم 130 بالبليدة وكما سبق الذكر هي فرع من فروع المؤسسة الوطنية للهياكل المعدنية والنحاسية ،ذات الإدارة شبه مستقلة من ناحية التسيير المالي.

وفي 09 أفريل 2002 تحصلت المؤسسة على شهادة الجودة العالمية (ISO9001) من طرف منظمة الشهادات الأجنبية (SGS).

وفي 25 ديسمبر 2007 قررت الجمعية العامة للمؤسسة الرفع من رأسمال المؤسسة من 1000.000.000 دج إلى 680 100 000,00 دج.

2.1.3. مهام وأهداف مؤسسة البناءات المعنية CR METAL

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى اختصاصات المؤسسة في مجال الإنتاج إضافة إلى الوقوف إلى أهم الأهداف التي تسعى جاهدة للوصول إليها .

1.2.1.3. منتوجات المؤسسة

تقوم مؤسسة البناءات المعدنية بإنتاج وتسويق المنتوجات التالية :

- الصفائح الحديدية مثل: عمارات صناعية، مخازن، هياكل صناعية؛
- الهياكل المعدنية العادية مثل : العوازل،صناعة الجسور؛
- التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها من عناصر خاصة بمعامل الإسمنت، تجهيزات خاصة بالرافعات؛
- القوالب الحديدية مثل مواد البناء ومختلف الأشغال العمومية؛
- قفالة الأبواب ،الأدراج؛
- تأدية الخدمات كأشغال البناء والصيانة.

2. 2.1.3. أهداف المؤسسة

من بين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها نذكر:

1.2.2.1.3. الأهداف الاقتصادية

- المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية؛
- الاستغناء عن الاستيراد من الخارج؛
- رفع المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير فرص للعمل ؛
- العمل على تلبية رغبات زبائن المؤسسة التي تتعامل معهم سواء من القطاع العام أو الخاص.

2.2.2.1.3. الأهداف التقنية

من بين الأهداف التقنية نذكر :

- العمل على تحسين وتنويع تشكيلة منتجاتها؛
- العمل على تحقيق عائد مناسب من رأس المال المستثمر عن طريق استغلال كل الطاقات الإنتاجية والمهارات الفنية للعمال؛

- العمل على دخول منتجات المؤسسة إلى الأسواق الدولية؛
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق؛

وللعمل على تحقيق الأهداف سابقة الذكر تحتوي مؤسسة CR METAL على هيكل تنظيمي يسمح لها بأداء وظائفها و تجسيد إستراتيجيتها يتكون من :

1. **المديرية العامة:** تعتبر المسؤولة عن التسيير العام، والتخطيط، واتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة .

2. **الهياكل الوظيفية :**

حيث تتفرع من المديرية العامة أربع مديريات تتمثل في :

أولا : مديرية التخطيط والتسيير

تعمل هذه المديرية على تحقيق الانسجام بين مصالح وأقسام المؤسسة ومراقبة التسيير وذلك من خلال توفير المعلومات المتكاملة عن نتائج التقارير وتخطيط محكم في ضوء إستراتيجية عمل منظمة وموزعة على باقي أقسام ومصالح المؤسسة والتي تضمن تحقيق الانسجام والتكامل في العمل،وتضم هذه المديرية مصلحة التسيير والمكلف بالإعلام الآلي إضافة إلى الأمانة.

ثانيا : مديرية الإدارة والمحاسبة

تعتبر هذه المديرية حلقة وصل بين جميع الوظائف حيث تقوم بجمع المعلومات والبيانات وجميع الأعمال التي تقوم بها مختلف مصالح وأقسام المؤسسة وتتمثل مهاما في :

- متابعة العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية؛
- القيام بإعداد القوائم المالية للمؤسسة؛

وتنقسم هذه المديرية إلى قسم المالية والمحاسبة والأمانة وقسم الموارد العامة،والشكل رقم 15 يوضح ذلك .

الشكل رقم (15) : الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة والمحاسبة[126] بدون صفحة

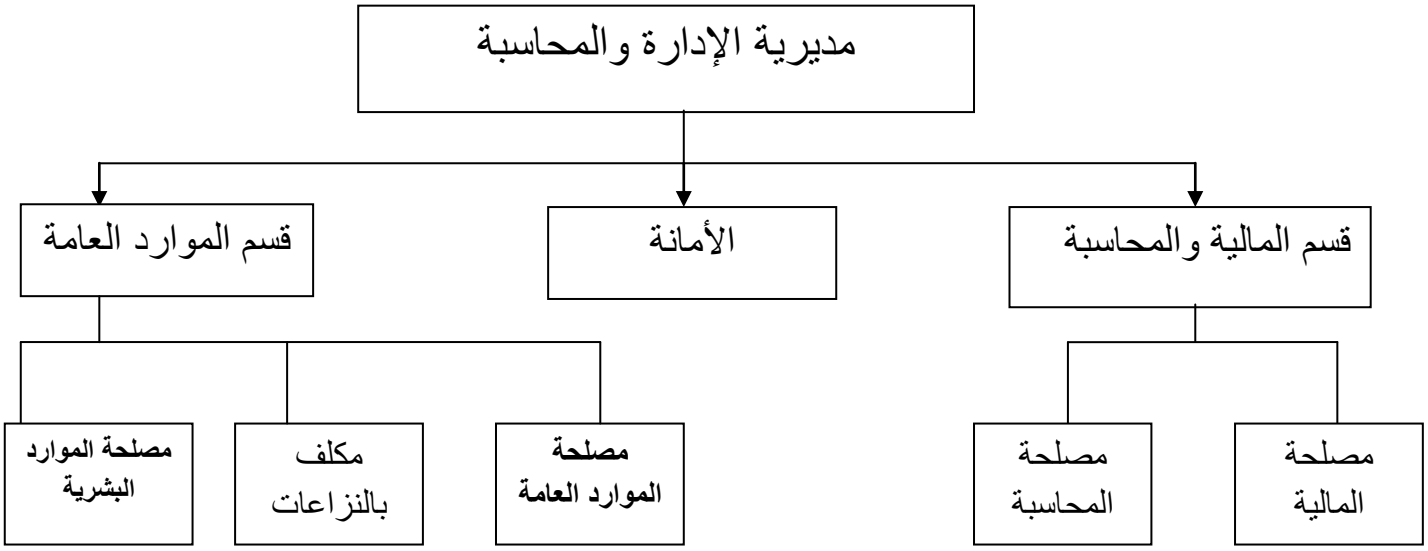

ثالثا : المديرية التجارية

تعتبر الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في نشاطها نظرا للدور الذي تقوم به من تسويق للمنتوجات ،وتتمثل مهامها في :

- بيع المنتوجات ؛
- الاتصال بزبائن المؤسسة الدائمين في حالة توفير الإنتاج؛
- مراقبة التفاصيل المتعلقة بعملية البيع والشراء ؛

رابعا : المديرية التقنية تضم المديرية التقنية :

- قسم الإنتاج الذي تنحصر مسؤوليته في احترام البرنامج الخاص للمؤسسة الخاص الذي تضعه المؤسسة فيما يخص الإنتاج ومراقبة استعمال المواد الأولية والمعدات ؛
- قسم الصيانة الذي يعمل على مراقبة الآلات الإنتاجية والمعدات تحسبا لأي حادث قد يعرقل عملية الإنتاج إضافة إلى القيام بأعمال الصيانة ؛
- قسم الهندسة الذي يضم مصلحة الدراسات والتخطيط لها .

ومن خلال ما تم ذكره يمكن تصور الهيكل العام للمؤسسة في الشكل رقم 16.

الشكل رقم (16) : الهيكل التنظيمي لمؤسسةCR METAL

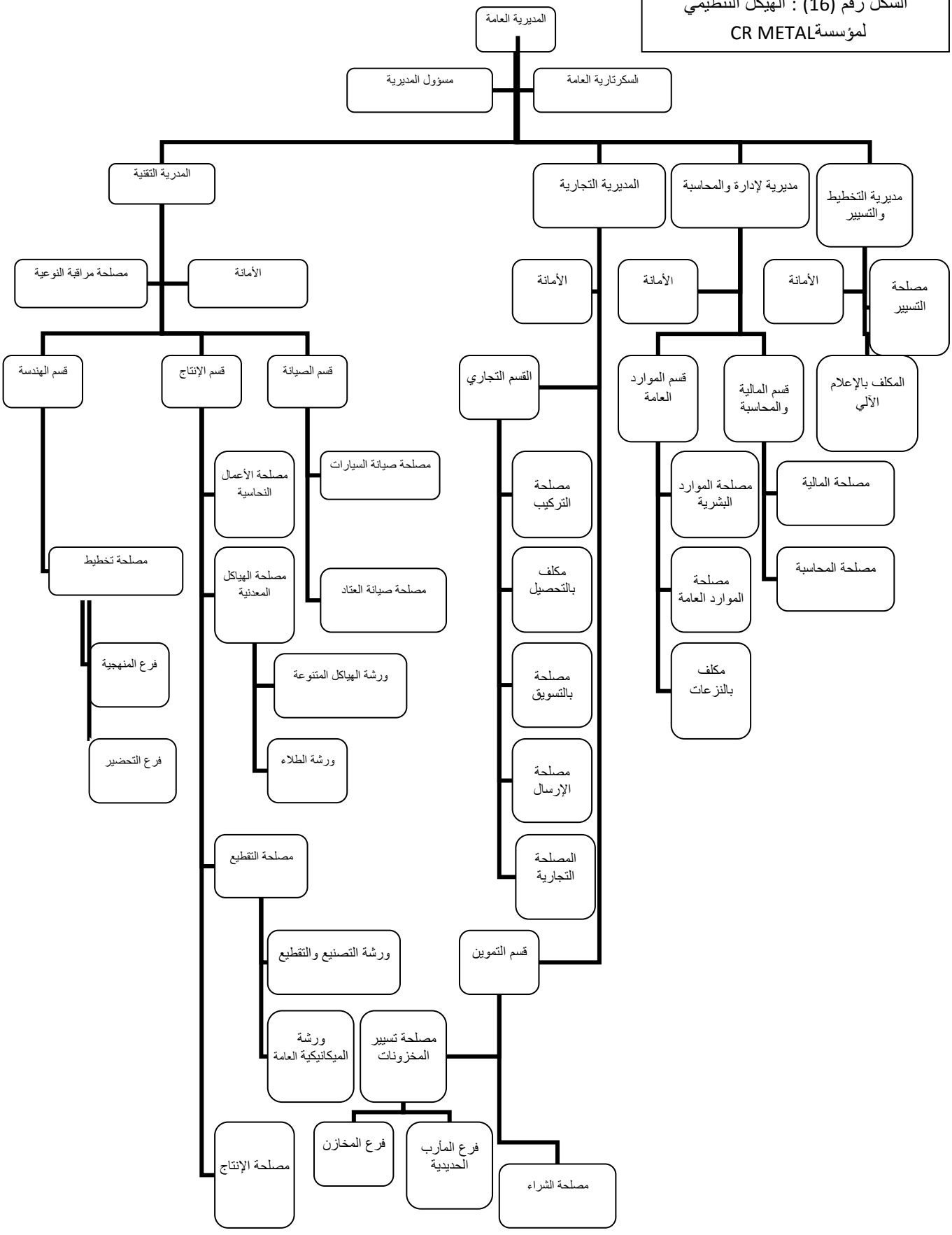

3.1.3.القوائم المحاسبية لمؤسسة CR METAL قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم القوائم المحاسبية لسنة 2009 التي كانت تعدها مؤسسة وفق المخطط المحاسبي الوطني أي قبل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

1.3.1.3. الميزانية *[1]في 2009/12/31

فيما يلي الميزانية المحاسبية لمؤسسةCR METAL في 2009/12/31 المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN

1.1.3.1.3. جانب الأصول

* انظر الملحق رقم 06

الجدول رقم (08):الميزانية الختامية للمؤسسة بتاريخ 2009/12/31 جانب الأصول [128] بدون صفحة وحدة القياس دج

رقم حساب	الأصول المالية	إجمالي	اهتلاكات و مؤونات	القيمة المحاسبية الصافية
2	**الاستثمارات**			
20	مصاريف إعدادية	2 215 904,65	2 215 904,65	
21	قيم معنوية	7 243 483,00	2 433 083,00	4 810 400,00
22	أراضي	633 782 105,20	-	633 782 105,20
24	تجهيزات إنتاج	317 694 050,6	234 444 264	83 249 786,37
25	تجهيزات اجتماعية	14 449 935,13	11 282 617,12	3 167 318,01
	مجموع الصنف 2	975 385 478,67	250 375 869,09	725 009 609,58
				-
3	**مخزونات**			-
30	بضاعة أول مدة		244 892,58	130 569 209,10
31	مواد ولوازم أول مدة	130 814 101,68		-
33	منتجات 2/1 مصنعة		1 500 000,00	79 314 740,24
34	خدمات وإنتاج قيد التنفيذ	80 814 740,24	3 577 203,80	17 606 189,29
35	منتجات تامة	21 183 393,09	-	1 646 638,92
36	فضلات و مهملات	1 646 638,92		8 834 724,26
37	مخزونات في الخارج	8 834 724,26	-	
	مجموع الصنف 3	243 293 598,19	5 322 096,38	237 971 501,81
4	الذمم			
42	حقوق الاستثمارات		511 971,65	1 324 750,55
43	حقوق على المخزونات	1 836 722,20	177 625,00	85 701 213,97
45	تسبيقات على الحساب	85 878 838,97	699 299,97	37 586 438,04
46	تسبيقات الاستغلال	38 285 738,01	37 026 019,47	289 529 675,90
47	تسبيقات على الزبائن	326 555 695,37		69 703 403,15
48	متاحات	69 703 403,15		
	مجموع الصنف 4	522 260 397,70	38 414 916,09	483 845 481,61
	المجموع العام للأصول	1 740 939 474,56	294 112 881,56	1 446 826 593,00

نلاحظ من الميزانية المحاسبية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN لمؤسسة CR METAL أن الأصول مصنفة حسب درجة سيولتها، أي المدة التي تستغرقها لتتحول إلى سيولة في حالة النشاط العادي ،كما أن مجموع الاستثمارات تشكل 50,11% من مجموع الأصول،و16,44% تعتبر مخزونات و28,63% عبارة عن حقوق و4,82% تمثل متاحات، وبالتالي فإن النسبة الكبيرة تعود إلى الاستثمارات وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة التي يحتاج إلى عدد كبير من المعدات الصناعية تليها الحقوق والراجعة إلى الديون المتراكمة على الزبائن (عدم التسديد)

2.1.3.1.3. جانب الخصوم

جدول رقم (09): الميزانية الختامية للمؤسسة بتاريخ 2009/12/31 جانب الخصوم [128] بدون صفحة وحدة القياس دج

رقم الحساب	الخصوم	المبالغ الصافة
1		
10	أموال جماعية	680 100 0000,00
13	احتياطات	66 556 767,10
169	أموال خاصة أخرى	8 644,63
19	مؤونات الخسائر المحتملة	32 500,00
	مجموع الصنف 01	**779 165 411,73**
5		
52	ديون الاستثمارات	79 795 408,02
53	ديون المخزونات	167 356 736,87
54	اقتطاعات لحساب	25 948 163,87
55	ديون الشركاء	124 636 256,71
57	تسبيقات تجارية	110 415 904,12
58	ديون مالية	76 681 098,12
50	حسابات الأصول الدائنة	98 617,94
	مجموع الصنف 5	**638 502 886,15**
88	نتيجة الدورة	29 158 295,12
	المجموع العام للخصوم	1 446 826 593,00

من خلال الجدول المبين لجانب الخصوم في المؤسسة نلاحظ أن الأموال الخاصة تشكل حوالي 53,85% أما الباقي فتشكل ديون طويلة وقصيرة الأجل والتي لم يتم الفصل بينهما .

2.3.1.3. جدول حسابات النتائج

فيما يلي جدول حسابات النتائج لمؤسسة CR METAL في 2009/12/31 المعد وفق المخطط المحاسبي الوطني.

الجدول رقم(10) : جدول حسابات النتائج في 20/12/31 [128] بدون صفحة وحدة القياس دج

	البيان[2]	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		2 273 956,27
60	بضائع مستهلكة	1 459 848,16	
80	الهامش الإجمالي		814 108,11
80	الهامش الإجمالي		814 108,11
71	إنتاج مباع		521 205 679,82
72	انتاج مخزن	8 113 802,73	
74	خدمات مقدمة		13 395 411 ,78
75	استرجاع تكاليف الانتاج		605 584,72
61	مواد ولوازم مستهلكة	255 712 030,10	
62	خدمات	28 191 737,51	
81	القيمة المضافة		244 003 214,09
81	القيمة المضافة		244 003 214,09
77	منتوجات مختلفة		5 275 163,05
78	استرجاع تكاليف الاستغلال		1 852 511,20
63	مصاريف المستخدمين	155 281 921,00	
64	ضرائب ورسوم	7 883 224,42	
65	مصاريف مالية	20 451 601 ,61	
66	مصاريف مختلفة	2 508 878,92	
68	اهتلاكات ومؤونات	12 688 758,04	
83	نتيجة الاستغلال		52 316 504,80
79	منتوجات خارج الاستغلال		29 830 146,10
69	مصاريف خارج الاستغلال	52 988 355,78	
84	نتيجة خارج الاستغلال	23 158 209,68	
83	نتيجة الاستغلال		52 316 504,80
84	نتيجة خارج الاستغلال	23 158 209,68	
880	نتيجة الدورة		29 158 295,12
889			
88	نتيجة الدورة		29 158 295,12

* انظر الملحق رقم 07

إن الجدول رقم 10 يبين مختلف عناصر وحسابات التسيير في المؤسسة ،فبالنسبة للمصاريف النسبة الكبيرة منها تعود إلى المواد المستهلكة والتي بلغت 47.88% تليها مصاريف المستخدمين بـ28.90% ،أما بالنسبة للإيرادات فالنسبة الكبيرة تعود إلى 93.78% إلى الإنتاج المباع وهذا ما يعكس النشاط الإنتاجي للمؤسسة .

2.3. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة CR METAL

قبل دراسة قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CR MEATL وتحليلها سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي التي قامت بها المؤسسة من خلال تقديم كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج إضافة إلى دراسة بنيتها المالية ومدى توازنها بعد تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

1.2.3. القوائم المالية لمؤسسةCR METAL بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

مؤسسة CR METAL قامت بتطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 ،وبما أن الميزانية يجب أن تحتوي على سنتين للمقارنة تم الانتقال في سنة 2009 ،وفيما يلي الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنة 2009 و2010 وفق النظام المحاسبي المالي .

1.1.2.3. الميزانية

يمكن توضيح الميزانية الختامية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي*في 2010/12/31 في الجدول رقم 11.

1.1.1.2.3. جانب الأصول

* انظر الملحق رقم 08

الجدول رقم(11): الميزانية المالية الختامية جانب الأصول في 2010/12/31[128] بدون صفحة وحدة القياس دج

الأصول المالية	ملاحظة	إجمالي	اهتلاكات و مؤونات	صافي سنة2010	صافي سنة 2009
أصول غير جارية					
فارق الشراء		-	-	-	
التثبيتات المعنوية		7 293 483,00	2 527 381,53	4 766 101 ,47	4 810 400,00
التثبيتات العينية		991 731 769,27	276 085 131,60	715 646 637,67	703 122 470,89
أراضي		629 014 576,04	-	629 014 567,04	629 014 567,04
مباني		125 796 594,05	113 740 915,63	12 055 678,42	7 323 272,23
تثبيتات عينية أخرى		236 920 608,18	162 344 215,97	74 576 392,21	66 784 631,62
التثبيتات الجارية انجازها		-	-	-	-
التثبيتات المالية					
الضرائب المؤجلة		52 129 556,78		52 129 556,78	46 633 390,39
مجموع الأصول غير المتداولة		1 051 154 809,05	278 612 513,13	772 542 295,92	754 566 261,28
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التصنيع		207 756 937,15	9 703 247,22	198 053 689,93	223 144 078,61
الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة					235 547 626,63
الزبائن		468 669 818,27	61 236 273,09	407 433 545,18	4 480 517,56
المدينون الآخرون		11 158 439,94	-	11 158 439,94	95 985 632,85
الضرائب		85 672 465,49	-	85 672 465,49	-
الموجودات و ما يمثلها		-	-	-	69 703 403,15
أموال الخزينة		7 934 551,96		7934 551,96	
مجموع الأصول المتداولة		781 192 212,81	70 939 520,31	710 252 692,50	628 861 258,80
المجموع العام للأصول		1 832 347 021,86	349 552 033,44	1 482 794 988,42	1 383 427 520,08

2.1.1.2.3.جانب الخصوم

الجدول رقم (12): الميزانية المالية الختامية جانب الخصوم لسنة 2010/12/31 [128] بدون صفحة
وحدة القياس دج

البيان	الملاحظة	سنة 2010	سنة 2009
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر		680 100 000,00	680 100 000,00
رأس المال غير المستعان به			
العلاوات و الاحتياطات		79 287 062,22	66 556 767,10
فارق إعادة التقييم		8 644,63	8 644,63
فارق المعادلة			
النتيجة الصافية		73 782 531,43	17 593 882,48
ترحيل من جديد		-198 805 506,43	-187 241 093,76
حصة الشركة المدمجة			
حصة ذوي الأقلية			
لمجموع		**634 372 731,88**	**577 018 200,45**
التزامات غير الجارية			
القروض و الديون المالية		106 280 042,75	94 273 863,63
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		12 352 095,82	12 352 095,82
ديون أخرى غير جارية			
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا		163 184 928,43	151 051 010,88
حسابات جارية للشركاء		120 636 256,71	120 636 256,71
مجموع الخصوم غير الجارية		**402 453 323,71**	**378 313 227,04**
التزامات الجارية			
الموردون و الحسابات الملحقة		99 366 604,01	216 624 991,17
الضرائب		54 809 547,87	30 002 128,42
الديون الأخرى		230 241 696,13	138 931 733,83
خزينة الخصوم			
أموال الخزينة		61 550 811,82	42 537 239,17
مجموع الخصوم الجارية		**445 968 932,83**	**428 096 092,59**
المجموع العام للخصوم		**1 482 794 988,42**	**1 383 427 520,08**

من خلال الجدول رقم 10 و11 نلاحظ أن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي في مؤسسة CR METAL أدى إلى إحداث تغيّرات هامة على مستوى المعلومات في القوائم المالية وعلى مستوى عرضها من أهمها :

- إعادة تصنيف الأصول إلى أصول جارية وغير جارية؛
- إعادة تصنيف التزامات إلى التزامات جارية وغير جارية؛
- الاختلاف بين مجاميع الأصول والخصوم والنتيجة بعد تطبيق SCF وذلك حسب هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول رقم 13: المقارنة بين الأصول والخصوم في النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني

وحدة القياس دج[129] بدون صفحة

المخطط المحاسبي الوطني		**النظام المحاسبي المالي**	
البيان	**المبلغ**	**البيان**	**المبلغ**
الاستثمارات	725 009 609,58	التثبيتات المعنوية والعينية	707 932 870,8
		الضرائب المؤجلة	46 633 390,39
المخزونات	237 971 501,81	المخزونات	223 144 078,61
الحقوق	414 142 076,6	الزبائن والمدينون الآخرون	336 013 777
المتاحات	69 703 403,15	المتاحات	69 703 403,15
مجموع الأصول	1 446 826 593,00	المجموع الأصول	1 383 427 520,08
الأموال الخاصة	779 165 411,73	الأموال الخاصة	577 018 200,45
الديون	638 502 886,15	ديون طويلة الأجل	378 313 227,04
نتيجة الدورة	29 158 295,12	ديون قصيرة الأجل	428 096 092,59
		مجموع الديون	806 409 319,5
مجموع الخصوم	1 446 826 593,00		1 383 427 520,08

ويمكن تفسير هذه التغيرات كما يلي :

1. بالنسبة للتثبيتات المعنوية والعينية :

نلاحظ انخفاض في قيمة التثبيتات المعنوية والعينية بـ 17 076 738,7دج والناتجة عن:

- عملية المسح وإعادة الهيكلة للحسابات*[4]التي قامت بها المؤسسة والتي كانت تزامنا مع تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛
- إعادة تصنيف الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية والتي نتج عنه إدماج ما قيمة 1 049 127,75 دج من المخزونات ضمن تثبيتات عينية أخرى ؛
- بعض الفروقات والناتجة عن تفرع الحسابات وإدماجها ومن أمثلة ذلك نجد الأراضي والتي كانت قيمتها حسب PCN 633 782 105,20 دج وأصبحت حسب SCF 629 014 567,04 دج نتيجة اعتبار 4 767 538,2 دج منها تنظيم وتهيئة الأراضي وقد تمت المعالجة المحاسبية وفق ما يلي :

211		الأراضي	629 014 567,04	
212		تنظيم وتهيئة الأراضي	4 767 538,2	
	2200	الأراضي		633 782 105,20
		انتقال من pcn إلى scf		

- ظهور ضرائب مؤجلة كأصول بقيمة 46 633 390 ,39 دج.

2. بالنسبة للمخزونات :

نلاحظ انخفاض في قيمة المخزونات وذلك نتيجة :

- إعادة التصنيف إلى الأصول جارية وغير جارية أي الأخذ بمبدأ السنوية حيث تم اعتبار 1 049 127,75 دج من المخزونات من الأصول غير الجارية وتم ضمن إدماجها في التثبيتات العينية الأخرى؛

* حيث يقصد بعملية المسح إلغاء الحسابات المثبتة في السجلات المحاسبية لفترة زمنية طويلة ،وذلك وفق شروط معينة ،أما إعادة الهيكلة فهي وضع مبالغ الموضوعة في حسابات غير صحيحة في الحسابات مناسبة لها ، وقد قامت مؤسسة CR METAL في سنة 2009 بهتين العمليتين التي أدت إلى إلغاء العديد من الحسابات وقد قام بهذه العملية خبير محاسبي،حيث أنه في حسابات الاستثمارات مثلا كانت هناك قيم الاهتلاك لبعض الاستثمارات أكبر من القيمة المحاسبية الصافية لها كما أنه بعض الاستثمارات لم يكن يحسب لها أقساط اهتلاكها وهذا ما أدى إلى إعادة النظر في ذلك .

- عملية المسح وإعادة الهيكلة التي قامت بها المؤسسة؛

3. بالنسبة للحقوق والديون :

نلاحظ أنه هناك تغيرات في حسابات الحقوق والديون والناتجة أساسا عن عملية المسح وإعادة الهيكلة التي قامت بها المؤسسة والتي أدت إلى إلغاء الكثير من الحسابات خاصة فيما يتعلق بحساب الزبائن والموردين ومن أمثلة ذلك نذكر:

- كان يتضمن **حـ/411002 زبائن منشآت الخاصة** قبل عملية المسح وإعادة الهيكلة رصيد مدين بـ : 980,72 937 86 دج ،وبعد القيام بهذه العملية أصبح الرصيد الافتتاحي لهذا الحساب 27, 062 423 86دج وقد تم إلغاء مبلغ 514 918,45 دج لعدم وجود وثائق تثبت ذلك. وتمت المعالجة المحاسبية وفق ما يلي :

111600		حـ/ الترحيل من جديد-أعباء عن عملية المسح وإعادة الهيكلة- حـ/ زبائن –منشآت خاصة **قيام بعملية الإلغاء**	514 918,45	514 918,45
	411002			

- تبيّن أن **الفاتورة رقم 2009000742 الخاصة بالمورد SAHEL FER** الحاملة لقيمة 735,20 987 9دج قد سجلت مرتين في 2008/12/31 وفي 2008/05/23،لذلك قد تم إلغاء القيد الثاني. وتمت المعالجة المحاسبية وفق ما يلي :

401602		مورد SAHEL FER	9 987 735,20	
	11700	الترحيل من جديد – عن عملية المسح وإعادة الهيكلة **قيام بعملية الإلغاء**		9 987 735,20

4. بالنسبة للمتاحات :والتي تمثل نقدية المؤسسة نلاحظ أنها لم تتغير وإنما حدث تحويل في الحسابات فقط وذلك كما يبينه الجدول رقم 14.

الجدول رقم(14) : تحويل حسابات النقدية من PCN إلى SCF[128] بدون صفحة

رقم حـ/	البيان	المبالغ	رقم حـ/	البيان	المبالغ
48501	حساب جاري لاستغلال للبنك وطني الجزائري ح رقم 544181	62 042 142,81	512000	حساب جاري لاستغلال للبنك وطني الجزائري ح رقم 544181	62 042 142,81
48502	حساب جاري لاستغلال للبنك وطني الجزائري ح رقم695161	23 779,23	512002	حساب جاري لاستغلال للبنك وطني الجزائري ح رقم695161	23 779,23
486	حساب جاري بريدي	3 612 443,56	515001	حساب جاري بريدي	3 612 443,56
4870	صندوق	287 186,53	53002	صندوق	287 186,53
4880	سلف مستندية و اعتمادات	285 543,09	541000	سلفات و مستندات	285 543,09
4882	اعتمادات BNA	3 452 307,93	542000	اعتمادات	3 452 307,93
	المجموع	69 703 403,15		المجموع	69 703 403,15

2.1.2.3. جدول حسابات النتائج

يمكن توضيح جدول حسابات النتائج لمؤسسة *CR METAL في 2010/12/31 في الجدول رقم 15.

* انظر الملحق رقم 09

الجدول رقم (15) : جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي[128] بدون صفحة وحدة القياس دج

البيان	سنة 2010	سنة 2009
المبيعات و المنتوجات الملحقة	637 300 029,13	540 130 504,95
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و	-41 894 238,34	-8 113 802,73
المنتجات قيد الصنع	-	-
الإنتاج المثبت	5 496 740	-
إنتاج السنة المالية	**600 902 440,79**	**532 016 702,22**
المشتريات المستهلكة	-239 235 953,38	-275 171 878,26
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-39 058 125,47	-37 037 766,06
استهلاك السنة المالية	-278 294 078,85	-294 209 644,32
القيمة المضافة للاستغلال	322 608 361,94	237 807 057,90
أعباء المستخدمين	-143 419 665,30	-151 160 803,59
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-8 784 553,60	-7 795 724,42
إجمالي فائض الاستغلال	170 404 143,04	78 850 529,89
المنتجات العملياتية الأخرى	1 467 862,72	6 056 265,99
الأعباء العملياتية الأخرى	-2 294 544,52	-886 799,89
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-65 246 900	-52 370 034
وخسارة القيمة	3 452 366,01	
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
النتيجة العملياتية	107 782 927,25	31 649 961,79
المنتوجات المالية	270 760,11	73 709,41
الأعباء المالية	-16 551 937,86	-14 129 788,72
النتيجة المالية	-16 281 177,75	-14 056 079,31
النتيجة العادية قبل الضرائب	91 501 749,50	17 593 882,48
لضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-23 215 384,46	
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	5 496 166,39	

مجموع منتجات الأنشطة العادية	605 808 089,89	538 146 677,62
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-532 025 588,46	-520 552 795,14
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	73 782 531,43	17 593 882,48
عناصر غير عادية (منتجات)(يجب تبيانها عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها		
صافي نتيجة السنة المالية	73 782 531,43	17 593 882,48
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) صافي نتيجة المجموع المجمد (1) و منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع (1)		

من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن نتيجة المؤسسة قد انخفضت من 29 158 295,12دج إلى 17 593 882,48 دج بقيمة 11 564 412,64دج والتي هي راجعة إلى عملية المسح وإعادة هيكلة الحسابات، إضافة إلى ظهور بعض الأرصدة الوسيطية للتسيير لم تكن موجودة من قبل إجمالي فائض الاستغلال والفصل بين النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

2.2.3. دراسة توازن البنية المالية للمؤسسة

سنحاول من خلال هذا المطلب دارسة الوضعية المالية لمؤسسة CR METAL وأخذ نظرة عامة حول المؤسسة بعد تطبيقها للنظام المحاسبي المالي من ثم ربط بين هذه النتائج ونتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية التي سيتم التطرق إليها في المبحث الثالث من هذا الفصل .

1.2.2.3. دراسة البنية المالية لمؤسسة CR METAL

يقصد بالبنية المالية للمؤسسة مصادر التمويل التي مولت بها المؤسسة أصولها وهيكل أصولها أي عناصر الأصول والخصوم في المؤسسة والتي هي مبينة في الجدول رقم 16.

الجدول رقم (16) : البينة المالية لمؤسسة [129] بدون صفحة CR MTAL

السنوات / البيان	سنة 2009		سنة 2010	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأصول				
التثبيتات غير الجارية	754 566 261,28	%54,54	772 542 295,92	%52,10
تثبيتات جارية	628 861 258 ,80	%45,46	710 252 692,50	%47,90
المخزونات	223 144 078,61	%16,13	198 053 689,89	%13,36
الزبائنوالحسابات	336 013 777	%24,29	504 264 450,5	%34
المدينة	69 703 403,15	%5,04	7 934 551 ,96	%0,53
المتاحات				
مجموع الأصول	1 383 427 520 ,08	%100	1 482 794 988,42	%100
الخصوم				
الأموال الدائمة	955 331 427 ,4	%69,06	1 036 682 056	%69,92
الأموال الخاصة	577 018 200,45	%41,71	634 372 731,88	%42,78
ديون طويلة الأجل	378 313 227,04	%27,35	402 453 323,71	%27,14
ديون قصيرة الأجل	428 096 092,59	%30,94	445 968 932 ,83	%30,08
مجموع الخصوم	1 383 427 520,08	%100	1 482 794 988,42	%100

من خلال الجدول أعلاه وبمقارنة سنة 2010 و2009 يمكن استنتاج ما يلي :

- زيادة في التثبيتات غير الجارية وهذا ما يدل على قيام المؤسسة باقتناء تثبيتات جديدة وهذا ما يعكس استخدام للنقدية ؛
- تسجيل انخفاض في المخزونات بنسبة 12% وهذا ما يعكس مصدرا للنقدية والتي لم تتحول إلى مقبوضات بعد ؛
- ارتفاع في حساب الزبائن بنسبة 50% وذلك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف المؤسسة لزبائنها كما وأن هذه الأخيرة تشكل نسبة هامة من مجموع الأصول والبالغة سنة 2009

24,29% لترتفع إلى 34% سنة 2010 وهذا ما يعكس زيادة للإيرادات وفقا لأساس الاستحقاق عن المبالغ المحصلة سنة 2010؛

- انخفاض محسوس في المتاحات وذلك بنسبة 86% وهذا ما يدل على وجود ضعف في سيولة المؤسسة؛
- ارتفاع في الأموال الدائمة وذلك بسبب ارتفاع في الأموال الخاصة والراجع إلى ارتفاع في النتيجة المحققة سنة 2010 إضافة إلى ارتفاع في ديون طويلة الأجل ؛

2.2.2.3. دراسة توازن البينة المالية لمؤسسة CR METAL

نقوم بدراسة توازن البنية المالية لمؤسسة CR METAL من خلال النسب المبينة في الجدول الموالي

الجدول رقم (17) : نسب توازن البنية المالية لمؤسسة[129] بدون صفحةCR METAL

السنوات / البيان	سنة 2009	سنة 2010
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	754 566 261,28 / 955 331 427 ,4 = 1,26	772 542 295,92 /1 036 826 056 = 1,34
نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	754 566 261,28 /577 018 200,45 = 0,76	772 542 295,92 /634 372 731 ,88 = 0 ,82
نسبة السيولة = الأصول الجارية / ديون قصيرة الأجل	428 096 092,59/628 861 258 ,80 = 1,46	445 968 932,83 /710 252 692 ,50 = 1,59
نسبة السيولة العامة = (القيم القابلة للتحصيل +المتاحات)/ديون قصيرة الأجل	(777 013 336+403,15 703 69)/ 428 096 092,59 = 0,94	(450,5 264 504+96, 551 934 7) / 445 968 932 ,83 = 1,14
نسبة السيولة الحالية = المتاحات / ديون قصيرة الأجل	428 096 092,59 / 69 703 403,15 = 0,16	445 968 932 ,83 / 7 934 551 ,96 = 0,02

نسبة قابلية السداد= مجموع الأصول / مجموع الديون	806 409 319,5/ 1 383 427 520,08 = 1,71	848 422 256,5/ 1 482 794 988,42 = 1,74
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون	806 409 319,5 / 577 018 200,45 = 0,71	848 422 256,5 / 634 372 731,88 = 0,74
نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة /مجموع الأصول	628 861 258 ,80 / 1 383 427 520,08 = 0,45	710 252 692,50 / 1 482 794 988,42 = 0,47

ومن خلال الجدول رقم 17 يمكن استنتاج ما يلي :

1. الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة خلال السنتين ،وهذا ما تؤكده نسبة التمويل الدائم حيث أنها أكبر من الواحد،وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب بنسبة الفائض من الأصول الثابتة سنة 2010 بـ (772 542 295,92 X 0,34) وعليه فشرط التوازن الإجمالي محقق؛

2. نسبة التمويل الخاص توضح درجة تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة إلا أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد خلال السنتين وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل خاص سالب ،ففي سنة 2010 الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة بنسبة 82% والباقي يمول بديون طويلة الأجل؛

3. تعبر نسبة السيولة على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير،ومن خلال نسبة السيولة العامة نلاحظ أنه خلال السنتين أن الأصول المتداولة تغطي ديونها قصيرة الأجل ؛

4. نسبة السيولة العامة تثبت قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة القيم القابلة للتحصيل والمتاحات لديها حيث تستبعد عناصر الأصول بطيئة التحول إلى سيولة ومن خلال الجدول نلاحظ أن القيم القابلة للتحصيل والمتاحات المتوفرة لديها خلال سنة 2010 تغطي ديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى 14% من ديون طويلة الأجل وهذا ليس عقلانيا حيث أن النسبة تزيد عن الحد الأقصى بـ 64% على الأقل من ديون قصيرة الأجل؛

5. نسبة السيولة الحالية تبين قدرة المؤسسة على التسديد الحالي للديون ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة منخفضة سنة 2010 مما يدل على عجز المؤسسة من حيث السيولة؛

6. نسبة قابلية السداد تقيس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها،فمن خلال الجدول تبدو منخفضة وهي تقل عن 2 وبالتالي المؤسسة لا تتمتع بإمكانية وفاء جيدة؛

7. نسبة الاستقلالية المالية تبين مدى اعتماد المؤسسة على مصادرها الداخلية لتمويل أصولها وبما أن النسبة أقل من 1 فالمؤسسة تعتمد على المصادر الخارجية للتمويل أكبر من اعتمادها على مصادرها الداخلية وبالتالي المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية ؛

3.2.3. تحليل التوازن المالي لمؤسسة CR METAL

بعد دراسة توازن البنية المالية للمؤسسة نتطرق إلى دراسة التوازن المالي من خلال مؤشرات رأس المال العامل واحتياجات رأس مال العامل والخزينة

1.3.2.3. مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة CR METAL

يمكن توضيح مختلف المؤشرات المالية لمؤسسة CR METAL من خلال الجدول رقم 18.

الجدول رقم(18): مؤشرات التوازن المالي[129] بدون صفحة

	سنة 2009	سنة 2010
رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	- 955 331 427 ,4 754 566 261,28 = 200 765 166,2	772 542 295,92 - 1 036 826 056 = 264 283 759,6
رأس المال الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	- 577 018 200,45 754 566 261,28 = -177 548 060,8	- 634 372 731 ,88 772 542 295,92 = -138 169 564,1
رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة	336 013 777+223 144 078,61 =69 703 403,15+ 628 861 258 ,80	504 264 450,5+198 053 689,89 +96, 551 934 7= 692 252 710 ,50
رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون	428 096 092,59+378 313 227,04 = 806 409 319,5	445 968 932 ,83+402 453 323,71 = 848 422 256,5
احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال+القيم القابلة للتحصيل)-(ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)	336 013 777+223 144 078,61 -42 537 239,17+428 096 092,59- = 173 599 002,3	504 264 450,5+198 053 689,89 - 61 550 811,82+445 968 932 ,83 = 317 900 019,3
الخزينة = رأس مال العامل – احتياجات رأس المال العامل	173 599 002,3 - 200 765 166,2 = 27 166 163,93	317 900 019,3 -264 283 759,6 = 53 616 259,7

من خلال الجدول رقم 18 يمكن استنتاج ما يلي :

1. رأس مال العامل :

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل موجب خلال السنتين كما أنه ارتفع من سنة 2009 إلى 2010 نتيجة لزيادة في الأموال الخاصة وديون طويلة الأجل بنسبة أكبر من زيادة الأصول الثابتة ،وهذا ما يؤكد سلامة المركز المالي على المدى البعيد؛
- نلاحظ أن رأسمال العامل الإجمالي ارتفع سنة 2010 نتيجة لزيادة في حساب الزبائن مقارنة مع سنة 2009 في حين نلاحظ انخفاض محسوس في المتاحات ؛
- يتبن لنا أن رأسمال العامل الأجنبي ارتفع خلال سنة 2010 عما كان عليه في سنة 2009 نظرا لارتفاع ديون قصيرة وطويلة الأجل وما يمكن ملاحظته أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على رأسمال العامل الأجنبي إلا أنها تعتمد على ديون قصيرة الأجل أكثر من ديون طويلة الأجل لأنه يتوافق مع طبيعة نشاطها ، كما أن ديون قصيرة الأجل تتضمن سلفات مصرفية ؛

2. احتياجات رأس المال العامل **:**

لكي تكون نظرة واضحة حول التوازن المالي للمؤسسة يجب مقارنة رأسمال العامل مع احتياجات رأس مال العامل لأنه يعتبر مكمل له فرأسمال المال العامل لا يكفي وحده للحكم على وضعية المؤسسة

فمن خلال الجدول رقم 18يتضح لنا أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنتين أي أن المؤسسة في حاجة إلى تمويل احتياجاتها الدورية بمقدار 317 900 019,3 دج خلال سنة 2010،وهذا ما يوحي أن سرعة دوران قروض قصيرة الأجل أقل من سرعة دوران احتياجاتها الدورية وهذا بسبب عدم التزامن بين التدفقات المتولدة مع الاستغلال والاحتياجات المتولدة عنها.

3. الخـزينـــة :

تمثل الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وتعكس التوازن المالي من عدمه ويمكن من خلال الجدول ملاحظة أن الخزينة كانت موجبة خلال سنة 2009 وهذا ما أدى إلى توفير سيولة للمؤسسة بمقدار 27 166 163,98 دج بينما في 2010 سجلنا خزينة سالبة وهذا ما يوضح أنه هنا ك عجز في خزينة المؤسسة.

2.3.2.3. تسيير عناصر احتياجات رأس المال العامل

سنحاول التعرف على تسيير مؤسسة CR METAL لعناصر احتياجات رأس المال العامل حيث نأخذ بعين الاعتبار عنصرين أساسين المتعلقين بالاستغلال هما الزبائن والموردين باعتبارهما العناصر الأكثر تأثيرا في نقدية المؤسسة.

1.2.3.2.3. الزبائن

من أجل تحليل أكثر لإدارة الزبائن والتعرف على المدة الممنوحة لها نقوم بحساب سرعة دوران الزبائن ،فمن خلال الكشوفات المحاسبية فقد بلغت قيمة الزبائن 407 433 545,18دج ورقم الأعمال 637 300 029,13 دج وعليه فإن :

معدل دوران الزبائن = المبيعات/ رصيد الزبائن

= 637 300 029,13 /407 433 545,18

= 1,56 مرة

متوسط فترة التحصيل = معدل دوران الزبائن x 360

=1,56 x 360

= 230 يوم

متوسط فترة التحصيل = 230 يوم حوالي 7 أشهر

أي أن عنصر الزبائن يدور مرة واحدة في 7 أشهر وهذه المدة يجب مقارنتها بالمدة المتحصل عليها من الموردين للتعرف على مدى تطبيق المؤسسة لقاعدة التحصيل قبل التسديد.

2.2.3.2.3. الموردون

من أجل التعرف على مدة المتحصل عليها من الموردين نقوم بحساب سرعة دوران الموردين ،وبعد التعرف على قيمة الموردين المقدرة بـ 99 366 604,01 دج وقيمة المشتريات المقدرة بـ 370 187 119 دج ،تم الحصول على ما يلي :

معدل دوران الموردون = الموردين / المشتريات

=604,01 366 99 /119 187 370

= 0,26 مرة

متوسط فترة التحصيل = معدل دوران الموردون x 360

= 0,26 x 360

= 96 يوم

متوسط فترة التحصيل = 96 يوم حوالي 3 أشهر

أي أن المدة المتحصل عليها من طرف الموردين حوالي 3 أشهر وهي أقل من المدة الممنوحة للزبائن وهذا ما قد يؤدي إلى عجز في التسديد ، لذلك على المؤسسة بذل مجهودات تفاوضية مع موردها من أجل الإبطاء في تسديد المستحقات بما يتناسب والمدة الممنوحة للزبائن أو البحث عن موردين جدد.

ومن جهة أخرى على المؤسسة البحث عن زبائن جدد حتى تتمكن من فروض شروطها والتقليل في المدة الممنوحة للزبائن،وبهذا يمكنها الاستفادة أكثر من الموردين أي بزيادة مدتهم وتخفيض مدة الزبائن حتى تستفيد من الفرق بين المدتين بالمبلغ الذي يعتبر تمويل خارجي إضافي وبدن فوائد عليه.

3.3 قائمة التدفقات النقدية في مؤسسة CR METAL

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بإعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CR METAL وفق الطرق التي نص عليها النظام المحاسبي المالي وتحليلها إضافة إلى عرض أمثلة عن بعض التدفقات النقدية للمؤسسة خلال سنة 2010.

1.3.3. التدفقات النقدية لمؤسسة CR METAL

فيما يلي بعض التدفقات النقدية التي سجلناها في مؤسسة CR MEATL والتي تختلف من أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية .

1.1.3.3. التدفقات النقدية التشغيلية

كما سبق الذكر أن النشاطات التشغيلية هي جميع التدفقات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية لمؤسسة CR METAL ،وفيما يلي بعض التدفقات النقدية للنشاطات التشغيلية الخاصة بالمؤسسة لسنة 2010.

1.1.1.3.3. التدفقات النقدية الخارجة :

- مدفوعات نقدية مقابل شراء مواد أولية في 2010/02/12 لصالح المؤسسة والتي بلغت قيمتها 86 580,00 دج،ومعالجتها المحاسبية تمت وفق ما يلي :

38100 442003		حـ/مشتريات المواد الأولية حـ/رسوم قابلة للاسترجاع على المواد الأولية والخدمات موردون المخزونات الوطنية - شركات الخاصة **الفاتورة رقم 18/10**	86 580,00 14 718,60	101,298.60
311121	38100	مواد أولية مشتريات المواد الأولية **دخول المواد الأولية إلى المخازن**	86,580.00	86,580.00
401602	512000	موردون المخزونات الوطنية - شركات الخاصة البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481	101,298.60	101,298.60

وبالتالي ما يمكن ملاحظته أن هناك تدفق نقدي خارج من المؤسسة بقيمة 101,298.60دج ؛

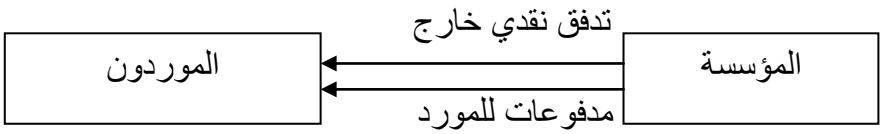

- مدفوعات نقدية للعمال وضرائب مستحقة لشهر جانفي 2010 ، والتي تمت معالجتها وفق ما يلي :

421600		المستخدمون ، الأجور المستحقة	9 305 332,07	
431600		الضمان الاجتماعي26%	3 145 101,63	
431610		الضمان الاجتماعي09 %	707 919,79	
442105		الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل	47 620,45	
447600		الضرائب الأخرى و الرسوم والتسديدات المماثلة(الرسم على النشاط المهني)	922 010,00	
447604		الضريبة على الدخل الإجمالي	1 065 750,07	
447606		الطابع الضريبي	690,000	
	512000	البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481 **تسديد بشيك رقم 330591،330590، 330592، 330593، 4105695، 4105696**		15 201 423,94

وبالتالي نلاحظ تدفق خارج من المؤسسة لتسديد أجور الموظفين والضرائب المستحقة عليها

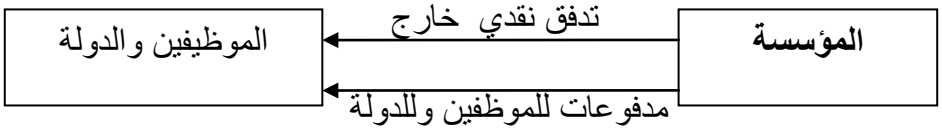

- تقديم تسبيقات في 06 جانفي 2011 ،والتي تمت معالجتها كما يلي :

541000		تسبيقات واعتمادات	662 900,00	
	53000	صندوق		662 900,00
		تسبيقات واعتمادت للإدارة		

وبالتالي هناك تدفق نقدي خارج من المؤسسة بقيمة 662 900,00 دج

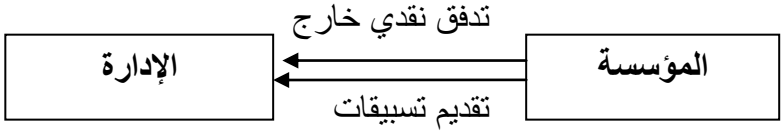

2.1.1.3.3.تدفقات داخلة :

▪تحصيلات نقدية من عند الزبائن في 13 /2010/01،والتي تمت معالجتها وفق ما يلي :

411000		حـ/ الزبائن المؤسسات العمومية	1 359 663,48	
	701000	حـ/ منتجات تامة مراجل عادية		1 162 105,54
	445703	حـ/ رسـم علـى القيمـة المضـافة / المبيعات		197 557,94
		مبيعات إنتاج تام للشهر جانفي بفاتورة رقم 5021		
512000		البنـك الـوطني الجزائـري حسـاب رقـم 54481	1 359 663,48	
	411000	الزبائن المؤسسات العمومية		1 359 663,48
		شيك رقم 330589		

وبالتالي هناك تدفق نقدي داخل إلى المؤسسة بقيمة 1 359 663,48 دج

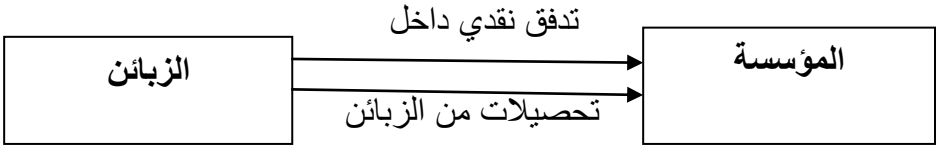

2.1.3.3. التدفقات النقدية الاستثمارية :

1.2.1.3.3.التدفقات النقدية الخارجة :

▪مدفوعات نقدية لشراء استثمارات في 2010/03/13 ،والتي تمت معالجتها كما يلي :

215100		معدات	101,771.36	
442003		رسم على القيم المضافة القابل للاسترجاع	17,301.13	
	401602	موردو الاستثمارات		119,072.49
		فاتورة رقم00059		
401602		موردو الاستثمارات	119,072.49	
	512000	البنك الوطني الجزائري		119,072.49

وبالتالي هناك تدفق نقدي خارج من المؤسسة بقيمة 119,072.49

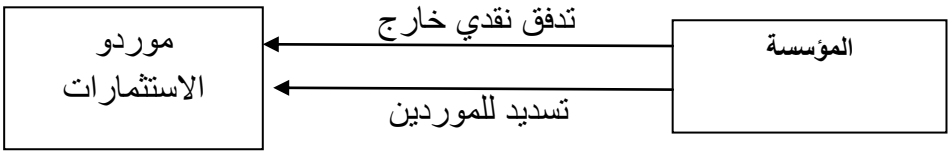

أما بالنسبة للتدفقات الداخلة من الأنشطة من الأنشطة الاستثمارية لم تسجل المؤسسة ذلك خلال سنة لأنها لم تقم بالتنازل عن جزء من استثماراتها خلال سنة 2010.

3.1.3.3. الأنشطة التمويلية

التدفقات الخارجة :

- تسديد جزء من الالتزام الذي كان على عاتق المؤسسة اتجاه بنك الوطني الجزائري ،والتي تمت معالجته وفق القيد التالي :

164001	512000	/تسديد الالتزام في 2009/12/31 حـ/ البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481 **تسديد الالتزام عن طريق حساب رقم 54481**	1 952 300,00	1 952 300,00

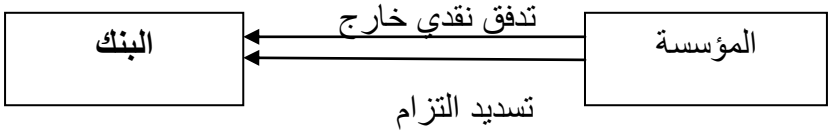

- مدفوعات للشركاء بقيمة 10 000 000 دج.

457		أرباح الشركاء مستحقة الدفع	10 000 000	
	512000	البنك الوطني الجزائري حساب رقم 54481		10 000 000

2.3.3. قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CR METAL

نحاول من خلال هذا المطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية لسنة 2010 المعدة وفق الطريقة المباشرة وغير المباشرة لمؤسسة CR METAL وذلك بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها .

1.2.3.3. الطريقة المباشرة

لإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة توفرت لدينا المعطيات التالية :

- فيما يخص الأنشطة التشغيلية:
  - المتحصلات النقدية من الزبائن بلغت 92, 570 373 631 دج ؛
  - متحصلات واردة أخرى بلغت 100 000,00 دج؛
  - المدفوعات النقدية للموردين وللموظفين بلغت 462,61 128 605 دج ؛
  - الفوائد المدفوعة بلغت 678,15 293 16 دج ؛
  - مدفوعات أخرى بلغت 100 000,00 3 دج.
- فيما يخص الأنشطة الاستثمارية:

قامت المؤسسة باقتناء التثبيتات التالية :

- تثبيتات معنوية بقيمة 500,00 58 دج
- تثبيتات عينية بقيمة 308 185 30 دج

حيث قامت المؤسسة بتسديد مبلغ 554,00 781 20 دج من إجمالي المبلغ ،في حين أنها لم تقم بالتنازل عن الاستثمارات خلال سنة 2010.

- فيما يخص الأنشطة التمويلية :
  - قامت المؤسسة بتسديد أرباح السنة 2009 التي تقرر توزيعها على المساهمين والتي بلغت 10 000 000,00 دج ؛
  - كما قامت بتسديد التزام كان عليها اتجاه بنك BNA والذي بلغ 60 000 000,00دج حيث سددت منه سنة 2010 مبلغ 56 952 300,00 دج.

ومن خلال المعطيات السابقة يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CR METAL في الجدول رقم 19.

الجدول رقم (19) : قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CR METAL وفق الطريقة المباشرة[129] بدون صفحة

وحدة القياس دج

البيان	الملاحظة	سنة 2010
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
-التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		631 373 570,92
- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		-605 128 462,61
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		-16 293 678,15
الضرائب عن النتائج المدفوعة		
متحصلات أخرى مقبوضة		100 000,00
مدفوعات أخرى		-3 100 000,00
التدفقات النقدية قبل العناصر الاستثنائية		6 951 430 ,16
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		**6 951 430 ,16**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية		**6 951 430 ,16**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		-20 781 554,00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية		
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		**-20 781 554,00**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		-10 000 000,00
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-56 952 300,00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		**-66 952 300,00**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات		
تغير أموال الخزينة في الفترة		**-80 782 423,84**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		27 166 163,98
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية		-53 616 259,86
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		**-80 782 423,84**

من خلال قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CR METAL لسنة 2010 يتضح لنا أن المؤسسة حققت تغيرا سالبا في الخزينة بمقدار **80 782 423,84 دج** والناتج أساسا عن التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية في حين أن التدفقات النقدية التشغيلية لم تتمكن من تغطية ذلك ،وسنقوم بتحليل أكثر للقائمة من خلال المطلب الثالث.

2.2.3.3. إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة

كما عرفنا سابقا أن الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية ترتكز على تعديل صافي الربح بإضافة أو طرح البنود التي لا يترتب عليها تدفقات غير نقدية مع إظهار أثر التغير الحادث في بنود مكونات رأس المال العامل أي بنود الأصول والالتزامات المتداولة حيث انه جميع ما يحدث من زيادة في أرصدة الأصول المتداولة (ما عدا النقدية) يؤدي إلى نقص في رصيد النقدية (استخدامات النقدية) في حين يؤدي نقص في أرصدة تلك الأصول إلى زيادة في رصيد النقدية (مصادر النقدية) ،وجميع ما يحدث من زيادة في أرصدة الالتزامات المتداولة يؤدي إلى زيادة في رصيد النقدية (مصادر النقدية) في حين يؤدي أي نقص في يحدث في أرصدة تلك الالتزامات إلى نقص في رصيد النقدية (استخدامات النقدية).

وقد أفصح جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) لمؤسسة CR METAL عن صافي الربح قبل الضرائب 91 501 749,50 دج المعد وفق أساس الاستحقاق ،ويتم تعديل هذا المبلغ بالأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي حدثت في الميزانية والتي تكون ذات تأثير على قياس الدخل ،وذلك كما يلي :

- النقص في المخزون :

سجلنا نقص في المخزون بقيمة 25 090 388,68دج (الفرق بين رصيد آخر مدة ورصيد آخر مدة)وهذا ما يعكس مصدرا للنقدية ولم تتحول إلى مقبوضات بعد لذلك فإن هذا المبلغ يجب إضافته إلى صافي الربح قبل الضرائب حيث أنه عندما تزيد قيمة البضاعة المباعة عن قيمة البضاعة المشتراة خلال الفترة تكون تكلفة البضاعة المباعة وفقا لأساس الاستحقاق أقل من تكلفة البضاعة وفقا للأساس النقدي.

- الزيادة في الزبائن و الحسابات المدينة الأخرى:

سجلنا زيادة قدرها 168 250 709,57 دج والتي تعكس الزيادة في الإيرادات وفقا لأساس الاستحقاق عن المبالغ المحصلة في سنة 2010 لذلك تخصم هذه الزيادة من صافي الدخل لتتحول من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدية.

- النقص في الموردين و الحسابات الدائنة الأخرى:

سجلنا انخفاض في الحاسب الموردين والحسابات الدائنة الأخرى مقدار 32 ,732 140 1 دج والتي يجب أن تخصم من صافي الربح قبل الضرائب لتحويله إلى صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل .

- مصروف الاهتلاكات والمؤونات :

وهو مصروف غير نقدي يجب إضافته إلى صافي الربح قبل الضرائب قصد التوصل إلى التدفق النقدي من أنشطة العمليات .

وبالتالي تصبح قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة كما هو مبين في الجدول رقم 20

جدول رقم (20): قائمة التدفق النقدية وفق الطريقة غير المباشرة [129] بدون صفحة وحدة القياس دج

البيان		سنة 2010
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية قبل الضرائب		91 501 749,00
التصحيحات من أجل :		
- الاهتلاكات و الأرصدة		65 246 900 ,00
– تغير الضرائب المؤجلة		(5 496 166,39)
– تغير المخزونات		25 090 388,68
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى		(168 250 709,57)
– تغير الموردين و الديون الأخرى		(1 140 732, 32)
تدفقات الخزينة من الأنشطة العملياتية		**6 951 430 ,16**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
-المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		-20 781 554,00
-التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		-
- المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		-
- التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية		-
- الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		-
- الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار		**-20 781 554,00**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
-التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		-
- الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		-10 000 000,00
- التحصيلات المتأتية من القروض		-
- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-56 952 300,00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		**-66 952 300,00**

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		**-66 952 300,00**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات		
تغير أموال الخزينة في الفترة		**-80 782 423,84**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		27 166 163,98

3.3.3. تحليل قائمة التدفقات النقدية

سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بتحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CR-METAL والوقوف على أهم المؤشرات التي يمكن حسابها قصد معرفة وضعية المؤسسة.

3.3.3 .1. التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية

عند إجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لسنة واحدة يتم الفصل بين التدفقات الداخلة والخارجة وذلك كما يوضحه الجدول رقم 21.

الجدول رقم(21): التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لمؤسسة CR METAL [130] بدون صفحة وحدة القياس دج

البيان	المبالغ
▪ الأنشطة التشغيلية:	
المتحصلات من الزبائن	631.373.570,92
متحصلات أخرى	100.000,00
مجموع التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية	631.473.570,92
مدفوعات للموردين وللموظفين	605.128.462,61
فوائد مدفوعة	16.293.678,15
مدفوعات أخرى	3.100.000,00
مجموع التدفقات النقدية الخارجة من التدفقات التشغيلية	624.522.140,76
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	
مجموع التدفقات الخارجة من الأنشطة الاستثمارية	20.781.544,00
التدفقات من الأنشطة التمويلية	
توزيعات الأرباح	10.000.000,00
تسديد الديون	56.952.300,00
مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية	66.952.300,00
مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة	631.473.570,92
مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة	712.255.994.8

من خلال الجدول رقم 21 يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

أول ما يتم ملاحظته من الجدول هو أن مجموع التدفقات الخارجة أكبر من مجموع التدفقات الداخلة للمؤسسة، حيث بلغ مجموع التدفقات الداخلة لمؤسسة 631.473.570,92 دج وتم الحصول عليه من مصدر واحد وهو النشاط التشغيلي وذلك من خلال النقدية المحصلة من الزبائن حيث بلغت مساهمة هذا المصدر من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة 99,98% في حين أن مجموع التدفقات الخارجة من المؤسسة بلغت 712.255.994.8 دج فقد كانت أوجه استخدامها كما يلي :

- أن ما نسبته 87,7% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة قد استخدم في تسديد الموردين وللموظفين والفوائد المستحقة؛
- صرف ما قيمته 66.952.300 دج من التدفقات النقدية الخارجة على أنشطة التمويل وهو ما شكل 9,4% من إجمالي التدفقات كانت على الشكل التالي كانت على الشكل التالي 8% لتسديد الديون و 1,40% لتوزيعات الأرباح ؛
- صرف فقط ما نسبته2,91% على أنشطة الاستثمار كان جلها لشراء استثمارات.

وبالتالي فالتحليل العمودي للقائمة يمكننا من معرفة من أين أتت النقدية في المؤسسة وإلى أين ذهبت وما يمكن استنتاجه أيضا من التحليل العمودي للقائمة أنه :

- اعتماد المؤسسة بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد النقدية إلا انه لم يمكنها من تغطية التدفقات المختلفة ؛
- إن أهم أوجه استخدامات التدفقات النقدي في المؤسسة كانت من خلال أنشطتها التمويلية.

2.3.3.3. التحليل بواسطة النسب المالية

سنقوم بحساب بعض النسب المرتبطة بالتدفقات النقدية لسنة 2010، وذلك اعتمادا على أرصدة التدفقات النقدية المتحصل عليها من الأنشطة العملياتية لمؤسسة CR METAL.

1.2.3.3.3. كفاءة الحصول على تدفقات نقدية (القدرة على توليد النقدية)

- نسبة كفاية التدفقات التشغيلية = $\frac{\text{التدفقات الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$

حيث أن:

الاحتياجات النقدية الأساسية = التدفقات الخارجة للنشاطات التشغيلية+الإنفاق الرأسمالي +مدفوعات تسديدات القروض

= 56.952.300,00 + 20.781.554 + 624.522.140,76

= 681 474 404 ,7

- نسبة كفاية التدفقات التشغيلية = $\frac{631.473.570,9}{702.255.994,7}$

نسبة كفاية التدفقات التشغيلية = 0,89

وتبين هذه النسبة مدى القدرة على تلبية الاحتياجات النقدية و ما توفره منها وهنا نجد أن التدفقات النقدية الداخلة تغطي 89% من احتياجات النقدية وبالتالي فإن التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي استطاعت تغطية الاحتياجات الدورية للمؤسسة.

- عائد التدفق النقدي = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$

$$0.094 = \frac{6.951.430,16}{73.782.531,43} =$$

عائد التدفق النقدي = 9,4 %

يبين هذا المؤشر نسبة الأرباح النقدية من الأرباح الاستغلالية المحتسبة على أساس الاستحقاق، أي أن نسبة 9% فقط من الربح يعتبر نقدي و هي نسبة ضئيلة وهذا ما يوضح أن المؤسسة تتبع سياسة البيع بأجل .

- نسبة التدفق النقدي التشغيلي = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$

$$= \frac{6.951.430,16}{637.300.029,13} = 0.01$$

نسبة التدفق التشغيلي = 1%

تشير هذه النسبة إلى ضعف واضح في سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة وهذا ما يعني أن المؤسسة لا تولد نقدية كافية من المبيعات لأن معدل دوران الزبائن أقل من معدل دوران الموردين.

- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$

$$= \frac{6.951.430,16}{1.433.111.254''} = 0.005$$

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = 0,5%

أي أن مساهمة الأصول في توليد النقدية سوى 0,5% وتعتبر نسبة ضعيفة جدا ، ويلاحظ من النسبة السابقة أن التدفقات النقدية إلى الأصول اقل من التدفقات النقدية إلى المبيعات لأن الشركة لديها معدل ضعيف لدوران الأصول (المبيعات ÷ متوسط صافى الأصول = 0,44) أقل من مره واحدة حيث أن التدفقات النقدية إلى المبيعات والتدفقات النقدية إلى الأصول مرتبطان بمقاييس الربحية وهامش الربح والعائد على الأصول .

وبالتالي نستطيع القول بأن كفاءة المؤسسة في توليد تدفقات من أنشطة التشغيل ضعيفة.

2.2.3.3.3. تقييم سيولة المؤسسة

- نسبة التغطية النقدية = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع التدفقات الخارجة من أنشطة الاستثمار والتمويل}}$

$$0.07 = \frac{6.951.430,16}{87.733.854} =$$

نسبة التغطية النقدية = 7%

أي أن النشاط التشغيلي يغطي 7% فقط من الأنشطة التمويلية والاستثمارية وهذا ما يبين ضعف وعدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية التدفقات الخارجة من تلك الأنشطة؛

- نسبة تغطية فوائد الديون = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{فوائد الديون}}$

$$0.42 = \frac{6.951.430,16}{16.293.678,15} =$$

تمثل نسبة عالية نوعا ما وهذا ما يشير على اعتماد المؤسسة بشكل كبير على الديون الخارجية لتمويل أنشطتها وهذا ما تعكسه نسبة الاستقلالية التي بينت اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية لتمويل استخداماتها؛

- نسبة تغطية التوزيعات = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{توزيعات الأرباح}}$

$$6.39 = \frac{6.951.430,16}{10.000.000} =$$

صافي التدفقات النقدية من مهامها تغطية التزامات المؤسسة بما في ذلك التزامات الشركاء ونجد أن هذا المؤشر يمثل 6 مرات وهذا يبين أن المؤسسة تعاني أي صعوبات في توزيع الأرباح.

3.2.3.3.3. النسب التي تمتم بالمركز المالي :كما يمكن استخدام النسب التالية التي تعتمد على مقارنة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي.

- نسبة تغطية ديون قصيرة الأجل = صافي التدفق النقدي التشغيلي / متوسط ديون قصيرة الأجل

حيث أن :

ديون قصيرة الأجل أول مدة = 428.096.092,59

ديون قصيرة الأجل آخر مدة = 445.698.932,83

نسبة تغطية ديون قصيرة الأجل = $\frac{6.951.430,16}{214.048.046,8} = 0.03$

نسبة تغطية ديون قصيرة الأجل= 3%

يبين قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل إحتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة وبما أن التدفقات النقدية التشغيلية تغطي سوى 3% من الديون قصيرة الأجل فهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مشكل في السيولة.

- معدل المرونة المالية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / متوسط الديون الإجمالية

$= \frac{6.951.430,16}{_827.415.788} = 0.008$

أي أن 0.84% من الديون الإجمالية يتم تغطيتها بواسطة التدفقات النقدية التشغيلية فقط .

- التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية -(الإنفاق الرأسمالي +التوزيعات)

(10.000.000+20.781.554) - 6.951.430,16 =

= - 23.830.123,84دج

التدفقات النقدية الحرة = - 23.830.123,84دج

التدفقات النقدية الحرة سالبة مما يعني أن المؤسسة لم تقابل جميع التزاماتها النقدية ،وبالتالي يكون عليها التصرف في الاستثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو إصدار أسهم.

خلاصة الفصل

عند دراسة قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة CR METAL والتي طبقت عليها القائمة لأول مرة والتي من خلال تحليلها استطعنا الإجابة على تساؤل مهم وهو من أين أتت النقدية وإلى أين ذهبت ،كما تبيّن لنا أن المؤسسة تعتمد على النشاط الأساسي في تحصيل النقدية وهو النشاط التشغيلي إلا انه لم يتمكن من تغطية الأنشطة الأخرى وهذا ما ولّد تدفقات نقدية سالبة ،ومن خلال تحليل القائمة بواسطة النسب المالية سجلنا الاستنتاجات التالية :

- بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق بين أن قائمة الدخل ذات مصداقية غير عالية ؛
- عائد من المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي يمثل قيمة الإئتمان وقد تبين لنا أن المؤسسة لا تولد نقدية كافية من المبيعات بسبب سياسة البيع بالأجل التي تعتمد عليها لذا عليها إعادة النظر في هذه السياسة ومحاولة تحفيز الزبائن على الدفع من خلال إعطاء تخفيضات ؛
- نسبة تغطية الفوائد مرتفعة وهذا ما يدل على الاعتماد على المصادر الخارجية في التمويل ؛
- معدل تغطية ديون قصيرة الأجل ضعيف مما يدل على وجود مشكل في السيولة؛
- التدفقات النقدية الحرة سالبة مما يعني أن المؤسسة لم تقابل جميع التزاماتها النقدية.

خاتمة عامة

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة الإطار النظري للمحاسبة وتطوره دوليا ومحليا بصفة عامة، وبصفة خاصة دراسة تفصيلية لأحدى القوائم المالية ، حيث تطرقنا إلى فصل أبرزنا فيه تطور المحاسبة على المستوى الدولي والمحلي والتي بدورها سايرت تطور البيئة المحيطة بها فأثرت وتأثرت بذلك وما ساعدها هي تميزها بخاصية الاستمرارية والديناميكية ،وهذا ما فسر تطورها من تقنية لمسك الدفاتر إلى نظام معلومات وتحول تدريجي للخبرات المكتسبة من التطبيق العملي إلى مبادئ وقواعد محاسبية مقبولة في المجتمع المحاسبي لتتنقل هذه المبادئ فيما بعد بفضل جهود المنظمات المهنية الدولية المتهمة بأمر المهنة إلى معايير محاسبية دولية من مهامها التقليل من فجوة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول وإحداث نوع من التوافق المحاسبي الدولي والذي بدوره يجعل من المحاسبة وسيلة تساعد في توفير معلومات مالية مفهومة،موثوق فيها ،قابلة للمقارنة ويمكن الاعتماد عليها وتساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم.

ومع الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر جاءت ضرورة توفير بيئة محاسبية ملائمة تستجيب لمتطلبات الفترة وقادرة على تلبية احتياجات مختلف مستخدمي المعلومة المالية ،وفي هذا الإطار قامت الجزائر باعتماد نظام محاسبي مالي جاء بمجوعة من المبادئ وقواعد القياس والتقييم إضافة إلى القوائم المالية التي تشكل أهم مخرجات هذا النظام.

وفي إطار القوائم المالية نجد أن النظام المحاسبي جاء بقائمة لم تكن المؤسسات الجزائرية تعمل بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني وهي قائمة التدفقات النقدية والتي أدرج لها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعيار المحاسبي الدولي السابع وذلك نظرا لأهمية المعلومات التي تقدمها لمستخدميها كما أن تحليل هذه القائمة يتيح الحصول على عدة مؤشرات من شأنها أيضا المساعدة على اتخاذ قرارات ، وكل هذا تطرقنا إليه في الفصل الثاني من الدراسة من مفهوم هذه القائمة ،تبويبها وطرق إعدادها إضافة إلى أهدافها وأهميتها مقارنة مع باقي القوائم المالية الأخرى.

وكل ما تم التطرق إليه في الفصول النظرية تم محاولة تجسيده في الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال القيام بدراسة حالة على مؤسسة CR METAL .

ومن خلال فصول الدراسة الثلاث السابقة،يمكن عرض نتائج اختبار الفروض،النتائج النهائية ،الاقتراحات المقدمة إضافة إلى أفاق البحث كما يلي :

1. نتائج اختبار الفروض :

بالعودة إلى فرضيات الدراسة، وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها من خلال الجزء النظري ومن الجزء التطبيقي ، يمكن بلورة نتائج اختبار الفرضيات كما يلي :

بالنسبة للفرضية الأولى :**ظهرت المعايير المحاسبية الدولية نتيجة لتطور المحاسبة وتعدد عملياتها وأشكال ممارساتها من دولة إلى أخرى وفي ظل التوافق المحاسبي الدولي أقدمت الجزائر على تبني نظام محاسبي مستمد من هذه الأخيرة** ،فقد تم إثباتها من خلال الفصل الأول من الدراسة، حيث أن الطبيعة الديناميكية التي تتميز بها المحاسبة وقدرتها على مسايرة العوامل البيئية المحيطة بها والتي تمثل في الأصل مصدر اختلاف وتعدد الأشكال الذي طبع على الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول والذي كان محركا لمساعي التوافق المحاسبي الدولي ،جعلت من المحاسبة ومنذ نشأتها تتماشى مع تطور مختلف الظروف المحيطة بها وتسايرها إلى أن وصلت إلى مرحلة المعايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية ؛ونتيجة للمستجدات التي مرت بها الجزائر والمتمثلة في تفعيل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفتح مجال الاستثمار قامت باعتماد نظام محاسبي مالي مستمد بشكل كبير من المعايير المحاسبية الدولية التي أصبحت ضرورة حتمية تمليها الشروط التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بين المؤسسات ،والمرجعية التي تعتمد عليها الدول في بناء أنظمتها المحاسبية سواء بالاعتماد الكلي أو بتكييفها حسب الظروف بهدف إيجاد لغة محاسبية متوافقة بين مختلف دول العالم تمكن من بلوغ مستوى الفهم المطلوب في لغة الأعمال.

بالنسبة للفرضية الثانية **قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة لباقي القوائم المالية ولا يمكن الاستغناء عنها** فقد تم إثباتها من خلال الفصل الثاني من الدراسة فالقوائم المالية تعكس العمليات التي قامت بها المؤسسة لنفس الفترة المالية ،حيث لا يمكن لأي قائمة وحدها تلبية كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة في القوائم الأخرى،ومن هنا تبرز لنا علاقة التكامل بين القوائم المالية؛

بالنسبة للفرضية الثالثة **تحليل قائمة التدفقات النقدية يمّكن من الحصول على عدة مؤشرات يتم على أساسها اتخاذ القرارات**،فقد تم إثباتها من خلال الفصل الثاني والثالث من الدراسة ،حيث أن تحليل قائمة التدفقات النقدية يسمح بالحصول على مؤشرات تساعد في تقييم درجة السيولة وقدرة المؤسسة

على تسديد التزاماتها و تقييم سياسات تمويلها وجودة أرباحها وكل هذا يسمح لمستخدمي لمعلومات المالية اتخاذ القرارات المناسبة؛

بالنسبة للفرضية الرابعة **تواكب مؤسسة CR METAL متطلبات النظام المحاسبي المالي وتقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية** فقد تم إثباتها جزئيا ،فمؤسسة **CR METAL** قامت بتطبيق النظام المحاسبي المالي لكن دون تطبيق كل ما جاء به خاصة فيما يتعلق بقواعد التقييم كما أنها تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة والتي من خلال تحليلها تحصلنا على عدة مؤشرات تمكنا من خلالها معرفة وضعية المؤسسة.

2. نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في :

- إن اختلاف العوامل البيئية بين الدول جعل لكل دولة مجموعتها الخاصة من القواعد المحاسبية التي تعتمد عليها ما أوجب العمل على تقليص فجوة الاختلافات وإحداث توافق محاسبي دولي من خلال وضع معايير محاسبية دولية؛
- اعتماد الجزائر على نظام محاسبي مالي يعتمد بشكل كبير على المعايير المحاسبية الدولية يشكل خيارا استراتيجيا لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومة المالية وبالدرجة الأولى المستثمرين؛
- في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري من الصعب تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي (كالقيمة العادلة) المستحدثة في النظام المحاسبي المالي ؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية لذلك تضمنها النظام المحاسبي المالي ، كونه يهدف إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية و ما يعادلها،
- هناك علاقة تكامل بين القوائم المالية ولا يمكن الاستغناء عن قائمة لحساب الأخرى حيث أن كل منها يوضح جانب من الأشياء التي نريد أن نعرفها على المؤسسة ؛
- تبويب التدفقات النقدية تحت ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافى التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حدى بصورة مستقلة ، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، بل أن البعض يعتقد أن النجاح هو تدفقات نقدية موجبـة من أنشطة التشغيل؛

- تعد الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية أفضل من الطريقة غير المباشرة نظرا لما تقدمها من معلومات تفيد أكثر في اتخاذ قرارات في العديد من الجوانب لا تقدمها الطريقة غير المباشرة؛
- تحليل قائمة التدفقات النقدية يتيح الحصول على مؤشرات هامة لمستخدمي القوائم المالية مثل عائد التدفق النقدي ، والتدفق النقدي إلى المبيعات ، والتدفق النقدي الحر ويمّكن من اتخاذ القرارات الاقتصادية .

3. الاقتراحات المقدمة :

يمكن الخروج بالاقتراحات التالية:

- لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ففي الوقت الحالي لا يكفي إعداد القوائم المالية فقط وإنما يجب فهمها وتحليلها ؛
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها حتى تتمكن المؤسسات من تطبيق النظام المحاسبي لكل ما جاء به من قواعد خاصة فيما يتعلق بقواعد التقييم ؛
- وجوب إعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورها لمتخذي القرارات وللجهات المستخدمة للقوائم المالية وذلك لما تتضمنه من معلومات تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف الاقتصادية المحيطة بها؛
- توجيه المستثمرين إلى استخدام قائمة التدفقات النقدية كونها توفر معلومات خالية من التضليل؛
- إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة نظرا لما تقدمها من معلومات لا تقدمها الطريقة غير المباشرة؛
- ضرورة اهتمام مؤسسة CR METAL إدارة عملياتها التشغيلية، حيث اتضح أن مقياس التدفق النقدي من عمليات التشغيل هو أفضل مؤشر تنبؤي عند التنبؤ بالتغير في النقدية التي تعبر عن صافي العمليات النقدية للأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية؛
- ضرورة جعل المدة الممنوحة لزبائن مؤسسة CR METAL متناسبة مع المدة المتحصل عليها من طرف الموردين الذين تتعامل معهم ؛

4. آفاق البحث:

وفي الأخير يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال البحثية يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه، وقد مكنتنا هذه الدراسة من تسجيل بعض المواضيع التي قد تكون بذور بحوث مستقبلية، والتي نذكرها فيما يلي:

- دراسة كل معيار محاسبي دولي على حدى؛
- دراسة قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية كالبنوك والمؤسسات الخدماتية؛
- أهمية مقاييس قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المراجع

1. محمود السيد الناجي، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ،مصر،2002.
2. Peter j.eisen, **accounting**, barron's business education series,New York , 4th edition,2000
3. P .lassegue, **gestion de l'Enterprise et comptabilité**, édition dalloz, Paris, 1996
4. H. duvasse et autres, **manuel de comptabilité**, berti édition , Alger,2010
5. خالد جمال جعارات ،محمود عمر الضري،**مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الثانية،2009
6. نعيم دهمش وآخرون،**مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية**،الجزء الأول،دار وائل للنشر،عمان،الطبعة الثالثة،2010
7. بن ربيع حنيفة،**الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**،الجزء الأول،دار هومه،الجزائر،2010
8. عبد الناصر محمد سيد درويش ،**مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية** ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، ،2010
9. كمال عبد العزيز النقيب ، **مقدمة في النظرية المحاسبية** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004
10. Cyrille mandon, **comptabilité générale de l'entreprise**, debook, Belgique,1er édition,2008
11. وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي** ، منشورات الأكاديمية المفتوحة ، الدانمرك ،2007
12. عبد الستار الكيسي، **الشامل في المبادئ المحاسبية** ،دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،2008، عمان
13. عبد الوهاب نصر علي،**مبادئ المحاسبة المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**،الجزء الأول،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004
14. عبد الرزاق محمد قاسم ،**تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**،دار الثقافة للنشر والتوزيع،دمشق ،2006
15. حسين أحمد حسين علي، **نظم المعلومات المحاسبية**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000
16. عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1998
17. Bernard apothéloz, **maitriser l'information comptable**, 6édition, presses polytechniques et universitaires romandes , Lausanne ,2007
18. Moussa hammam, **comptabilité générale selon le SCF et les normes IFRS** ,le savoir édition , Alger,2011

19. محمد عطية وآخرون،**نظرية المحاسبة واقتصاد المعومات**،دار حنين للنشر والتوزيع، ،الأردن، الطبعة الأولى ،1996

20. محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة الثانية ، 2008

21. رحال علي ، **أي محتوى للمعلومات**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد01،الجزائر،2007

22. Robert obert, **normes internationale de comptabilité et l'information financière**, dunod,Paris,2008,

23. رضوان حلوه حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل النظرية المحاسبية**،درا الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،1998

24. مداني بلغيث،**التوافق المحاسبي الدولي-مفهوم،مبررات وأهداف**،مجلة الباحث العدد04،جامعة ورقلة،الجزائر،2006

25. أمين السيد أحمد لطفي،**المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات** ،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2004

26. ثناء القباني،**المحاسبة الدولية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،

27. شعيب شنوف،**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،مكتبة الشركة الجزائرية،الجزء الأول،الجزائر،2008

28. Obert obert ,**pratique des normes IAS /IFRS** ,dunod, Paris,2003

29. فديريك شتوي وآخرون ،المحاسبة الدولية ،ترجمة عصام الدين زايد ،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،2004

30. مزياني نور الدين،فروم محمد صالح،**المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية-مقومات ومتطلبات التطبيق**،مداخلة ضمن ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي،المركز الجامعي الوادي،2010/01/17،الجزائر

31. محمد المبروك ابوزيد، **المحاسبة الدولية وانعكاستها على الدول العربية**،ايتراك للنشر والتوزيع، ،القاهرة ،2005،

32. Robert obert et autre, **comptabilité approfondie**, dunod, 2eme édition, Paris ,2009

33. مداني بلغيث،**إشكالية التوحيد المحاسبي**،مجلة الباحث،العدد 01،جامعة ورقلة،الجزائر،2006

34. براقي تيجاني،**التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الإطار العلمي للنظرية المحاسبية**،مداخلة ضمن ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية،جامعة باجي مختار،عنابة،الجزائر،2007،

35. حسين القاضي ،مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن ،2008

36. نعيم ساباخوري، **معايير محاسبة هو تولد بعد 2005** الموقع الالكتروني : forum-www.jps.dir.com/ (تاريخ التصفح 12-04-2011)

37. حسن عبد الكريم سلوم،بتول محمد نوري،**دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية،** مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السابع،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء،الأردن

38. Catherine maillet baudriet et autre,**les normes comptables IAS /IFRS**, foucher,5eme édition, Paris, 2007

39. Stephan brun , **l'essentiel des normes comptables internationals IAS/IFRS** gualinon éditeur,France ,2005

40. www .iasc .org.uk/const/iascf-com (date de consultation22-04-20011)

41. Bernard RAFFOUNIER**,comptabilité internationale**,librerie vuibert, ,Frane,1997

42. مأمون حمدان,**مقدمة في النظرية عن المعايير المحاسبية الدولية**,ص7الموقع الالكتروني: www.kantakj.com (تاريخ التصفح 22-02-2011)

43. مأمون حمدان,**مقدمة في النظرية عن المعايير المحاسبية الدولية**,ص7الموقع الالكتروني: www.kantakj.com (تاريخ التصفح 22-02-2011)

44. A .kaddouri, **cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS**, enag édition,Alger,2009

45. ministère de finance, conseil nationale de comptabilité, **diagnostic du plan comptable national**, ,2009 Alger

46. الحاج عرابة وآخرون: **دوافع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010

47. مراد ناصر: **النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني – دراسة مقارنة،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010

48. Direction de développement et des partenariats internationaux ,Séminaire sur le nouveau plan comptable financier, 15 janvier 2009 ,alger.

49. جريدة الرسمية رقم 56،**المرسوم التنفيذي رقم 96-318** المتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة

50. _بلغيث ،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2004

51. زعدار أحمد،سفير محمد،**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية**،مجلة الباحث ،العدد السابع،الجزائر،2010

52. هشام سفيان صلوامتشي،يوسف بودلة،**أفاق تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**،مداخلة ضمن ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية،جامعة الوادي،الجزائر ، 2010،

53. صفحة متوفرة على الموقع الإلكتروني ، **www.veecos.net/porta/index.php?opinion=com** ، (تاريخ التصفح 07-04-2011)

54. يمينة ختروسي، **تكيف الجزائر مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية**،ملتقى دولي حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،الجزائر

55. Jean jacques julian,**les normes comptables internationales IAS-IFRS** , sup'foucher, 2eme édition ,2008

56. الجريدة الرسمية رقم 74، **المادة 03 من قانون 07-11** المؤرخ في 25 نوفمبر2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي

57. جريدة الرسمية رقم 74، **المادة 04 من قانون 07-11** المؤرخ في 25 نوفمبر2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي

58. **قرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008**،يحدد سقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة

59. الجريدة الرسمية رقم 74، **المادة 06 من القانون 07-11** المؤرخ في 25 نوفمبر2007 والمتضمن النظام المحا سبي مالي

60. من إعداد من الطالبة

61. كتوش عاشور ،**متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**،مجلة شمال إفريقيا،العدد السادس،جامعة الشلف،الجزائر،

62. Samir MEROUANI: **Le Projet du Nouveau Systeme Comptable Financier Algerien**, Memoire de Magistère en sciences de gestion – management, Ecole Seperieure de Commerce, Alger, 2006/2007

63. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية عدد 19

64. موسى بودهان،**الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي** ،دار الهدى ،الجزائر،2010

65. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر،200 2009

66. Robert obert ,**pratique des normes IFRS** ,dunod,3eme édition,Paris,2006

67. **Manuel de comptabilité générale de la classe 1**, SONATRACH, Janvier 2010

68. **Manuel de comptabilité générale de la classe 2**, SONATRACH, Janvier 2010

69. لبوز نوح ،**مخطط النظام المحاسبي المالي** ،مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية ،الجزائر ،2009.

70. **Manuel de comptabilité générale de la classe 3**, SONATRACH, Janvier 2010

71. **Manuel de comptabilité générale de la classe 4**, SONATRACH, Janvier 2010

72. المواد 21 ،22،من المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156 المؤرخ في 26 ماي 2008

73. الدوري،مؤيد و أبوزناد،نور الدين ،**التحليل المالي باستخدام الحاسوب**،دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن ،2003

74. محمد عباس الحجازي، **الربط بين المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية**، ص7،الموقع الإلكتروني : www.jps-dir.com (تارخ الاطلاع 13-03-2011)

75. مصطفى جاموس،**قائمة التدفقات النقدية أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا**،مجلة دمشق،العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة،1999

76. Eric ducasse et autre, **normes comptable internationale IAS/IFRS** ,debook ,Paris , 2005

77. Youssef f .bissad, **initiation a la finance** , édition d'exploitation, Paris,2000

78. هادي رضا الصفار ،**مبادئ المحاسبة المالية الأصول العلمية والعملية في تحضير القوائم المالية** ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن،2003 ص80

79. اسماعيل يحيى التكريتي وآخرون،**أسس ومبادئ المحاسبة** ،الجزء الأول ، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن،2010

80. نبيل الحلبي،**دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات السورية** ،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق ، العدد الأول ،المجلد 22، ،سوريا، 2006

81. رضوان حلوه حنان،**النموذج المحاسبي المعاصر** ،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2003

82. Hervé stolowy et autres, **comptabilité et analyse financière**, de boeck , 1er édition ,Bruxelles ,2006

83. محمد مطر،موسى السويطي،**التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، 2008

84. عقل مفلح،**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ،دار المستقبل للنشر ،عمان ، الطبعة الثانية،2000

85. Jean yves eglem, **analyse comptable et financière**, dunod,10 édition ,Paris,2005

86. نعيم حسني دهمش ،**قائمة التدفقات النقدية** ،معهد الدراسات المصرفية،عمان ،1996

87. محمد مطر ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان

88. Norita moh nasir and other, information **provided by accual and cash flow measures in determining firm's performance, faculty of accountancy,** university utara malasia,2004

89. صفحة متوفرة على الموقع الإلكتروني **www.sahmmisr.com/forum/index.php.showtopic=9290**، (تاريخ التصفح 07-04-2011)

90. طارق عبد العال ،**التقارير المالية أسس الإعداد العرض والتحليل**،الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2002،ص259

91. حسين أحمد دحدوح،**دراسة تحليله للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**،مجلة دمشق للعوم الاقتصادية والقانونية،العدد02 ،جامعة دمشق، المجلد رقم 24،سوريا،2008

92. طارق عبد العال حماد،**دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**،عين الشمس ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2000،

93. International accounting standards bord, **normes internationales d'information**,waterloo,2007

94. Barry j.epstien ,**interpretation an application of international financial reporting standards** , Hoboken , New Jersey,2008

95. Hamid cerbah, **tableau des flux de trésorerie selon les normes IAS/IFRS**, page bleu,Alger ,2009

96. Ry .H garrisson and other, **managerial accounting** ,mc grwthhill,11 edition ,New York,2006

97. raddina mohan rao,**financial statement analysis and reporting** new delhi,2011

98. من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع رقم 9 ص 158

99. Peterwalton ,Wallter aerts,**global financial accounting** ,thomson learning,London,2006

100. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،**دراسات متقدمة في المحاسبة المالية** ،دار الجامعية الجديدة،الطبعة الثانية ،مصر،2004

101. محمد أبو نضار ،جمعة حميدات ،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية**،المكتبة الوطنية ،الأردن،2008

102. Garrison, ray and Noreen, Eric and Brewer, Peter, **Managerial Accounting** ,McGraw-Hill, 11 edition , New York,2006

103. من إعداد الطالبة

104. محمود عبد الحليم الخلايلة،**التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**،المكتبة الوطنية ،الطبعة الرابعة،الأردن ،2007

105. مأمون توفيق حمدان، حسين القاض،**المحاسبة الدولية**، الدار العلمية الدولي، للنشر و التوزيع، الأردن،2000

106. نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، **جدول تدفقات الخزينة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية،جامعة سعد دحلب ،البليدة،الجزائر،2010

107. طارق عبد العال ،**دليل استخدام المعايير المحاسبة الدولية** ،الدار الجامعية،الإسكندرية ،2009

108. حماد، طارق،**" موسوعة معايير المحاسبة : شرح مع المعايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية"**، الدار الجامعية،الإسكندرية ، 2003

109. Donia trabelsi et autres, l'analyse financière par les tableaux des flux ,article sur le net **www.hypnoz2011.com/etudiants/sites/default/files/** (date de consultation 06-07-2011)p28

110. خالد جعارات ،**معايير التقارير المالية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ،2007

111. Cutris L. notron,meacheal A .diamoud,**international accounting** ,cenage Learning,USA ,2007

112. نعيم دهمش وآخرون،**مبادئ المحاسبة ،الأصول العلمية والعملية**،الجزء الثاني،المكتبة الوطنية،عمان،الطبعة الثالثة،2010

113. منصور محمد، **مدى ملاءمة قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرار**، مجلة البحوث والدراسات التجارية ،2001

114. IASCF , normes comptable internationale ,p48,site internet : **www.netatliance.fr/uploaded files/docs/ias** (date de consultation 27-03-2011)

115. وليد ناجي الحيالي،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ،إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن،2009

116. عدنان تايه النعيمي،أرشد فؤاد التميمي،**التحليل والتخطيط المالي**،المكتبة الوطنية،الأردن2008

117. خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي**،دار وائل للنشر ،الأردن،الطبعة الأولى ،2010

118. مفلح معقل ،**قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية**، الموقع الإلكتروني :__ www.muflehakel.com/ka2emat تاريخ الاطلاع (27-03-2011)

119. عبد الناصر شحدة السيد أحمد،**الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح**، الموقع الإلكتروني : **www.masader.ps/p/files/NGO%20Study.pdf**،تاريخ التصفح (27-03-2011)

120. Maxwell samul amuzu ,**cash flow as measure of performance of listed companies in emerging economies**, PhD thesis,clements university,turk and caicos island

121. شاهين، علي حفوظ، إسماعيل وأبو شوارب، سالم،**مبادئ المحاسبة المالية الجزءالثاني**، الجامعة الإسلامية ، الطبعة الثانية،2004

122. هيني فان جريونينج ،**معايير التقارير المالية دليل التطبيق** ،ترجمة طارق عبد العال، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،مصر ،2006
123. خنفر مؤيد راضي ،المطارنة غسان فلاح ،**تحليل القوائم المالية**،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان،2009
124. بلعور سليمان ،علي الطيب ،**القراءة المالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع** ، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة البليدة،2010
125. صفحة متوفرة على الموقع الإلكتروني :
www.acc4arab.com/acc/showthread.php!,t=1621،تاريخ التصفح (13-04-2011)
126. من وثائق المؤسسة
127. www.crmetal. Spa.com (date de consultation 06-10-2011)
128. مديرية المحاسبة والمالية لمؤسسة CR METAL
129. إعداد الطالبة اعتمادا على الجدولين رقم 11 و12
130. إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 19

الملحق رقم (01) : قائمة المعايير المحاسبية والإبلاغ المالية الدولية

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ صدور المعيار	تاريخ آخر تعديل /تاريخ السريان	التفسيرات المتعلقة به
IAS 1	عرض القوائم المالية	1975/1/1	2007/1/1	SIC 18, 27, 29
IAS 2	المخزون	1975/10/1	2005/1/1	SIC 1
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	1978/10/1	2005/1/1	-
IAS 8	السياسات المحاسبية، التغير في التقديرات المحاسبية، والأخطاء	1978/2/1	2005/1/1	SIC 2, 18
IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	1980/1/1	2005/1/1	-
IAS 11	عقود الإنشاء	1980/1/1	1995/1/1	-
IAS 12	ضرائب الدخل	1979/7/1	2001/1/1	SIC 21, 25
IAS 16	الممتلكات، المصانع والمعدات	1983/1/1	2005/1/1	SIC 6, 14, 23
IAS 17	عقود الإيجار	1984/1/1	2005/1/1	SIC 15, 27
IAS 18	الإيراد	1984/1/1	2001/1/1	SIC 27, 31
IAS 19	منافع الموظفين	1985/1/1	2004/12/16	-
IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1984/1/1	1994	SIC 10
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	1985/1/1	2005/1/1	SIC 7, 11, 19, 30

IAS 23	تكاليف الاقتراض	1986/1/1	1995/1/1	SIC 2
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	1986/1/1	2005/1/1	-
IAS 26	المحاسبة و التقرير عن برامج منافع التقاعد	1987/1/1	1994	-
IAS 27	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	1990/1/1	2005/1/1	SIC 12
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة	1990/1/1	2005/1/1	-
IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	1990/1/1	1994	-
IAS 31	الحصص في المشاريع المشتركة	1992/1/1	2005/1/1	SIC 13
IAS 32	الأدوات المالية: العرض	1996/1/1	2005/8/18	SIC 5, 16, 17
IAS 33	عائد السهم	1999/1/1	2005/1/1	SIC 24
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	1999/7/1	-	-
IAS 36	الانخفاض في قيمة الأصول	1999/7/1	2004/4/1	-
IAS 37	المخصصات، الالتزامات الطارئة والأصول المحتملة	1999/7/1	-	IFRIC 6
IAS 38	الأصول غير الملموسة	1980/1/1	2004/4/1	SIC 6, 32
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	1980/1/1	2005/8/18	SIC 33

IAS 40	الممتلكات الاستثمارية	2001/1/1	2005/1/1	-
IAS 41	الزراعة	2003/1/1	-	-
IFRS 1	تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة	2004/1/1	2004/1/1	SIC 8
IFRS 2	المدفوعات على أساس الأسهم	2005/1/1	2005/1/1	-
IFRS 3	إندماج الأعمال	2004/3/31	2004/4/1	-
IFRS 4	عقود التأمين	2005/1/1	2005/1/1	-
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقفة	2005/1/1	2005/1/1	-
IFRS 6	الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها	2006/1/1	2006/1/1	-
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	2007/1/1	2007/1/1	-
IFRS 8	القطاعات التشغيلية	2006/11/30	2009/1/1	-
IFRS9	الأدوات المالية	2010/10/28	-	-

الملحق رقم (02) : نموذج الميزانية (جانب الأصول) وفق النظام المحاسبي المالي

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (03): جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

حسـاب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

تابع للملحق رقم 03 جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة :

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الماحق رقم (04) : نموذج قائمة التدفقات النقدية للنظام المحاسبي المالي وفق الطريقة المباشرة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

تابع للملحق رقم 04 قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
– الاهتلاكات و الأرصدة			
–تغير الضرائب المؤجلة			
–تغير المخزونات			
– تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
–تغير الموردين و الديون الأخرى			
–نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم (05) : جدول التغيرات في حقوق الملكية

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (06): الميزانية المحاسبية لمؤسسة CR METAL

CR METAL BLIDA

BILAN (ACTIF)

AU:31-12-2009 TABLEAU N°1/1

N°Cpte	Intitulé du compte	montant brut	amortis/provis	montant net
20	FRAIS PRELIMINAIRES	2 215 904,65	2 215 904,65	
21	VALEUR.INCORPORELLE	7 243 483,00	2 433 083,00	4 810 400,00
22	TERRAINS.	633 782 105,20		
24	EQUIP.DE.PRODUCTION	317 694 050,6	234 444 264	83 249 786,37
25	EQUIP.SOCIAUX	14 449 935,13	11 282 617,12	3 167 318,01
28	INVEST.EN.COURS			
	TOTAL CLASSE 2	975 385 487,67	250 375 869,09	725 009 609,58
30	STOCK.INITIAL.M/DISES	130 814 101,68	244 892,58	130 569 209,10
31	STOCK.INTIAL.MATIERES.			
33	PRODUITS.SEMII-OUVERS.			
34	PRODUITS & TRAV.EN.COURS	80 814 740,24	1 500 000,00	79 314 740,24
35	PRODUITS FINIS	21 183 393,09	3 577 203,80	17 606 189,29
36	DECHETS ET REBUTS.	1 646 638,92		1 646 638,92
37	STOCKS A L'EXTERIEUR.	8 834 724,26		8 834 724,26
	TOTAL CLASSE 3	243 293 598,19	5 322 096,38	237 971 501,81
42	CREANCES D'INVEST.			
43	CRANCES DE STOCKS	1 836 722,20	511 971,65	1 32 750,55
44	CREANCES /ASSOCIES EET STES			
45	AVANCE P/COMPTE	85 878 838,97	177 625,00	85 701 213,97
46	AVANCES D'EXPLOITATIONS	38 285 738,01	699 299,97	37 586 438,04
47	CREANCES /CLIENTS	326 555 695,37	37 026 019,47	289 529 675,90
48	DIPONIBILITE	69 703 403,15		69 703 403,15
	TOTAL CLASSE 4	522 260 397,70	38 414 916,09	483 845 481,61
TOTAL GENERAL		**1 740 939 474,56**	**294 112 881,56**	**1 446 826 593,00**

تابع للملحق رقم 06 جانب الخصوم :

CR METAL BLIDA

BILAN (PASSIF)

AU:31-12-2009 TABLEAU N°1/2

N°Cpte	Intitulé du compte	montant net
10		680 100 000,00
12	PRIMES LIEES AU FONDS SOCIAL	
13	RESERVES	66 556 767,10
14	SUBVENTION D'INVESTISSEMENT	
15	ECARTS DE REEVALUATION	
160	ACTION RECUES DE L'ETAT	
161	DIFFERENCE DE CONSOLIDATION	
162	INTERETS MINORITAIRES HORS GROUPE	
163	ECART DE CONVERSION LIE A LA CONSOLIDATION	
169	AUTRES FONDS PROPRES	8 644,63
171	COMPTES DE LIAISONS FONDS PROPRES	
18	RESULTAT INST D'AFFECTATION	
19	PROV /PERTES.CHARGESN	32 500,00
	TOTAL CLASSE 1	779 165 411,73
175	DETTES ITER UNITES	
176	DETTES INTER UNITES	
177	COMPTES DE LIAISONS UMPRUNTS FINANCIERS	
178	COMPTES DE LIAISON UMPRUNTS FINANCIERS	
52	DETTE.D'INVEST	79 795 408,02
53	DETTE.DE STOCKS.	167 356 736,20
54	DETENTIONS POUR COMPTE	25 948 163,87
55	DETTE.ENV/ASSO.STES.APPAR	124 636 256,71
56	DETTE .D'EXPLOITATION.	53 570 700,87
57	AVANCES COMMERCIALES	110 415 904,42
58	DETTES.FINANCIERES	76 681 098,12
50	CPT.CRED.DE.L'ACTIF	98 617 ,94
	TOTAL CLASSE 5	638 502 886,15
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	29 158 295,12
TOTAL GENERAL		**1 446 826 593,00**

الملحق رقم (07) جدول حسابات النتائج وفق PCN لسنة 2009 لمؤسسةCR METAL :

CR METAL BLIDA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

AU:31-12-2009 TABLEAU N°2

Ncpte	Intitulé du compte	DEBIT	CREDIT
70	VENTE.DE M/DISES		2 273 956,27
60	M /DISES.CONSOMMEES	1 459 848,16	
80	MARGE.BRUTE		814 108,11
80	MARGE.BRUTE		814 108,11
71	PRODUCTION.VENDU.		521 205 679,82
72	PRODUCTION.STOCKEE.	8 113 802,73	
73	PROD.ENTREP.P/ELLE.MEME		
74	PRESTATION.FOURNIES.		13 395 411,78
75	TRANSFERT.CHARGE.DE.PROD		605 584,72
61	MAT.&FOURT.CONSOMMEES.	255 712 030,10	
62	SERVICES.	28 191 737,51	
81	VALEUR AJOUTEE		244 003 214,09
81	VALEUR AJOUTEE		244 003 214,09
76	REVENUS FINANCIERS		
77	PRODUIT.DIVERS.		5 275 163,05
78	TRANSF.DE.CHRAGE.D'EXPLO		1 852 511,20
63	FRAIS DE PERSONNEL	155 281 921,00	
64	IMPOTS.&TAXES.	7 883 224,42	
65	FRAIS FINAIERS	20 451 601,16	
66	FRAIS DIVERS	2 508 878,92	
68	DOT.AUX.AMORT.&PROV.	12 688 758,04	
83	RESULTAT.D'EXPLOITATION.		52 316 504,80
79	PRODUIT.H/EXPLOITATION.		29 830 146,10
69	CHRGES.H/EXPLOITATION.	52 988 355,78	
84	RESULTAT.H/D'EXPLOITATION.	23 158 209,68	
83	RESULTAT.D'EXPLOITATION.		52 316 504,80
84	RESULTAT.H/D'EXPLOITATION.	23 158 209,68	
880	RESULTAT.DE L'EXERCICE.		29 158 295,12
889	IMPOTS.S/LES BENEFICES DES SOCIET		
88	RESULTAT.DE. L'EXERCICE.		29 158 295,12

الملحق رقم (08) الميزانية المالية وفق SCF لسنة 2010 لمؤسسةCR METAL :

CR METAL BLIDA

BILAN (ACTIF)

AU:31-12-2010 TABLEAU N°1/1

Libellé	NOTE	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		7 293 483,00	2 527 381,53	4 766 101 ,47	4 810 400,00
Immobilisations corporelles		991 731 769,27	276 085 131,60	715 646 637,67	703 122 470,89
Terrains		629 014 576,04		629 014 567,04	629 014 567,04
Bâtiments		125 796 594,05	113 740 915,63	12 055 678,42	7 323 272,23
Autres immobilisations corporelles		236 920 608,18	162 344 215,97	74 576 392,21	66 784 631,62
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		52 129 556,78		52 129 556,78	46 633 390,39
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 051 154 809,05	278 612 513,13	772 542 295,92	754 566 261,28
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		207 756 937,15	9 703 247,22	198 053 689,93	223 144 078,61
Créances et emplois assimilés					
Clients		468 669 818,27	61 236 273,09	407 433 545,18	235 547 626,63
Autres débiteurs		11 158 439,94		11 158 439,94	4 480 517,56
Impôts et assimilés		85 672 465,49		85 672 465,49	95 985 632,85
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		7 934 551,96		7 934 551,96	69 703 403,15
TOTAL ACTIF COURANT		781 192 212,81	70 939 520,31	710 252 692,50	628 861 258,80
TOTAL GENERAL ACTIF		1 832 347 021,86	349 552 033,44	1 482 794 988,42	1 383 427 520,08

تابع للملحق رقم 08 : جانب الخصوم :

CR METAL BLIDA

BILAN (PASSIF)

AU:31-12-2010 TABLEAU N°1/2

Libellé	NOTE	Exercice	Exercice Précédent
Capital émis		680 100 000,00	680 100 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		79 287 062,22	66 556 767,10
Ecart de réévaluation		8 644,63	8 644,63
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		73 782 531,43	17 593 882,48
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-198 805 506,43	-187 241 093,76
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I			
PASSIFS NON-COURANTS		634 372 731,88	577 018 200,45
Emprunts et dettes financières		106 280 042,75	94 273 863,63
Impôts (différés et provisionnés)		12 352 095	12 352 095,82
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		163 184 928,43	151 051 010,88
Compte courant des associés		120 636 256,71	120 636 256,71
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		402 453 323,71	378 313 227,04
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		99 366 604,01	216 624 991,17
Impôts		54 809 547,87	30 002 128,42
Autres dettes		230 241 696,13	138 931 733,83
Trésorerie passif		61 550 811,82	42 537 239,17
TOTAL PASSIFS COURANTS III		445 968 932,83	428 096 092,59
TOTAL GENERAL PASSIF		1 482 794 988,42	1 383 427 520,08
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم 09 : جدول حسابات النتائج وفق SCF لسنة 2010 لمؤسسة CR METAL:

CR METAL BLIDA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

AU:31-12-2009 TABLEAU N°2

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	20	637,300,029.13	540,130,504.95
Variation stocks produits finis et en cours		-41,894,328.34	-8,113,802.73
Production immobilisée		5,496,740.00	
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		600,902,440.79	532,016,702.22
Achats consommés		-239,235,953.38	-257,171,878.26
Services extérieurs et autres consommations	21	-39,058,125.47	-37,037,766.06
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-278,294,078.85	-294,209,644.32
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		322,608,361.94	237,807,057.90
Charges de personnel		-143,419,665.30	-151,160,803.59
Impôts, taxes et versements assimilés		-8,784,553.60	-7,795,724.42
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		170,404,143.04	78,850,529.89
Autres produits opérationnels	22	1,467,862.72	6,056,265.99
Autres charges opérationnelles	23	-2,294,544.52	-886,799.89
Dotations aux amortissements et aux provisions	24	-65 246 900	-52,370,034.20
Reprise sur pertes de valeur et provisions	25	3 452 366,01	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		107,782,927.25	31,649,961.79
Produits financiers		270,760.11	73,709.41
Charges financières		-16,551,937.86	-14,129,788.72
VI. RESULTAT FINANCIER		-16,281,177.75	-14,056,079.31
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		91,501,749.50	17,593,882.48
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-23,215,384.46	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		5,496,166.39	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		605,808,089.89	538,146,677.62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-532,025,558.46	-520,552,795.14
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		73,782,531.43	17,593,882.48
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		73,782,531.43	17,593,882.48
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			